

88/1A

كتاب المنح الفكرية على متن الجزرية
للعلامة ذي الفضل الشهير
الساري الملا علي بن
سلطان القاري
رحمه الله
آمين

* (وجم امشه شرح العلامة شيخ الاسلام زكريا الانصاري) *

* (على مقدمة الجزرية أيضا نفع الله به المسلمين بهذه آمين) *

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام والمسلمين
زين الملة والدين ابو يحيى
زكريا الانصاري الشافعي
تعمده الله برحمته واعاده عليا
وعلى المسلمين من بركته
في الدنيا والاخرة محمد
صلى الله عليه وسلم وآله
وصحبه وعترته

بسم الله الرحمن الرحيم وهو
حسي ونعم الوكيل الحمد لله
الذي افتتح بالحمد كتابه
وأجزل لمن جوده وعمله
قوابه وصلى الله على سيدنا
محمد الامين وعلى آله وصحبه
أجمعين (وبعد) فان
المقدمة المنظومة في تجويد
القرآن للشيخ الامام والخبر
الهمام شيخ الاسلام حافظ
عصره أبي الخير محمد بن محمد
الجزري طيب الله ثراه
وجعل الجنة مأواه لما اعتنى
بهادروا الجهد والاجتهاد
وكانت محتاجة الى بيان
المراد وحون المعنى صغرا الخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجدته الذي أودع جواهر المعاني الضيائية في قوالب زواهر المدي من الحروف الهجائية وتبدع
المكومات اظهر حقيقته ذاته العلية في مرآت صفاته البالية وأنزل القرآن بلسان عربي مبين
مع وساطة الروح الامين على رسوبه خاتم النبيين وسابق الاقوي الذي أشار الى صفاته صدقه سورة
صاد وهو انصح من نطق بانضاد من بني العباد وصهر المعينات مما أدغم وأخفى وقلب على قلب أهل
العماد صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه المقربين اليه والمرضىين بديه التالين على سبيل الترتيل الكتاب
والجودين لاداء آدابه الواقفين على عتبة باب الراصلين الى حصرة جنابه المترسمين على وفق خطابه
حيث هموار انحة ونحة الكتاب وراموا فيها ذمام الاثمة لامعة طامة الكتاب (أما بعد) فيقول الملتجئ
الى حرم كرم ربه الباري على بن سلطان محمد القاري عاها ما لله باطافه الحفي وكرمه الوفي ان المقدمة
المسوبة للعلامة شيخ الاسلام والمسلمين وخاتمة الحفاظ والاحتشيين بسيدنا وسندنا ومولانا وسخ مشايخنا
ومن أولانا الشيخ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري قدس الله سره السري ما رأيت
لهما شرحا كاملا يبين بيانا شاملا يكون انحة بقى الحقائق كادلا وسخ بال أن أضع عليها شرحا معتدلا
لا تخشعرا خسلا ولا مقلولا لا أقول وبالله التوفيق ويده أومة التحقيق ان قوله (يقول راجي
عفور سامع) باشباح كسر العين للوزن وفي نسخة بآتيه الالهة (محمد بن الجزري الشافعي) *
يشير الى أن العمارة المتينة اذا كانت من جسر العدم المقوية ببعض تنسب لي قائلها لتكون سندنا
لما قلنا وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال يشعر أن الخطبة مقدمة على أصل المقدمة ولودرض
عكس ذلك لو جده وجه آخر أيضا هناك أن جعل على حكاية الحسن الخاصة ويؤيد تعبير بعضهم يقال في
أوائل النصائيف المرسية وغرب سارح حيث قول وهو أولى من تعديره في صيته يقال لان المقول لم
يقع ولا يقال له ألف اسكتاب ثم درس عمه قول بعد القول لا خلاف انه هو أقول هو المتبادر ساء
على حسن ايمان بالأكبر والراجي اسم فاعل من المعتل المزم روى وأبدل زاوية تطرفها واكسار

وحيثما اختصار ما لم
يحويه في هذا الفن كثير من
الكتب الكبار رأيت أن
أضع عليها سراجا يحل
الفاظها ويبين مرادها
ويبرز دقائقها ويقيد
مطلقها ويفتح مغلقها
*(وسميته بالدقائق المحكمة
في شرح المقدمة)* * وعدة
آياتها مائة وسبعة على ما في
أقلها قال ناظمها رحمه الله
تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)
أى ابتدى أو ابتدأت
وابتداؤه الله تعالى بها
وبالجملة كما يأتي اقتداء
بالكتاب العزيز وعلا يخبر
كل أمرؤى بال لا يبدأ فيه
بسم الله الرحمن الرحيم
فهو أقطع وفي رواية بالجملة
رواه أبو داود وغيره وحسنه
ابن الصلاح وغيره ولا
تعارض بين الروايتين لأن
الابتداء حقيقى وإضافى
فبالجملة حصل الحقيقى
وبالجملة حصل الإضافى
أى بالإضافة إلى غيرهما
وقدم الجملة عملا بالكتاب
والاجتماع والله أعلم على
الذات الواجب المستحق
لجميع المحامد والرحن
الرحيم وصفان بنيا من
الرجة للمبالغة وقدم الرحمن
لأنه الإبلغ لأن فيه زيادة
المعنى كفى قطع وقطع ومن

ما قبلها ثم استقال الفهم باعث لمذها وبير وهو لكونه مضافا إليه بالنسبة إلى سابقه وإن كان مضافا
من جهة لاحقه وتوهم بعضهم يجوز نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل بشاء على أنه من قبيل والمقبي الصلاة
حيث قرئ في الشواذ بنصبها وليس كذلك لعدم التوافق هناك كان الأولى أن يجعله ظرفا لقوله تعالى أنكم
لذائق العذاب على رواية شاذة في القراءة وفيه ضعف في العربية الآن نصب مفعول مع تنوين راج لا يصح
رواية ولا دراية وكذا لا يجوز تنوين راج ونصب مفعول ما ذكر مع مخالفة لما رسم وستر نعم عمل اسم الفاعل
المضاف إذا كان معرفا نصب مفعوله تخفيفا معتبرا في العربية وأما عمله كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما
صرحوا به وإن قرئ قوله أنكم لذائق العذاب بالنصب فلا يقاس عليه سماع مخالفة الرسم لديه والرب
بمعنى الرب على الأظهر من جملة معانيه للمناسبة في سبانيه وأما قول ابن المصنف لا يقال له رب بمعنى المصنف
لأنه ليس من أسمائه ففيه نظر لو روي اللهم أنت المصنف في السفر مع أنه لا يلزم من عدم كون المصنف من
أسمائه وصفاته تعالى عدم جواز إطلاق الرب بمعنى المصنف عليه فتأمل فيما يتوجه إليه ثم قول
المصنف سامع بأشاع كسر العين على ما في الأصول المحررة والنسخ المعتبرة قال الشيخ لكن سميع أبلغ في
العبارة مما قرئت كما أن في الإطلاق مسامحة فإن أسماء الله تعالى توقيفية ولا يجوز تعبير ما أورد من الصفات
الجليلة مع اقتضائهم وصف إلا بأغنية حتى قيل في الصفة السلبية قد تأتي بصيغة المبالغة للشعار بأنه لو كانت
ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وهذا مسلك دقيق ليس
عليه مزيد للمزيد ثم من المعلوم أنه لم يرد سماع في السماع بحسب إطلاقه وإن جاء في بعض الروايات السماع
خلقته نعم قد يكون السمع بمعنى القبول والاجابة ومنه قول المصنف سميع الله لمن جده قال عصام الدين أى
من جده وهو بعيد مبنى ومعنى أما أولاد لان اللام بمعنى من غير معروفه وأما تابا فلان تحته ليس قاعدة تامة
لأن صفة سماعه بمعنى ادراكه عامة فيحمل على معنى القبول والاجابة لتمام القاعدة وأما قول ابن المصنف
منه قبل جده من جده وأجاب من جده إلى ما طاب منه فستقيم من جهة المعنى إلا أنه يحتاج إلى القول
بزيادة اللام في المبني فالأظهر أن يقال إن سميع بمعنى استجاب فإنه يتعدى بنفسه كفى القاموس وباللام كفى
الكتاب وأما قول ابن المصنف وهذا المعنى هو المراد به هنا بمعنى في هذا البيت ففيه نظر ظاهر من جهة
حصر الإرادة إذ يمكن حمله على المعنى المشهور من السمع وهو ملايم لقوله يقول نعم الأولى أن يحمل عليه
لما سبق من الإشارة إليه وقد جمع الشيخ ذكر بابي إرادة الحقيقة والمجاز واستعمل بين المعنيين المشتركين
على ما أجاز الشافعى فقال في المسئلتين أى سماع لرجائه وغيره فيجيبه بما رجاه ولا يخفى أن قوله مؤمل
صنع مالك نفسه يرجاه وأخفى فالأولى أن يقال المعنى يقول طامع مغفرة رب عظيم لما في ذكر الرب من
الاستعطاف والاعتماد إلى عادته سبحانه في الكرم والعطاء وسائر اللطاف المستفاد من قوله سامع أى سماع
اجابة وقبول كما قيل في قوله تعالى واسمعوا وحيث يذكر يكون الاجابة والقبول قبل دافى السماع لأنه معنى
مستقل مضموم إليه ولا يبعد أن يكون سامعى يسماء بالإضافة على الالتفات من الغيبة إلى التكلم وحيث إذا
أن يكون خبرا بتقدير كان أو بتقدير هو على أن الجملة مترضة وأخطأ شارح حيث قال السميع والسماع
صفتان مشتقتان من السمع بمعنى القبول والاجابة بل السميع صفة مبالغة من السمع والادراك للمسموعات
ومنه قوله تعالى وهو السميع البصير ثم رفع محمد على أنه بدل أو عطف بيان للراجح ويجوز نصبه
بتقدير أعنى أو يعنى وأبعد من جملة فاعلا وجعل راجح مفعولا والجررى نسبة إلى خيرة ابن عمر يلاذ
الشرق كذا ذكره ابن المصنف وتبعه من بعده في إجماله وفي القاموس بلد شمال الموصل تحيط به دجلة
مثل الهلال والله أعلم بالحال والمراد بان عمر الذي نسب إليه هو عبد الرحمن بن عمر وهو رجل من أهل
برقيع من عمل الموصل بناها فنسبت إليه أصل على ذلك العلامة أبو الوليد بن السخنة الحنفى في تاريخه
روضة المساطر في علم الأوثان والأثر فليس يحصى كثرتهم بعضهم والشافعى نسبة إلى الإمام محمد بن

ثم أطلق جماعة الرحمن
على مفيض جبال النعم
والرحيم على مفيض دقاتها
(يقول راجي مغروب)
أي مؤمل مفيض مالك (سامع)
لرجائه وغيره فيجيبه لما رجاه
(محمد) مطف بيان على
راجي أو بدل منه (ابن) محمد
ابن محمد (الجزري) نسبة
إلى جزيرة ابن عمر يسلا
المشرق (الشافعي) نسبة إلى
الشافعي إمام الأئمة وساطان
الامة محمد بن إدريس بن
العباس بن عثمان بن شافع
ابن السائب بن عبيد بن
عبد يزيد بن هاشم بن
المطلب بن عبد مناف جد
النبي صلى الله عليه وسلم
(الحمد لله) مقول القول
وأل فيه للاستعراق أو
للجنس أو للعهد وعلى كل
منها يلحق اختصاص الحمد
بالله أما على الاستعراق
فظاهر وأما على الجنس
فلأن لام الله للاختصاص
فلا فرد منه لغيره واللام يكن
مختصا به وأما على العهد
فعلى معنى أن الحمد الذي
حمد الله به نفسه وجده
أنبياءه وأوليائه مختص بالله
تعالى والعبرة بحمد من
ذكر فلا فرد منه لغيره
والحمد هو الثناء باللسان
على الجليل الاختياري على
جهة التجميل من نعمة

أدريس بن شافع القرشي المطلي كذا قال الشراح وقال ابن المصنف نسبة إلى مذهب الإمام وهو أقرب
إلى المرام وأنسب في هذا المقام والألف التحقيق أن الشافعي نسبة للإمام إلى جده شافع وأن القياس في
النسبة إلى مذهب الشافعي تكرير النسبة وأنه كفى بإحدى منهما تخفيفا وهذا لطيفة تحفية وهي أن نسبة
الحنفية حقيقة ونسبة الشافعية مجازية ثم الشافعي صفة الحمد فهو مرفوع أو الجزري فهو مجرور والثاني
أقرب بوالأول أنسب وأسكن الباء وخفضه للضرورة * (الحمد لله) على نبيه ومصلاته *
بالإشباع فيهما والجمتان مع ما بعدهما من الأبيات إلى آخر الكتاب بمقول القول والجملة الأولى اسمية مفيدة
للدوام والثبوت الأزلي بقول الأبدية وهي في المبنى انشائية والجملة الثانية خبرية وفي المعنى فعلية ماضوية
مفيدة للحمد في كل حالة وقضية وهي خبرية افتراضية بمعنى ثم قيل الحمد والمدح والشكر ألقاظ
مترادفة والمحققون على أنهم حقائق مختلفة فان الحمد والثناء باللسان على الجليل الاختياري على جهة
التجميل من نعمة وغيرهما ومثله حمد المدح لكن يحدف الاختياري منه فيقال حمدت زيداعلى حلمه وكرمه
ولا يقال حمدته على حسنه بل مدحته والشكر فعل يني عن تعظيم المنعم بسبب نعمائه على الشاكر أو
غيره قولاً وعملًا واعتقاداً وهو أعم منهما وردوا وأخص مطلقاً وهما بالعكس والمدح أعم من الحمد
مطلقاً ثم أل فيه للاستعراق عند أهل السنة خلافاً لمعتزلة بناء على خلافهم في مسئلة تخلق الأفعال إذا المعنى
كل حمد صدر من حامد فهو ثابت لله تعالى أو يختص به دون من عداه فان جدامنوع راجع إلى حمد الصانع
سواء علم بذلك أو جهل فيما هالك أو للجنس وهو يفيد في هذا المقام ما يستفاد من الاستعراق في عموم
المرام فاللام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره واللام يكن مختصا به أو للعهد بمعنى الحمد الذي حمد الله به
نفسه في أوله وأظهره على لسان أنبيائه وصفياته مختص به والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وقد يقال
في المعنى ان صفة الحمدية وانجودية ثابتة له تعالى فهو الحمد وهو انجود ليس في الدار ديار سوى الله
تعالى وما في الوجود الا الله والله اسم لدان واجب الوجود المستجمع لصفات الكمال التي من جللتها الكرم
والجود والقول الاثم أنه الاسم الأعظم لكن بشرط أن تقول الله وليس في قلبك سواه واختلاف هل
هو مشتق أولا وقد ذكرنا بعض ما يتعاقب به لغة وأعلام في بعض الرسائل بحسب ما طهر لنا من الوسائل
ليكون مقتضا لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه المسائل وبدأ بالحمد اقتداء بالقرآن الجيد
واقتراف بحديث النبي الجيد صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم أي
مقطوع البركة وفي رواية فهو أقنع وفي أخرى فهو أبتى والحديث أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة
رضي الله عنه وحسنه ابن الصلاح وغيره وورد أيضاً عنه مرفوعاً كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله الرحمن
الرحيم فهو أقنع وفي رواية عنه أيضاً كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقنع أبتى
مخوف من كل بركة والمراد بذي بال صاحب شأن في حال وما كلف حصل من مجموع الأحاديث أنه ينبغي أن
يقع الابتداء بكل من الالته والابتدائية بعد برفها التوسعة في آخرتها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع
في المقاصد التصفيه والترتيب مستفاد من ورود الآيات قرآنية فتعين تأخير لصلاة المجدية عن الجملة
الجديدة لقصان مرتبة العبودية عن صفة الربوبية وأما تقرير الشافعي رحمه الله الجملة الصلاتية ولعله
أراد بأن الجملة بمنزلة الشهادة للوحدة والتعالي بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبما يحصل مقام الإيمان فيناسب
أن يقع بعد ما حمد الله على ذلك الاحسان ثم ان الشافعي رحمه الله عليه تكلف وتي بأجزاء السهلة منظومة
لكنها تفرقة مفصلة ولم يسمع الناطم هنا تأتي تلك الطريقة فاكتفى بالحمدلة كيدل عليه حديث كل
أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله الجامع لراعي الانواع في أن الابتداء يكون حقيقة وإضافة والحاصل أن
المقصود من الأحاديث النبوية أن الابتداء لا يصدر في حال العقل ليفيد الاخلاص لله تعالى والاختصاص
به وينفي الرياء والسمعة ويحصل له بركة لا يتبداه قوبق الانتهاء وعدم الاعتداع في الاشياء سواء يكون

ذكر الله في ضمن البسملة أو الحمدلة أو التصلية أو غيرها ولا يبعد أن المصنف جمع بينهما بأن تلفظ بالبسملة ولم يجمعها من الكتابة وأما الترخيص للشيخ كرياضه فيشير إلى أن البسملة في أولها قبل الشروع فيها موجودة بحسب الكتابة لكنه يخالف لما عليه الأصول مع أنها لا تدخل تحت المقول ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المصنف بدأ بالحمدلتأسيسا بالقرآن وبحديث الحديث كل أمر ذي شأن وأغرب شارح مصري هنا حيث قال الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام اه وهو كلام ناقص كإسقاط حله في محله وكذا في قوله يجوز كسر اللام بنقل حركة اللام إلى الدال على الاتباع فإنه لا تنقل في ذلك بل اتباع مجرد هناك كقراءة شاذة بالكسر والضم في الحمد لله ثم النى امامهموز من النبا وهو الخبر فعيل بمعنى الفاعل وهو الاظهر لانه مخبر عن الله تعالى واما غير مهموز وهو الاكثر فقبل انه مخفف المهموز فأبدلت همزته ياء وهو المختار كما أشار إليه الشاطبي بقوله

وجعلوا فردا في النبي وفي النبوة * هـ الهمز كل غير نافع أبدا

وأغرب الشارح بقوله هو مأخوذ من الانباء وقيل من النبا اه وقيل انه من النبوة بمعنى الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية وهو انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه والرسول انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه فالنبي أعم منه مطلقا وأما قول ابن المصنف والفرق بينه وبين الرسول أن الرسول مأمر بتبليغ ما أنبأ به والنبي هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ فكل رسول نبي و ليس كل نبي رسول لاقتربيع غير صحيح على قوله وهو قول جماعة لانهم ما حينئذ متباينان بل هو صريح فيما قدمناه من أن الرسول أخص من النبي كالانسان بالنسبة إلى الحيوان والله المستعان ثم اختاره وصف النبوة لانهم أعم وفي الأحوال أتم ولأنه اذا كان نبعت النبوة يستحق الصلاة وانزال الرحمة فباعبار وصف الرسالة أولى كما لا يخفى أو أراد بقوله ومصطفاه رسوله كما يشير إليه قوله تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس وهو لا ينافي حديث مسلم أن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى من كلمة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم واعترض الشيخ كرياضه على المصنف حيث قال وكان ينبغي له ذكر السلام لان افراد الصلاة عنه مكروه كعكسه لا قترانها في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولعله ذكره لفظا اه وهو مبني على ما قال النووي والمصنف ذهب إلى خلاف حيث قال في مفتاح الحصن وأما الجمع بين الصلاة والسلام فيقال صلى الله عليه وسلم فهو الاول والافضل والاكمل ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة فقد جرى عليه جماعة من السلف منهم الامام مسلم في أول صحيحه وهلم جرا حتى الامام ولي الله أبو القاسم الشاطبي في تصديده الامامية والرائية وهو قول النووي وقد نص العلماء على كراهة الاقتصار على الصلاة من غير تسليم اه فليس ذلك بمأثم كذا في لأعلم أحد انص على ذلك من العلماء ولا من غيرهم أقول ولادلالة في الآية للجمع بينهما على وجه المعية وأما قول من قال يكره تركه ولو خطأ فخطأ ثم لا شك أن الاضافة في نبيه ومصطفاه عهدية وهو الفرد الاكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية لكن مع هذا أوضحه المصنف بقوله (محجود آله وصحبه * ومقرئ القرآن مع محبه) بحجج محمد على أنه يدل أو عطف بيان من نبيه وهو علم مأخوذ من جدمبالغة جدم لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية ثم نقل من الوصفية إلى الاسمية والمراد بآله أقاربه وآهله لبيته أو جميع أتباعه من أمته فعطف محبه من باب عطف الخاص على العام فلا يحتاج إلى قول ابن المصنف والتقدير وصحبه غير الاكمل ليقوى العطف معى إذ الاصل فيه المعارة لكن نقول يكفي فيه المعارة الاعتبارية واختيار الاكمل مختص بنوى الشرف أما على المعنى الاول فبينهما عموم وخصوص من وجه فتأمل فان العجب بفتح الصاد وبكسره اسم جمع ككب للراكب وهو اختيار سيويه وقيل جمع صاحب وهو مختار الاخفش وضعف بانه لا يجمع فاعل على فعل والصحيح في حد الصحابي أنه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الايمان من غير تغلل بالردة وقد حققنا هذا البحث

وبغيرها ومثله المدح لكن يحذف الاختياري تقول حمدت زيدا على علمه وكرمه ولا تقول حمدته على حسنه بل مدحته والشكر فعل ينهي عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكر أو غيره قولاً وعملًا واعتقاداً فهو أعم منهما مورداد وأخص متعلقا وهما بالعكس والمدح أعم من الحمد مطلقا وعطف على الحمد لله قوله (وصلى الله) وسلم والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء بخبر وكان ينبغي له ذكر السلام لان افراد الصلاة عنه مكروه كعكسه لا قترانها في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولعله ذكره لفظا (على نبيه) بالهمز من النبا أي الخبر لان النبي مخبر عن الله وبلاهموز وهو الاكثر قيل انه مخفف المهموز فقلت همزته ياء وقيل انه الاصل من النبوة أي الرفعة لان النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع الرتبة على سائر الخلق وهو انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه والرسول انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه فالنبي أعم منه مطلقا (ومصطفاه) من

الصورة بتلخيص الصادق وهي
الخاص أي مختاره روى
الشيخان خبراً ناسياً وروى
آدم ولا فرق وروى مسلم
خبراً أن الله اصطفى كنانة
من ولد اسمعيل واسم طي
قريشاً من كنانة واسم طي
من قريش بنى هاشم
واسم طي من بنى هاشم
قائماً بدار من خيار من
خيار (نجد) عطف بيان
على نبيه ومصطفاه أو
بدل منها وهو علم منقول
من اسم مفعول المصنف
للمبالغة يقال إن كثرت
خصاله الجيدة محمد وسماه
بمحمد عبد المطلب في سابع
ولادته مات أبيه قبلها فقبل
له لم يسميته جداه وأبى من
أسماء آبائكم ولا قومكم
فقال رجوت أن يحمدي
السماء والأرض وقد حقق
رجاه (و) على (آله) وهم
وأمير بنى هاشم وبني
المطلب على الأصح وأصله
أهل لتصغيره على أهبل
قلبت الهاء همزة والهمزة
ألفاً وقيل أول لتصغيره على
أويل قلبت الواو ألفاً
لتحريكها وانفتاح ما قبلها
ولا يستعمل إلا في الإشراف
والعقلاء بخلاف أهل وانما
قيل آل فرعون لتصوره
بصورة الإشراف (و) على
(صحة) فتح الصاد ويجوز

في شرحنا شرح النجدة والمراد بقرئ القرآن مع علم القرآن وهو يشمله صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه
وأتباعه ولا يدعى حجة توارد التولية باعتبار المسافات المتفاوتة فلا يحتاج إلى تخصيص الإقرار بالتابعين
وغيرهم ممن بعدهم كذا كره ابن المصنف والضمير في محبة راجع إلى القرآن وهو صادق لعموم أهل الإيمان
فلا يحتاج إلى تقييده بالعامل به كذا كره الشيخ ذكرى أو إلى مقترنه وهو أبلغ في مقام البرهان ثم هو أعم من
أن يكون قارئاً أو غيره لأن المرء مع من أحبه وقيل الضمير في محبة راجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في
غاية من البعد وكذا قول الشارح الروي أصله مقرونين سقط النون بلاضافة وفي الجمع بين الآله والعبادة
إيماء إلى اعتقاد أهل السنة بخلاف الغوارج والرافضة أبعدهم الله عن مرتبة المحبة (تبيين) وقع اختلاف
بين أكار الامة في أن النبوة أفضل أم الرسالة ولكل وجهة إذا النبوة المجردة من حيث التوجه إلى الله تعالى
وأخذ الفيض منه سبحانه وتعالى أولى من حيث التوجه إلى الخلق وإرسال الفيض إليهم إلا أن الرسول من
حيث أنه كامل مكمل أفضل من النبي من حيث أنه كامل مع أن الرسالة لا تنافي الولاية فله المرتبة الجمعية
المستفادة من صفة الامتياز فأن السكامل الواصل إلى مرتبة جمع الجمع لا يحجب الكثرة عن الواحد ولا
الوحدة عن الكثرة وأما عبارة بعض الصوفية أن الولاية أفضل من النبوة فيكون بها أن ولاية الرسول أفضل
من النبوة كما سبق لأمثلة التلايل من أنه أن يكون الولي أفضل من النبي اذ لم يقل به أحد من أهل الاسلام وأما
قول الحليمي يحصل الإيمان بقول الكافر أنت محمد الذي بخلاف محمد الرسول لأن النبي لا يكون الأنبياء
والرسول قد يكون غيره فبني على الاستعمال المعروف الآن لفظ الإيمان يمنع من حمله على المعنى العرفي كما لا يخفى
على أهل الإيقان وفي البيت إيماء إلى قوله عاياه السلام اغد علماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً ولا تكن الخامسة
فتلك رواء البرار والطبراني عن أبي بكر (وبعدان هذه مقدمة) أي بعد ما تقدم من الحمد والصلاة وهي
كلمة يؤتى بها لانتقال من غرض أو أسلوب إلى آخر يستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء
بالنبي عليه السلام كذا ذكره خالد وفيه الاتيان بأما بعده وهو مستحب بلا شبهة وانما الكلام في وبعد ولا
يعد أن يقال ما لا يدرك كلمة لا يترك كما خصوصاً في ضرورة الكلام مع احتمال تقدير أما التحصيل المرام
هذا وقد روى عبد القاهر الرهاوي في الأربعين بأسانيد عن أربعين صحابياً أنه عليه السلام كان يأتي
في خطبه وكتبه قال ابن المصنف في تقدير المصنف في هذا البيت وفيه أن التقدير مغن عن
اغذوف وكذا عكسه والرواية بضم الدال وإن أجاز هشام فتحها لكن أنكره النحاس وأما تجويز الفراء
رفعه ممنونا وكذا نصبه فليس هذا شأنه وأما ماد كره شارح عن بعض مشايخه من أن وجه الرفع والتنوين
كونه مفعلاً ليكن المفعول في قولهم هم ما يمكن من شيء بعد ف أبعد عن التحقيق والله ولي التوفيق وهذه
إشارة إلى الرسالة الأرجوزة أو القصيدة وهي أن آخرت الخطبة من فراغ المقدمة حسية وإن تقدمت
عليه ذهنية ومنه قوله تعالى ذلكم الله وتوالت الجسنة والمقدمة طائفة من العلم كمقدمة الجيش وهي بكسر
الدال من قدم الم لازم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تدموا بين يدي الله ورسوله أي لا تتقدموا وقيل في
الآية أن المفعول مقدراً أي لا تقدموا أمراً وكاف بعضهم هنا أيضاً وقال المعنى هذه مقدمة نفسها على
غيرها ويجوز فتح الدال على لغة ذليلة كمقدمة الرحل من قدم المتعدي واقتصر عليه بحرق في شرحه وأما
قول جمع من الشراح أن هذه طائفة من علم التجويد فليس على طاهره لأن التجويد أحد مسائلها كما سيأتي
بيانه في محالها اللهم الآن يقال تنسب إليه تعليلاً لكونه المراد الأصلي منها وقول خالد ويقال مقدمة العلم
لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لما تنضم من كلام قدمت أمام المتعود لا ارتباط له بها
وانتفاع به بسببها لوهم أن المرادها بالمقدمة أحد معاني المقدمة وليس كذلك بل المراد منها ما تنضم من
مسائل علم القراءة ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشأنها ثم أشار إليه المصنف بقوله فيم على قارئه أن يعلمه
أي بيان ما يجب على كل قارئ من قراءة القرآن وما رتب له من قدر من شأنه وقول تعلم أن يعلمه

وتجوز شرح كون ما صدر به في غاية غرابة من القواعد العربية وأما قول ابن المصنف هذه مقدمة مغنية
 له من غيرها فليس على إطلاقه (واعلم) أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرجز وأجزاؤه مستقلة عن
 مرآت * (أذ واجب عليهم محتم) بأشباع ضمة الميم * (قبل الشروع أولاً أن يعلموا) أذ تعليل
 للوجوب المقدر في ضمن قوله فيما على قارئه كذا ابن المصنف وغيره وقال شارح الوجوب المفهوم
 من على لا من مقدر كالتوسعة بعضهم بتصريحهم بأنه قد يراد بها الوجوب قلت لم يذكر صاحب المغني
 ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب وإنما الوجوب مستفاد منها بقرب نسبة المقام الدال باعتبار متعلقه
 على المرام ثم الوجوب الشرعي ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والعرفي ما لا بد منه في فعله ولا يستحسن
 تركه فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي وهو لا ينافي الوجوب الشرعي في بعض الصور من
 الفن العرفي ولا يجوز حمله على المعنى الشرعي لأن معرفته جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل إلا إذا
 حمل على وجوب الكفاية فتقول شارح أراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعي وأما ما ذكره بعضهم من أنه
 يراد به ما لا بد منه مطلقاً وحمل عليه كلام الناظم هنا فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب
 الفصحاء وغيرهم من رزقه الله تعالى ذلك بالجيلة وطبع عليه فلا شك أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء
 الذي يعاقب على تركه وأما من لم ينصف بما ذكر فلا بد في حقهم من التجويد وعليهم بحمل كلام الناظم
 ويراد به الوجوب الشرعي اهـ فبني على ما يجوز عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والجاز في إطلاق
 واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله أذ واجب صناعة بمعنى ما لا بد منه مطلقاً وشرعاً بمعنى يأثم تاركه إذا أوهم
 خلل المعنى أو اقتضى تعبير الأعراب والمبنى والتحقيق المرضي عند الكل ما قدمناه مع أن هذه المقدمة
 ليست مختصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم والله أعلم قال ابن المصنف ضمير عليهم راجع إلى كل المقدر
 في قوله فيما على قارئه وتبعه ما لا بد لا يحتاج إلى ذلك فإن المراد به جنس قارئ القرآن وأغرب شارح في قوله
 الضمير إلى القارئ لأن لامة التي للاستعراق في معنى كل قارئ ونبيه على أنه كذا في بعض النسخ اهـ
 ولا يستقيم له ذلك لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى وقوله محتم تأكيده لقوله واجب أذ قد لا يكون الواجب
 فرضاً لازماً وقوله قبل الشروع ظرف لواجب وأكده بقوله أولاً أي يجب عليهم قبل الشروع في قراءة
 القرآن وفي ابتداء قصدهم تعلم القرآن أن يعلموا * (مخارج الحروف والصفات) * لا قبل أن يشرع في
 أدائه على المشايخ كما قال بحرق فانه حيث بدأ أخذ العلم والعمل بالأداء عن أفواههم وأسماعهم
 * (لبا فظوا بأفصح اللغات) * وفي نسخة صحيحة ليطبقوا قبل وهذه هي النسخة التي ضبطت عن لفظ الناظم
 آخر المؤدى منهما واحد إلا أن اللفظ يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فانه موضوع للمركب
 ولو على سبيل الغالبية كما يشير إليه قوله تعالى ما يلفظ من قول والمراد أفصح اللغات مطلقاً وأفصح من
 لغات سائر العرب العرباء فانه المراد به لغة قريش وهم قومه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وما أرسلا من
 رسول إلا بلسان قومهم ولقوله عليه السلام أحب العرب لثلاث لاني عربي والقرآن عربي ولسان أهل
 الجنة في الجنة عربي والحديث أخرجه الطبراني والحاكم والضياع عن ابن عباس رضي الله عنهما وسأني
 تحقيق معنى المخرج والحرف وصفته في محل المقصود به تفصيله فان هذا مقام اجمال ما في هذه الرسالة بمنزلة
 فهرس الكتاب ولذا قال في هذا الباب

* (بحر روى التجويد والمواقف * وما الذي رسم في المصاحف) *

بأشباع كسرة الفاء إلى حد الياء ورسم بتشديد السين المكسورة وفي نسخة بتخفيفه أي كتب والمعنى حال كون
 علماء الخارج والصفات طال في تحرير تجويد القرآن واتقانه من تحصيله وامتداده ومريدي معرفة المواقف
 والمبادئ من الكلمات القرآنية ومعرفة مرسوم المصاحف العثمانية لانه أحد أركان القرآن والركن
 الآحسان التواتر وموافقة العربية وحذف المبادئ من باب الاستغناء كقوله تعالى سراويل تقيكم الحرأى

كسر ها اسم جمع لصاحب
 عند سيوريه وجعل له عند
 الانخش والعصبي كل
 مسلم لقي النبي صلى الله
 عليه وسلم ولو لحظة (و) على
 (مقرئ القرآن) العامل
 به (مع محبة) أي القرآن
 أو مقرئه وتجوز الصلاة على
 غير الأنبياء بلا كراهة
 تبعاً لها استقلالاً لأنها
 حيث شغل أهل البدع
 وأما صلواته صلى الله عليه
 وسلم على آل أبي أوفى فقبيل
 من خصائصه وقيل لبيان
 الجواز (وبعد) أي وبعد
 البسملة والحمدلة والصلاة
 (ان هذه) إشارة إلى
 محسوس ان تأخر الخطبة
 عن فراغ المقدمة وإلى
 معقول ان تقدمت عليه
 (مقدمة) بكسر الدال على
 الأشهر كمقدمة الجليس
 للجماعة المتقدمة منه من
 قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه
 لا تقدم وأبين يدى الله
 وفتحها على قلة كمقدمة
 الرجل في لغة من قدم
 المتعدي والمراد أن هذه
 أرجوزة لطيفة (فيها)
 يجب (على قارئه) أي
 القرآن (أن يعلمه) مما
 يعتبر في تجويده (أذ واجب)
 صناعة بمعنى ما لا بد منه
 مطلقاً وبمعنى ما يؤثم
 تركه إذا أوهم خال

المعنى أو انتهى تفسير
 الاعراب (عليهم) أى
 القراء (مختم) تأكيده
 لواجب (قبل الشروع)
 في القراءة (أولاً) تأكيده
 لما قبله (أن يعلموا بخارج
 الحروف) الهجائية وهى
 تسعة وعشرون حرفاً
 وسباني عدة مخارجها
 ومخرج الحرف موضع
 تروجه بواسطة صوت
 وهو هواء يتنوع بتصادم
 جسمين والحرف صوت
 يعتمد على مقطع محقق أو
 مقدر ويختص بالإنسان
 وضعاً والحركة عرض بحله
 (و) أن يعلموا (الصفات)
 التى للمروف والمراد
 مشهورها وهو سبعة عشر
 كما يعلم مما يأتى (لينطقوا)
 وفي نسخة لينطقوا (بأفصح
 اللغات) وهى لغة العرب
 التى نزل القرآن بها ولغة
 نبينا صلى الله عليه وسلم ولغة
 أهل الجنة فيها خير أحب
 العرب لثلاث لاني عربى
 والقرآن عربى ولسان
 أهل الجنة فى الجنة عربى
 وأنزل القرآن بلغتهم رواه
 ابن الناطم فى شرحه
 للمقدمة المذكورة وقد
 يتفرع على ما ذكره من
 بأن يتولد الحرف من
 حرفين ويترددين خرجين
 بعضها فصيح وبعضها غير

والبرد والمراد بالمواقف الموضع التى يحسن الوقف اليها فهو اسم مكان لا مصدر معنى الوقف كما قال الخليل
 لم يستوف المصنف جميع ما يتعلق بالرسم على ما استوعبه الشاطبي رحمه الله فى تصديقه الرائية بل اكتفى
 بالمقدار المحتاج اليه فى القواعد والوفائية بين ما رسم بقوله (من كل مقطوع) أى ما يكتب مقطوعاً عنه
 الكلمات لا من الحروف كما قاله الروى (وموصول بها) أى فيها والضمير يعود الى المصاحف
 (وناء أنى لم تكن تكتب بها) أى بما وقصر كما هو قراءة حمزة لا كما قال ابن المصنف وتبعه
 غيره أنه للضرورة وتكتب فى الأصل مرفوع لأنه خسر كان وانما أدرهم على مذهب السوسى فى الادغام
 الكبير والمعنى ناء تأنيث لم تكتب بتاء مربوطة بل تكتب بتاء مجزورة كما سيجى بتحقيقه وبيان فوائد كل
 منها فى محله وفى الجمع بين المقطوع والموصول مصنعة الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين وهما بين بها
 وبما مصنعة الجنس وهو الجمع بين المشابهتين فى اللفظ والخط وأغرب شارح فى قوله ما استعها بما تظانها
 اما أن تكون زائدة أو موصولة مؤكدة وعلى كل تقدير عطف على التجويد لا على مفعول يعلموا كما قال
 الشارح فانه فى كمال البعد والله أعلم (مخارج الحروف) أى العربية الاصول (سبعة عشر) أى مخرجا
 وهو وضع الخروح فى الأصل لكنه هنا عبارة عن الحيز المولد للحرف كما قال جماعة من الشراح
 والظاهر أنه موضع ظهوره وتبينه عن غيره ولذا قالوا فى تعريف الحرف هو صوت يعتمد على مقطع محقق
 وهو أن يكون اعتماداً على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة أو مقطع مقدرو وهو هواء الفم اذ
 الالف لا يعتمد له فى شئ من أجزاء الفم بحيث انه يقطع فى ذلك الجزء ولذا قبل الزيادة والنقصان ثم المراد
 بالحرف حرف المبني هنا الحروف الهجائية لا حرف المعنى مما هو مذكور فى الكتب العربية وأصل
 الحرف معناه الطرف وانما سمى حرفاً لان حرف التسمي طرف الاصوات وبعض منها حرف المعنى طرف
 أى جانب مقابل للمعنى الاسم والفعل حيث يقعان فى الكلام وهو لا يقع الا فى المرام ومادة
 الصوت وحده وهو ايتقج بتصادم جسمين ومن غنم به ولم يخص بالإنسان بخلاف الحرف فانه يختص
 بالإنسان وضعاً والحركة عرض بحله على خلاف فى ذلك يماول بحمله ولا طائل تحته ثم الاصول فى الحروف
 العربية تسعة وعشرون حرفاً باتفاق البصريين الا المبرد فانه جعل الالف والهمزة واحداً محتجاً بأن كل
 حرف يوجد مسماء فى أول اسمه والالف أوله همزة وأجيب بل روم أن الهمزة تكون هاء لانها أول اسمها
 والتحقيق فى الفرق بينهما أن الالف لا تكون الا ساكنة ولا يتصور أن يوجد لها اسم يكون مسماء ساكناً
 والهمزة انما تكون متحركة أو مجزومة فكان حقها أن يقال انها همزة لكنها أبدل منها هاء ولذا قيل دليل
 تعددهما ابدال أحدهما من الآخر كحق فى الآل والاهل وأراق وهراق والشئ لا يبدل من نفسه
 * والحاصل أن الالف على نوعين لينة وغير هاء فهو أعم لعمته واعتبارا وان كان معيار الهمزة اصطلاحاً وأن
 مخرج الهمزة محقق ومخرج الالف مقدر وهذا قول سيويه وتبعه الاكثر على ما نقله الجعبرى ان مخارج
 الحروف ستة عشر فجعل الالف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبي والواد والياء الساكنين أعم من مخرج
 المتحركين وقال الفراء وأتباعه أربعة عشر جعل مخرج النون واللام والراء واحداً والجهور على أن لكل
 واحد مخرج كما سباني تحقيقه وقال الخليل وهو شيخ سيويه وتبعه من المحققين وهو الذى عليه الجمهور انهما
 سبعة عشر كما أشار اليه المصنف بقوله (على الذى يختاره من اخبر) أى بناء على قول من اختار ذلك
 باختباره الاقوال وتبينه بين الاحوال واختبار المضارع الحكاية الحلال الماضية وأغرب شارح حيث قال
 أى على القول الذى يختاره من بين الاقوال من سبق اختبار الحروف وأعجب من هذا حيث أعجب
 بكلامه وقال هذا المعنى غنى عن تأويل المصارع بالمسمى كما جئنا اليه اسر الياطم وغيره ويحصر هذا
 المخارج الحلق واللسان والشفة وزاد جماعة منهم الشاطبي والياطم الجوف والخيشوم هذا واذا أردت ان
 تعرف مخرج حرف صريحاً به رتاع طلبة بحجج فسكه وشده وهو الاظهر ودخل عليه همزة وصل باى

حركة واصغ اليه السمع حيث انقطع الصوت كان مخرج الحق وحيث عكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرج المقدر وقد برز ثم اذا استلقت عن التلطف بحرف من كلمة وكان ساكنا حكيته بهمة وصل وان كان متحركا حكيته بهمة السكت لانه لما سأل الخليل أصحابه كيف تلفظون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما تلفظتم بالاسم لا بالمسمى لكن قولوا جيم وأغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبري وابن الناطم في قولهم ماوا الصوت هو ان يمتدج بتصادم جسمين فقال الذي عليه أهل السنة أن الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لمتروج الهواء والقرع والقاع خلافا للعكس في زعمهم ان الصوت كيفية في الهواء بسبب تموج الى آخر ما ذكرناه كلام غير محرز نشأ من غير تأمل وتدبر والتحقيق أن مذهب أهل السنة هو أن لا تأثير لله في الله وان الاشياء قد توجد بسبب من الاسباب لكن عند خلق الله اياها كما أنه سبحانه يخلق الشيع بسبب الاكل وهو قادر على أن يشبع من غير أكل وأن يجعل الاكل سببا لزيادة الجوع كما هو مشاهد في المستسق والمبتلى بجوع البقر * ثم اعلم أن الحروف المذكورة هي الاصول الاصلية وثمة حروف فرعية تكون متميزة بالاصولية لعمال المقضية لها ليس هذا محلها وهي الهمزة المسهلة بينها وبين الالف والواو والياء وكذا الالف الممالة واللام المفخمة والصاد المشمة والنون الخفاة وهذه الحروف الخمسة كلها فصحة جاءت بها القراءة الصحيحة والروايات الصريحة وقول خالد والشين كالجيم في نحو اجدق من الحروف المتفرعة المستحسنة وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام خطأ ظاهري في مقام المرام وأما الكاف العجمية وكذا الزاي والباء الفارسية فليست من اللغات القرآنية وان كانت لغة لبعض العرب المصرية او البمانية * ثم اعلم أن شارحنا ذكر هنا حديثا عن مشايخه في حاشيته على الازهرية مما تلوح لوائح الوضع عليه في المرتبة الاظهرية ثم قال التحقيق ان لكل حرف مخرجا مخالفا لمخرج الآخر والالكان اياه فيكون الحكم تقريبا قلت هذا التعليل بعيد من التحقيق فان الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا الحروف متعددة مخرجا واحدا بناء على ان التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات وان كان الاتحاد باعتبار النوات واذا قيل ان معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ومعرفة الصفة بمنزلة الحكم والمعيار

(فألف الجوف واختاها وهي * حروف مد للهواء تنتهي) *

ضبطا الجوف بالرفع على تقدير مخرجها قبل الجوف وبعده أو فخرج ألف الجوف وبالجر على انه من باب الاضافة الى الطرف نحو صائم النهار وقائم الليل أو الاضافة لامية لادنى ملابسة وفي نسخة للجوف ألف وهو غير مترن ثم قوله واختاها أي كذلك والمراد شبيهتها بأن تكون ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما بان تكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة وجعلت الالف أصلا لانها لا تختلف عن حالها أصلا لا وقفا ولا وصلا بخلاف غيرها فصحة قوله وهي حروف مد أي حروف مدية لا يتحقق وجودها إلا بعد ما قدر ألف ويسمى المد الأصلي والذاتي والطبيعي وذي زاد بسبب من أسباب المد الفرعي كإسقاط يسانه في مقامه الوضعي وتسمى هذه الحروف أيضا لينية وان كانت الينية مختصا بكونها ساكنة ولا تكون حركة ما قبلها من جنسها كحوف وغيره والتحقيق أن هذه الحروف تسمى حرف الالة بالمعنى الاعم سواء تكون متحركة أو ساكنة حركة ما قبلها من جنسها أو لا ثم حروف المد ثم اللين بالوجه الاخص وهو مختص بالواو والياء دون الالف كما سيأتي وهذه الحروف تنتهي الى هواء الفم من غير اعتماده على جزء من أجزائه ولذا يقال لهذه الحروف جوفية وهوائية وقول ابن المصنف مخرجهن من جوف الفم والخلق يريد أن مبدأ أهلهما بالخلق ويمتد ويمر على كل جوف الفم وهو الخلاء للداخل فيه فانهم لا حيز لهن محقق تنتهي اليه بل تنتهي بانتهاء الهواء أعني هواء الفم وهو الصوت ولهذا يقبل الزيادة والنقصان في مراتبها وقول شارح الرومي كل حال هواء ليس بحال عن قصور بل كل حال محال هواء ثم انهم بالصوت المجرد أشبهه منهن بالحروف ويتميز عن الصوت المجرد بتعدد الالف وتسفل الياء واعتراض الواو فتسبب الى الجوف لانه آخر طاع مخرجها

وتسمى هذه الحروف حاقصة نظراً لوجهها من الخلق في الجسدية وقوله والقاف بتقدير المضاف أي ويخرجها
 * (أقصى اللسان فوق ثم الكاف) * يضم قاف فوق على تقدير مضاف أي فوق الكاف لأن ما يلي الخلق من
 اللسان بعد فوقه وما يقابله تحتها لسبق من النكته في اعتبار مبدأ الصوت في ترتيب الخارج أو المراد به
 أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ثم الكاف أي يخرجها أقصى اللسان * (أسفل والوسط
 الجيم شين يا) * أي أسفل من القاف وهو مبني على الضم مثل فوق طرف الكاف السابق أي في أسفل اللسان
 بالنسبة إلى القاف أو أريد به ما تحت من الحنك الأعلى وهو أقرب إلى الفم من القاف ويقال لهما للهوية
 لأنهما يخرجان من آخر اللسان واللهات اللهمزة المنسرفة على الخلق وقيل للهات أقصى الفم واللسان واللام
 في الوسط بدل من المضاف إليه أي وسط اللسان أي مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى أو وسطهما فمخرج
 الجيم والشين والياء وفي نسخة الجيم الشين بالغذف تنوين الجيم وعاطف الشين والياء ونكروا عرف
 بحسب ما استقام له الوزن في هذا المقام وقصر يا وقفاً لا ضرورة وقال المهدوي إن الشين تلي الكاف ثم
 الجيم والياء تليان الشين كما حكمه الناطم وتسمى الحروف الثلاث ثجربة لأنها تخرج من ثجربة اللسان
 وما يقابله والشجر مفتوح الفم وقيل يجمع اللحيين والمراد بالياء غير الياء المدية * (والضاد من حاقصة أدوليا) *
 أي ويخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه إذا قرب الجانبان أي أحدهما فالتذ كبير باعتبار معنى الحاقصة
 وهو الجانب والطرف أولاً كتسابه التذ كبير من الإضافة والالف للثنية والحكم لكل واحد منهما
 على انفراد وقيل الالف لا تطلق أي إذا قرب جانب اللسان * (الاضراس من أيسر أو يمناه) *
 أصلها الاضراس فنقلت حركة الهمزة إلى اللام واكتفى بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين في أمثاله كما
 يستفاد من الشاطبية وتبدأ بهمز الوصل في النقل كله * وان كنت معتداً بعارضه فلا وأبعد
 شارح حيث قال الرواية في الاضراس هو النصب على أنه مفعول وإيا والفاعل مستتر عائد إلى اللسان وبعده
 من وجهين لفظاً ومعنى أما أولاً فلأن الضمير يرجع إلى المضاف وإن المضاف إليه غالباً وأما معنى فلأنهم
 اعتبروا الولاء بين الاضراس والحاقصة لا بين الاضراس وطرف اللسان ثم قال ولو قيل يرفع على الفاعلية
 فيكون المراد أدوليه الاضراس لكان ملائماً لعبارتهم أقول لأنهم اعتبروا أيضاً لاء الاضراس بالحاقصة دون
 العكس اه ولا يخفى ما في قوله أيضاً وقوله دون العكس من المناقضة مع أن القرب والميل إنما هو من حاقصة
 اللسان إلى الاضراس دون العكس لبقائها في محلها وأما ما أسند إليه صلى الله عليه وسلم تبعاً للشجركرياً
 من قوله أما فصع من نطق بالضاد فقد صرح الجمل من الناطم بأنه موضوع والمعنى تخرج الضاد من
 طرف اللسان مستطيلة إلى ما يلي الاضراس من الجانب الأيسر وهو الأيسر والاكثر ومن الأيمن وهو
 الأيسر العسير والمعتبراً ومن الجانبين معاً وهو من مختصات سيدنا عمر رضي الله عنه وهو معنى قول الشاطبي
 * وهو ليسهما يعز وباليمنى يكون مثلاً * وكان حق المصنف أن يقول من أيسر أو يمنى أو يسراها
 أو يمنها لکن غاب بينهما ماضرة والضمير في بماها إلى الاضراس أو الحاقصة وهما متلازمان ثم الحاقصة
 مخففة الفاء على ما ذكر في القاموس من مادة الاجوف وقوله الجعبري كونه من المضاعف فقال خفف
 للوزن * ثم أعلم أن الاسنان على أربعة أقسام منها أربعة تسمى ثياباً ثنتان من فوق وثنتان من تحت
 من مقدمها ثم أربعة مما يليها من كل جانب واحدة تسمى رباعيات ثم أربعة كذلك تسمى أنياباً ثم الباقي تسمى
 أضراساً منها أربعة تسمى ضواحك ثم تسمى اثنا عشر طواحن ثم أربعة فواجذ ويقال لها أضراس الحلم
 وضرس العقل وقد لا توجد في بعض أفراد الانسان وأغرب شارح حيث قال ستة طم همزة الوصل في
 الاضراس والمراد بالاضراس الاسنان وشارح آخر قال أراد بها الطواحن اه فالتحقيق أن المراد بها
 الاضراس العليان من أحد الجانبين ممتدة نفاخاً ذى أوسط اللسان بقريته ذكره بعده منتبهاً إلى أول مخرج
 اللام وأنه أعلم بالمرام * (واللام أدناها المتهاها) * أي ويخرج اللام أقرب الحاقصة وأولها إلى نهايتها أو إلى

لهما يخرجان (وهي) بكسر
 الهاء أي الالف وانحناها
 (حروف مسد) ولين
 (لهواء) أي هواء الفم
 وهو الصوت أي عند
 انتهائه (تنهسي) حروف
 المد أي ترجع إليه فهي
 به أشبه وتنهسي بتصغير
 الالف وتسفل الياء
 واعتراض الواو ونسبت إلى
 الجوف لأنه آخر انقطاع
 يخرجها وسميت حروف
 المد واللين لأنها تخرج
 بامتداد ولين من غير كافة
 على اللسان لا تساع
 مخرجها فإن المخرج إذا
 اتسع انتشر الصوت وامتد
 ولان وإذا ضاق انضط فيه
 الصوت وصلب وكل حرف
 مساو لمخرجه الألف فلذلك
 قبات الزيادة وأعلم أن كل
 مقداره نهايتان أي نها
 فرضت أوله كان مقابلها
 آخره ولما كان وضع
 الانسان على الانتصاب
 كان رأسه أوله ورجلاه
 آخره ومن ثم كان أول
 الخارج الشفتين وأولهما
 مما يلي البصرة وآخرهما
 مما يلي الاسنان وثانيهما
 اللسان وأوله مما يلي
 الاسنان وآخره مما يلي
 الخلق وهو ثالثها وأولهما
 مما يلي اللسان وآخره
 مما يلي الصدر ولو كان

منتهى طرفها كما قال الشاطبي * وحرف بادئها الى منتهى قد * يلي الحنك الاعلى أى حرف منها بادئ الحافة
واسلا الى منتهى اللسان على ما ذكره الجعبري فاللام يبنى الى وقيل اللام للاختصاص أى الاقرب
المخصوص بمنتهى حافة اللسان ولا يبنى ما فيه من التكلف في البيان ثم المراد من الحنك الاعلى من اللثة
في سمت الضاحك لا التينة خلافا لسيبويه واللثة بضم فتخفيف مائة مثبت الاسنان والثنية مقدم الاسنان
والضاحك كل من تبدو من مقدم الاضراس عند الضحك * والحامل أن يخرج اللام مادون أول احدى
حافتي اللسان وذلك لان ابتداء مخرج اللام أقرب الى مقدم الفم من مخرج الصاد وينتهي الى منتهى طرف
اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الاعلى فوق الضاحك والناصب الى باعية والثنية وليس في الحروف
أوسع مخرجاً منه وأغرب شارح في قوله أدنى حافة اللسان أى آخرها * (والنون من طرفه تحت اجعلوا) *
بنصب النون على أنه مفعول لقوله اجعلوا وتحت مبنى على الضم وطرفه بطحتين أى واجعلوا مخرج النون من
طرف اللسان وهو رأسه وأوله مع ما يليه من اللثة مائلا الى ما تحت اللام قليلا وقيل فوقها وهو أصبغ من
مخرج اللام وقيل النون مبتدأ بتقدير يخرج ومن طرفه خبيرة وتحت طرف اجعلوا ومفعوله محذوف أى
اجعلوا النون تحت اللام * (والرايد انبساطه) * بقصر الراء ضرورة باشباع هاء يدانيه لغة أى
ويخرج الراء يقارب مخرج النون لكنه الى ظهر من اللسان أدخل وهذا معنى قول ابن المصنف والراء من
ظاهر رأس اللسان ومحاذيه من لثة التينيتين العليتين وقال المصنف في النشر يخرج الراء من طرف اللسان
بينه وبين ما فوق الثنايا العليا غير أنهم أدخل في ظهر اللسان قليلا وقال الشاطبي * وحرف يدانيه الى الظهر
مدخل قال أبو شامة يعني يداني النون وهو الراء يخرج من مخرجها لكنها أدخل في ظهر اللسان قليلا من
مخرج النون لانحرافه الى اللام وقال ابن المصنف في شرحه أى الراء أكثر انحرافا الى ظهر اللسان من
النون ثم المراد بالظاهر ظهر اللسان لا ظهر طرفه كما اختاره خالد ويمكن أن يكون التقدير والراء يقاربه
مائلا الى ظهر وهذا القول أدخل وأقرب الى التحقيق فانه مذهب الحذاق وأهل التدقيق كسيبويه
ومن وافقه وقارب والجرحى الى أن اللام والنون والراء من رأس اللسان ومحاذيه ثم هذه الثلاثة تسمى
دلقة وذوقية لأنهم من ذلق اللسان وهو طرفه وحده ثم أدخل مفرد يقرأ بأشباع الضمة واوا وفي نسخة
أدخلوا بآباء الواو بصيغة الجمع وهو يحتمل الأمر والنهي وأغرب بحرق في قوله أى ويخرج هذه الثلاثة
من أدنى حافة اللسان تمتد الى منتهى اللسان لأن اللام يخرج من أدناها والنون من طرف اللسان والراء يداني
مخرج النون داخل الى ظهر رأس اللسان فلا يكون حيث تقدمت على مخرج النون

* (والطاء والدال وتمنه ومن * عليا الثنايا والصغير مستكن) *

تخفيف النون مراعاة للوزن قال خالد المراد بالثنايا في هذه المواضع الثنيتان وانما عبرا ثنايا لم رجا الله بلفظ
الجمع لان اللفظ به أخف مع كونه معلوما * ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنتان والتحقيق
أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة اثنتان فوق واثنان تحت وتقدير وعليها الاسنان الثنايا أى العليا منها وانما
الاشكال اذا قبل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف أى يخرج الطاء والدال والتاء من طرف اللسان
ومن الثنايا العليا يعني مما يليه وبين أصول الثنايا العليا منتهى الحنك الاعلى ولا معنى لقول شارح
بمعاني امان أصولها أو من وسطها ويقال لهذه الحروف الثلاثة نطعية لخروجها من نطق اغار الاعلى
أى سقفه والغار داخل الحنك والتحقيق ان النما سميت نطعية لخروجها من نطق اغار الاعلى وهو سقفه
لان خروجها منه فتأمل يظهر لك وجه الخل ثم أخبر ان حروف الصغير وهي الصاد والزاي والسين كما
سبذ كرها الناطم في بيان الصفات مستقر خروجهن * (منه ومن فوق الثنايا السفلى) * أى من طرف
اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى كذا قول ابن المصنف وفيه بحث لأن الناطم اعتبر فوق الثنايا السفلى
الذى هو تحت العليا به ينسب ويريد به ما بينهما وهو يعتبر بذلك اذ حرف الشئ غير فوه نعم يمكن التوفيق

وضعه على التشكيس
لانكس ولما كان مادة
الصوت الهواء الخارج
من داخل كان أوله آخر
الحلق واخره أول الشفتين
فرتب الناطم كالجهور
الحروف باعتبار الصوت
حيث قال فالف الجوف
الى آخر ما يأتي وترتب
تسمية الخارج باعتبار
وضعها حيث جعل الابد
مما يلي الصدر والاقرب
مقابله فقال (ثم لانصى
الحلق) أى أبعد وهو
آخر مما يلي الصدر وحرفان
(همز) ثم (هاء) ولم يذكر
الالف معهما المأمور ذكرها
الشاطبي وغيره معهما لان
مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد
وتعمل على الكل لكنها جعلها
بعدهما وغيره جعلها
بينهما لان الثلاثة وان
كانت من مخرج واحد
فهى مرتبة فيه الهمزة ثم
الالف ثم الهاء (ثم لوسطه)
باسكان السين لغة ضعيفة في
فتحها عكس نحو جلست
وسط القوم مما يصلح فيه
بين (فعين هاء) أى ثم لوسط
الحلق حرفان عين ثم هاء
مهملتان (أدناه غين) أى
ثم لا قرب الحلق وهو أوله
حرفان الغين ثم (خاؤها)
المجتمعتان فمخرج الحلق
ثلاثة وحرفه ستة أو

يحمل الطوق على الطرف لمجاورة اياه مجازا وقال الشاطبي ومنه ومن بين الثنايا ثلاثة أي وثلاثة منها من رأس اللسان ومن بين الثنايا السفلى قال الجعبري وقال زكريا عبارة الشاطبي رحمه الله ومن بين الثنايا يعني العليا ولا متافاة فهي من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى اهـ ويقال لهذه الثلاثة أساية لخروجها من أساية اللسان وهو مستدق (والطامو الذال وثا العليا) أي يخرج هذه الثلاثة خاص الثنايا العليا (من طرفيها) أي من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ويقال لهذه الثلاثة ثنوية لخروجها من اللثة وهي منبت الاسنان وبه تم مخرج اللسان وهي عشرة وحروفها ثمانية عشر حرفا وانما قدم المصنف حروف الصغيرة على الثنوية تبعاً لسيبويه ولأنها تقارب مخرج الطامو واحتاها لانها قبل أطراف الثنايا ثم ذكر الناظم مخرج الشفة وحروفها بقوله (ومن بطن الشفة) بفتح الشين ويكسر (فالقاع اطراف الثنايا المشرفة) بكسر الراء والقاع رائدة في القاع لانه مبتدأ والمعنى أن القاع يخرج من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا المعينة بقوله المشرفة وأطلق الناظم الشفة ومراده السفلى كما تقر ولعدم تأني النطق بالقاع مع العليا ومع ساكنة على لغة ربيعة ثم نقلت حركة الهمزة اليها على لغة الجادة (للسفتين الواو باميم) أي يخرج هذه الثلاثة خاص للسفتين حيث يخرج من بين الشفة العليا والسفلى إلا أن الواو بانفتاح والباء والميم بانطباق إلا أن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغي تأخير الواو عنهما لذلك كما فعل مكي حيث قدم الباء وذ كر الميم عقبها ونحوها بالواو والمراد بالواو غير المذبة (وغنة خرجها الخيشوم) أي أقصى الانف وبرهان الغنة في سداً الانف ولهذا الواو أسكت الانف لم يمكن خروجها ثم الغنة من الصفات لانها صوت أغن لاجل اللسان فيه فكان اللائق ذكرها مع الصفات لا مع مخرج الذوات قال ابن المصنف والغنة صفة النون ولوتنو يناوالم المدغمتان والخفأتان وقال الجعبري الغنة صفة النون ولوتنو يناوالم المدغمتان والخفأتان أو مدغمتين وهذا معنى قول الداني وأما الميم والنون فيجاء بهما اللسان الى موضع الغنة من غير قيد وهي في الساكن أكل منها في المتحرك وفي الخفي أكل منها في المظهر وفي المدغم أكل منها في الخفي عند مثبتها وقول الشاطبي

وفنة تنوين وفون وميم ان * سكن ولاظهار في الانف يحتلا

أي اذا سكا أو أظها أو أدغما وقول مكي السا كان قيد لكل الغنة لأصلها ما تقدم والله أعلم اهـ ولذا قال بعضهم يخرج حرفها قال ابن المصنف وكان ينبغي أن يذ كر هنا عوضا عنها مخرج النون الخفأة فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة قلت ولها هذا قال بعض الشراح أي يخرج محلها من النون والميم وفيه أن يخرج معهما من النون والميم قد سبق وأن النون الخفأة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة في تحصيل الكمالات وقد أغرب الشارح اليما في حيث قال الغنة تارة تكون صفة وتارة تكون حرفا وهي النون والميم المدغمتان والخفأتان وهو مذهب المصنف اهـ وغرابته مما لا يخفى وعلى كل تقدير فعذ الغنة من مخرج الحروف السبعة عشر لا يخلو عن اشكال فتدبر ثم رأيت المصنف ذكر في النشر أن المخرج السابع عشر الخيشوم وهو الغنة وهي تكون في النون والميم الساكتين حالة الاخفاء أو ما في حكمهما من الادغام بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المدغم من مخرجها الى الجوف على الصواب وقال سيبويه ان مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة انما يريده النون المظهرة اهـ وقد نص مكي في الرعاية على ان الغنة فون ساكنة خفية تخرج من الخيشوم وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير الخفأة وهي التي تتحرك مرة ونسكن مرة وللتنوين والميم الساكنة ثم قال والغنة حرف مجهور شديد لاجل اللسان فيه او قد صرح الجار يردى ان النون الساكنة الخفأة تسمى غنة وانها من الحروف المتفرعة ثم بين ذلك بقوله فانك اذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عن ساكن لم يكن لها مخرج

سبعة وتسمى حلقية لخروجها من الحلق وأضاف الخفاء الى الغين لمشاركتها لها في صفاتها إلا في الجهر فانها مهموسة والغين مجهورة كما سيأتي ثم لما فرغ من مخرج الحلق وحروفه أخذ في بيان مخرج اللسان وحروفه فقال (والقاف) أي مخرجها (أقصى اللسان) أي آخره مما يلي الحلق (فوق) أي وما فوقه من الحلق الأعلى (ثم الكاف) أي مخرجها أقصى اللسان (أسفل) أي وما تحته من الحلق الأعلى ويسمى الحرفان لهوين لانهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق والجمع لها ولهوات ولهيات (والوسط) باسكان السين مثل مامر (لجسيم) بترك التنوين للوزن (السين يا) بالقصر للوقف أي وسط اللسان مع ما يحاذيه من وسط الجيم ونسبى الثلاثة تشجيبة لخروجها من شجر الفم وهو منفق ما بين اللحين (والضاد من حاقته اذوليا) بالف الاطلاق (الاضراس)

من الفهم لكثرة الغنة يخرج من الخيشوم فلو نطق به الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبيان اختلافها
 فيمكن حمل الغنة هنا على النون الخفيفة نفسها من غير تكاف بقرينة ان الكلام في الحرف لا في صفاتها وهذا
 بخلاف الغنة في قوله وأظهر الغنة وشيخه من المواضع الآتية فان المراد بها الصفة حتمًا ومما يؤيد قول أبي
 شامة نقلا عن أبي عمرو هذه الغنة المسماة بالنون الخفيفة ليست النون التي مر ذكرها فان ثلاث من الفهم وهذه
 من الخيشوم وشروط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفهم ليصع انخفاؤها فان كان بعدها حرف من
 حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى

*(صفات الجهر ورخو مستقل * منفحة مصمتة والضد قل)*

الصفة ما قام بالشيء من العاني كالعلم والسواد وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت الخوي والمراد بها هنا
 عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والسدة وأمثال ذلك فالخروج
 الحرف كالمران يعرف به ماهيته وكميته والصفة كالحك والناذر يعرف به ماهيته وكميته وبهذا يتميز بعض
 الحروف المستتر كة في الخروج عن بعضها حال تأديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي
 لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المرام وهذا معنى قول المازني إذا همست وجهرت وأطبقت
 وفتمت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد وقال الرماني وغيره لولا الاطباق لاصارت الطاء وال
 لا أنه ليس بينهما فرق الا طباق ولصارت الطاء ذالا واصلت الصاد سينا فسبحان من دقت في كل شيء
 حكمته روى أن الامام أبا حنيفة رحمه الله تعالى ناظر معتزليا فقال له قل ما فقال قل حاف فقال له بين
 نخرجهما فينهما فقال ان كنت خالق فعلا فخرج الباء من مخرج الحاء فبنت المعتزلي وصفات الحروف منها
 ماله ضد ومنها ما ليس لها ضد كجاء أي بيان أو انما ذكر الشيخ رحمه الله ههنا صفاتها المشهورة الثلاثة مقدمة
 المختصرة والافقد ذكر بعضهم أن لها أربعة وأربعين صفة وراى بعضهم عليها كفي الكتب المبسوطة فذكر
 المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعا منها الجهر والرخوة والاستفال والافتتاح والاصمات بحسب ما اتفق له من
 الوزن نارة بلفظ المصدر وأخرى بصيغة الوصف وستأتي معانيها مع أصدادها في محالها اللائق بها وقوله والضد
 فلأي واذا كرا أصداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال (مهموسها فث شخص سكت) فان الاشياء
 تبين بأصدادها وبتعدد حروف بعض الأصداد تعرف سائر الأصداد من جهة الأعداد ولما كانت
 الحروف المهموسة وأمثالها قليلة قليلة لسرعة ضبطها وحققتها بينهم ما وترك بيان ضدها لما يعرف من
 مفهوم ما عينها والحاصل ان الحروف المهموسة مجمعة في كنهان مركبة منها عبر عنها بقوله فث شخص
 سكت وهي عشرة الفاء والحاء المهملة والتاء المثناة والهاء والشين والحاء المعجمة والصاد والسين والكاف
 والتاء المثناة من فوق فالحث بمعنى الحس والشخص معروف وسكت فعل ماض من السكت ثم الهمس
 في اللغة الحفاء ومنه قوله تعالى فلا تسمع الا همسا والمراد به حس مشي الاقدام الى المحشر أو حس كلام أهله
 من هول ذلك المنظر ومما يناسب المعنى الاول قول الشاعر

وهن يمشين بهاميسا * ان يصرن الطير نك ليسا

وسميت مهموسة لجريان النفس معها الضعفا وبتضعف الاعتماد عليها عند خروجها وضدها الجهورية
 والجهر في اللغة الصوت القوي الشدي وسميت مجهورة لضعف النفس وحصر أن يجري معها القوتها وقوة
 الاعتماد عليها عند خروجها والتحقيق أن الجهر الخارج من داخل الانسان ان خرج ذلك بدفع الطبع
 يسمى نفسا ففتح الفاء وان خرج بالارادة ودرض له نحو يتصادم جسمين يسمى صوتا واذا عرض للصوت
 كصفات مخصوصة بأسباب معلومة يسمى حرو وادعرض للصوت كصفات نخر عارضة بسبب الآلات تسمى
 تلك الكيفيات صفات ثم ان النفس الخارج الذي هو صفة حرف ان كيف كاه كهيئة الصوت حتى يحصل
 صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقى له ضعف لا صوت يجري مع الحرف كان ذلك الحرف مهموسا وأيضا

أصلها الاضراس نقلت
 حركة الهمزة الى اللام
 واستكتفي بها عن همزة
 الوصل أي والضاد تخرج
 من طرف اللسان مستطيلة
 الى ما يلي الاضراس (من
 أبسر) أي أبسرها وهو
 أكثر وأبسر (أو) من
 (بناها) وهو قليل وعسير
 أو منهما وهو أقل وأعسر
 قيل كان عمر رضى الله عنه
 يخرجها من فمها وبالجملة
 هي أصعب الحروف
 وأشد على اللسان ولهذا
 قال صلى الله عليه وسلم أنا
 أفصح من نطق بالضاد
 يسد أنى من قرش أي
 الذين هم أصل العرب وهم
 أفصح من نطق بها وأنا
 أفصح العرب وخصها
 بالذكر لعسرها على غير
 العرب وقوله يبدعني من
 أجل وقيل بمعنى غير وانه
 من تأكيد المدح بما يشبه
 النعم كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سبوقهم
 بهن فلول من فراع الحكائب
 (واللام أدناها المنتهاها) أي
 واللام مخرجها من أول حافة
 اللسان مع ما يليها من
 الحنك الأعلى الى آخرها
 قال سيويه فوبق الضاحك
 والناب والر باعية والثنية
 (والنون) تخرج (من)
 طرفه أي اللسان مع

ما ذكر (تحت اجماعا) اى
واجعلوها اى القراء
تحت اللام قليلا وقيل من
فوقها قليلا (والراء) بالقصر
لوزن مخرجها (يدانيه)
اى يقارب مخرج النون
(لظهر أدخل) اى وهو
أدخل الى ظهر اللسان
قليلا لانحرافه الى اللام
وقضية هذا تقديم الراء على
النون وجرى عليه بعضهم
وما ذكره الناطم من تغاير
مخرج الثلاثة مذهب
سبويه والحقاق وذهب
بجسي والفسراء وقطرب
والجرى الى أن مخرجها
واحد وهو طرف اللسان
مع ما ذكر وتسمى الثلاثة
ذلقية وذواقية لانهم من
ذلق اللسان وهو طرفه
(والطاء والدال) المهملتان
(وتا) بالقصر للوزن مثناة
فوق تخرج (منه) اى من
طرف اللسان (ومن)
أصول (عليها الشايبا) اى
مما بينهما صعد الى الحنك
وتسمى الثلاثة نطعية لانها
من نطق غار الحنك الأعلى
وهو سقفه والشايبا اللسان
المتقدمة اثنان فوق
واثنان تحت (والصغير
مستكن) اى وحروف
الصغير الا ثنية وهى الصاد
والزاي والسين مستقر
خروجها (منه) اى من

اذا انحصر صوت الحرف في مخرج حجه انحصار انا ما لا يجرى جرياً سهلاً يسمى شديداً فانك لو وقفت على قولك
الطبع وجدت صوتك راكداً محصوراً حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك وأما اذا جرى الصوت جرياً سهلاً ما لا ينحصر
أسلاً يسمى رخوة كفى الطش فانك اذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جارياً بعدة ان شئت وأما اذا لم يتم
الانحصار ولا يجرى يكون متوسطاً بين الشدة والرخوة كفى الظل فانك اذا وقفت عليه وجدت الصوت
لا يجرى مثل ذلك يعنى مثل جري الطش ولا ينحصر مثل انحصار الحنجرة بل يخرج على حد اعتدال بينهما فاذا
عرفت ذلك تبين لك أيضاً معنى قوله * (شديداً لفظاً أجد قطا بكت) * فاجد أمر من الابداء وقطامون
يجرور مخفف بمعنى حسب وبكت مجرد التبكيت يقال بكته اذا غلبه بالحنج والمراد بها هنا أن الحروف
المتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاث مركبة منها وهى الهمزة والجيم والدال المهملة والقاف والطاء
المهملة والباء الموحدة والكاف والتاء المتألف من فوق فاعداها وماعدا الينيسة التى ذكرها فى قوله
(وبين رخو والشديد) اى وما بينهما حروف خمسة يجمعها تركيب (لن عمر) كلها حروف رخوة
والشدة فى اللغة القوة وسبقت شديداً لفظاً منها الصوت أن يجرى معها لانها اقويت فى مواضعها فلزمته الشدة
والرخوة مثثة الراء والكسر أشهر والرخوة فى اللغة اللين وسبقت بذلك لجرى النفس والصوت معها حتى
لانت عند النطق بها وضعف الاعتماد عليهما فى الحروف التى بين الرخوة والشدة خمسة يجمعها قولك لن عمر
بكسر اللام أمر من لان يلى وعمر منادى بحذف حرف الذاء وهذا التركيب أولى من جمع بعضهم فى لم
نزع ومما وقع فى الشاطبية من قوله عمر نزل مع ما فيه من خلوص المبني وخلاصة المعنى كما لا يخفى وهى اللام
والنون والعين المهملة والميم والراء وانما وصفت بذلك لان الرخوة اذا نطق بها فى نحو اجلس وانفس جري
معها الصوت والنفس عند سكونهم او الشدة اذا نطق بها فى نحو اضرب واقعد انحبس الصوت والنفس
معها ولم يجزى باللاتى بين الرخوة والشدة اذا نطق بها فى نحو انعم واعمل لم يجزى الصوت والنفس معها جرياً بها
مع الرخوة ولم ينحبس انحبسهم مع الشدة هذا وقد قال ابن الحاجب فى الشافية المجهورة ما ينحصر أى يقطع
جرى النفس مع تحركه والمهموسة بخلافها وانما لم يجمعهم فجعل الصاد والطاء والذال أى المعجمات والزاي
والعين والغين والباء أى الموحدة من المهموسة والكاف والتاء أى المنقوطة بنقطتين من فوق من المجهورة
ورأى أن الشدة تؤكداً الجهر والشدة ما ينحصر جرياً صوته عند اسكانه فى مخرجها فلا يجزى قال شارحها
النفلاحي والجهر انحصار النفس مع تحركه فقد يجزى النفس ولا يجزى الصوت كالكاف والتاء المنقوطة
بنقطتين من فوق وقد يجزى الصوت ولا يجزى النفس كالضاد والعين المعجنتين فظهر الفرق بينهما والله أعلم
(وسبع عا) بضم العين وتكسر (خص ضغطاً حصر) اى حصر سبع عا وحروف خص ضغطاً قفا
فقط أمر من قاط بالمكان اذا قام به فى الصيف والخص بضم الخاء المعجمة البيت من القصب والضغط الضيق
والمعنى أقم فى وقت حرارة الصيف فى خص ذى ضغط أى اقم من الدنيا بما نزل ذلك وما قاربها واساك طريق
السلف الصالح وما وافقه فقد جاء عن أبي وائل شقيق بن سلمة وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبيد الله
ابن مسعود رضى الله عنه نحوه من ذلك قال عبد الملك بن عمير كان لابي وائل خص من قصب يكون فيه هو ودايته
فاذا غرانه فاضه واذا رجع بناه كذا ذكره أبو شامة رحمه الله يقول شارح خص فعل ماض مبنى للمفعول
بمعنى اختص صحف عليه والمراد هنا أن حروف الاستعلاء سبعة انحصرت فى مركبات هذه الكلمات وهى
الخاء المعجمة والصاد المهملة والضاد والعين المعجنتين والطاء والقاف والظاء وسبقت مستعلية لاستعلاء اللسان
عند النطق بها الى الحنك الأعلى وما عداها مستقلة لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها

* (وصاد ضاد طاء مطبقة) * يفتح الباء ويجوز كسرها ويترن البيت بتقوين الثانى والرابع وانما لم يركب
هذه الحروف الاربعة المطبقة على قياس سائرهما لعدم حصول معنى فى تركيبها ولتفاهلها على اللسان بخلاف
غيرها والحاصل ان حروف الاطباق اربعة الصاد والضاد والطاء والظاء وهى من جهة الحروف المستعلية

طسرف اللسان (ومن
فسوق الثنايا السفلى)
وعبارة الشاطبي ومن بين
الثنايا يعني العليا ولا منافاة
قهي من طسرف اللسان
ومن بين الثنايا العليا
والسفلى وتسمى الثلاثة
أسلية لانها من أسلة اللسان
وهي مستدقة (والظاء
والذال) المجتات (وتا)
بالقصر للوزن مثله (للعليا
من طرفيها) يعني تخرج
من طرفي اللسان والثنايا
العليا وتسمى الثلاثة لثوية
نسبة الى اللثوة هي اللحم
النابت حول الاسنان
فخارج اللسان عشرة
وحروف ثمانية عشر ثم أخذ
في بيان مخارج الشفتين
وحروفهما فقال (ومن
بطن الشفة فالظا) بالقصر
للوزن وزيادة الفاء (مع
اطراف) باسكان العين
ونقل حركة الهمزة اليها
أي والفاء تخرج من باطن
الشفة السفلى مع اطراف
(الشيء المشرفه) أي العليا
وأطلق الشفة ومراده
السفلى كما تقدم لعدم تأني
النطق بالفاء مع العليا
(لشفتين الواو باعيم) أي
الواو والباء الموحدة والميم
تخرج من بين الشفتين
لكن بانفتاحهما في الأول
وانطباقهما في الآخرين

وأخص منها وميت بم الاطباق ما يجاذي اللسان من اللسان على اللسان تنسج خروجها وهو أبلغ من
الاستعلاء وهو لغة الاصاق وضدها المنقحة وميت بم الانفتاح ما بين اللسان والحنك ونحروج الحروف من
بينهما عند النطق به او هو لغة الافتراق ومن الغرائب أن قوله تعالى سبب جهنم قرئ بجميع حروف
المطبة قول يجتمع في كلمة غيرها (وقرئ من لب الحروف المذاقة) أي والحروف المذقة بمجوع حروف فر من
لب وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أن من حرف حروف اللب الذي هو العقل بمعنى الفاعل
والمعنى هرب الجاهل من العاقل ويمكن أن يكون المعنى فر من فر من انطلق من عقل به عرف الحق فغيبه ايماء
الى قوله تعالى فطروا الى الله وقوله سبحانه وتبطل اليه قتيلا والحاصل أن الفاء والراء والميم والنون واللام
والباء الموحدة يقال لها المذقة لخروجها من ذلق اللسان والشفة أي طرفيها والمراد أن خروج بعضها من
ذلق اللسان وهي الراء واللام والنون وبعضها من ذلق الشفة وهي الباء والفاء والميم وماعداهما مهمتان لانها
من المهمتين هو المنع قال الانطس لان من صمت منع نفسه من الكلام والمراد بهما انها ممنوعة من
انفرادها أصولا في بنات الاربعة والخمسة بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف وخمسة أصولا لا بد أن يكون
فيها مع الحروف المهمة حرف من حروف المذقة وانما فعلوا ذلك لخففتها فلذلك عدلوا بها الثقيلة ولاجل
ما ذكرهكموا بان عمدا اسم للذهب أعجمي لكونه من بنات الاربعة وابس فيه حرف من حروف
المذاقة وقال سكي في الرعاية أن الالف ليست من المذقة ولا من المهمة لانها هوائية لا تستقر لها في المخرج
وبهذا تمت أعداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع في ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعضها
من غير تحقق وجود أعدادها فقال (صغيرها صاد وزاي سين) أي حروف الصغير ثلاثة صا مهملة وزاي
وسين مهملة ولم يركب كما سبق في المطبق وجعل الرومي ضمير صغيرها الى الصفات فيحتاج الى تكلف في صحة
الجل بان يقال حروف صغيرها والمعنى ان هذه الحروف موصوفة بصفة الصغير وهو صوت زائد يخرج من
بين النفس يصعب هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت يصوت به اليها ثم اعلم أن السين حرف مهموس
من حروف الصغير ويمتاز عن الصاد بالاطباق وعن الزاي بالهمس كفي القاموس (قلعة قطب جد واللين)
أي حروف القلعة ويقال لها القلعة خمسة يجمعها قولك قطب جد وهي القاف والطاء المهملة والباء
الموحدة والجيم والداد المهملة وانما وصفت بذلك لانها حين سكونها لا سيما اذا وقفت عليها تقلقل المخرج
حتى يسمع له نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد يجمع الضغطة دون غيرها وهي في اللغة التحرك
والاضطراب والقطف بثلاث القاف والضم أشهر وهو ما يدور عليه الامر ومنه قطب الرحي والجد البخت
والعظمة ونخف للوزن ثم قوله واللين أي حروفه اثنان * (واو واو ياء سكاوا ونحفا) * بألف الاطلاق أي
وقع الفتح * (قبلهما والانحراف صححا) * بصيغة الجهول والالف للاطلاق أي سكن الواو والياء وانفتح
ما قبلهما يسمي ليننا لقلته المذقة فيهما بالنسبة الى حروف المد التي حركة ما قبلها من جنسها وذلك لان في حرف
المد المد أصليا وفي حرف اللين مدا يضبط بالمشافهة كل منهما كذا كره الجعبري ولذا أجرى حرفا اللين مجرى
حروف المد حتى اذا وقع بعدهما ساكن يوقف أو ادغام جزا المد والتوسط والقصر لان هذا الترتيب أولى في
المد وعكسه في اللين وقد رجع فصرور في نحو شي وسوء على التوسط والتوسط على الطول بهذا المعنى
ووصف الانحراف صحح ثبوته * (في اللام والراء) * مقصورا * (وبتكرير جعل) * وانما قيل اللام والراء
منحرفان لان اللام فيه انحراف وميل الى حرف اللسان والراء فيه انحراف الى طرف اللسان وميل
قليل الى جهة اللام ولذلك يحذف الاثني لاما وانهم يفرقون في جعل راجع الى الراء والمعنى أن الراء يوصف بالتكرار
أيضا كوصف بالانحراف والتكرار عادة الشيء وأنه مرة على الصحيح ومعنى قوله هم ان الراء مكرر هو ان
الراء قبول التكرار لارتداد طرف اللسان به عند التلظ كقولهم ابر الضاحك تسن صاحب يعنى انه
قابل للضحك وفي الجملة اشارة الى ذلك وانما قيل ابر الخجبت تحسه من شبه زبد اللسان في مخرجه

وأما قوله **والله تعالى جري جري** في أحكام متعددة فليس كذلك بل شكره لحن فيجب معرفة التخلف عنه
للتخلف به وهذا كعرفه السحر ليحتمل عن ضرره ولعرف وجهه قال الجعري وطريقة السلامة أنه
يلصق الالفاظ ظهر لسانه بأهلي حنكه له سقا حكمه مرة واحدة ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء وقال مكي
لابد في القراءة من الخفاء التكرير وقال واجب على القارئ أن يخفي تكريره ومتى أظهر فقد جعل من
الحرف المشدد حروفا ومن الخلف حرفين اه ثم قول ابن الحاجب في أحكام متعددة بنية أبوشامة حيث
قال فحسن اسكان ينصركم ويشعركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويعمكم وحسن ادغام مثل وان تصبروا
وتتقوا لا يضركم أحسن منه في ان يحسبكم ولم يحل طالب وغام وأميل طارد وغارم وامتنعوا من امالة راشد
ولم يمتنعوا من امالة ناشد وكل هذه الأحكام راجعة في المنع والتسوية إلى التكرير الذي في الراء
(والنفسي الشين ضاد الاستطال) * النفسى الانبثا والانتشار والكلام من باب القلب أى صفة النفسى
ثابتة للشين والمعنى أن الشين موصوف بانتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بحروف طرف اللسان
منها يخرج الظاء المشالة والحال أن يخرجها حافة اللسان من محاذة وسطه وقوله استطال أمر من الاستطالة
وهى لغة أبعد المسامتين والمراد منها هنا الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها كما قاله الجعري والمعنى
صفه بالاستطالة والحاصل ان الضاد حرف مستعيل وانما وصف بالاستطالة لانه يستطيل حتى يتصل بمخرج
اللام والتخير بين الخرجين باعتبار واحد صعب اللفظ بها وقد ألحق المتقدمون الناء الثلاثة بالشين في النفسى
وقالوا انهم اتفقت حتى اتصلت بمخرج الفاء ولذا تبدل منها فيقال جذف وحدث قال ابن المصنف
وسبيل تسهيل المطاق بها قطع المطار عن الحـيز المقابل ونعكسها في مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها عن
الظاء قال الجعري والفرق بين المستطيل والمدود أن المستطيل جرى في مخرجها والمدود جرى في نفسه * ثم
اعلم أن خمساً من الصفات العشرة المتقابلة قوية وخمساً منها ضعيفة بالقوية الجهر والشدّة والاستعلاء
والاطباق والاصمات والضعيفة الخمس المتقابلة وهى الهوس والرخاوة والاستغالة والانفتاح والذلق وأما
السبع المفردة فكأها قوية الا الذين ثم **كل حرف** من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس من
الصفات العشرة فما جمع جميع الصفات القوية كالظاء المهملة فهو أقوى الحروف وما جمع جميع الصفات
الضعيفة فهو أضعفها كالأهواء والفاء وما اجتمع فيه الامر ان فهو متوسط فيها وضعفه وقوته بحسب ما تضمنه
منها (والانخذ بالتجويد حتم لازم) جمع بينهما تاً كيداً للوجوب وجعل الشيخ ذكر بالثاني تفسير الاول
بداء على أنه عطف بيان وقد رعبدهما للقارى لان الحكم ليس على اطلاقه والاطهر أن يقال تقديره وأخذ
القارى بتجويد القرآن وهو تحسب بين الفاظ باخراج الحروف من مخرجها واعطاء حدة وهما من صفاتها وما
يترتب على مفرداتها ومركباتها فرض لازم وحتم دائم ثم هذا العلم لا خلاف في انه فرض كفاية والعمل به
فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة وأما دقائق التجويد على ما سبقت
بيانه فانما هو من مستحسناته فالأظهر أن المراد هنا بالتحتم أيضاً الوجوب الاصطلاحى المشتمل على بعض
أفراد من الوجوب الشرعى لا الجمع بين الحقيقة والجزاء واستعمال المعنيين بالاشتراك كذهب اليه الشراح
من الشافعية فان اللحن على نوعين جلى وخفى فالجلى خطأ يعرض للفظ ويختل بالمعنى والاعراب كرفع
الجرور ونصبه ونحوه مما سواه تعبر المعنى به أم لا والخطى خطأ يختل بالحرف كترك الاخفاء والقلب
والاطهار والادغام والغنة وكترقيق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر المدود وأمثال ذلك ولا شك أن هذا
النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد وانما فيه خوف العقاب والتهديد وأما تخصيص
الوجوب بقراءة القرآن كما ذكره بعض الشراح فليس مما يناسب المرام في هذا المقام (من لم يجود القرآن آثم)
أى من لم يصح كفى نسخة صحيحة بأن يقرأ أقرأه تختل بالمعنى والاعراب كما صرح به الشيخ ذكر ياندا لافالما
أخذ بعض الشراح منهم ابن المصنف على وجه العموم الشامل للحن الخطى فانه لا يصح كلاً يخفى وأغرب

من هذا أن الشارح المصري ضعف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ الاسلام في مذهبه ثم لفظ القرآن منقول في البيت على قراءة ابن كثير كما قال الشاطبي رحمه الله * وتقل قرآن والقرآن دواءنا * فلا يحمل على ضرورة الوزن هذا ومن موصولة وان جعلت شرطية لحذف الفاء من قبيل * من يعمل الحسنات لله يشكرها * (لا تبه الا له أنزل) بألف الاطلاق والضمير في لانه للسان أول القرآن وفيه التجويد أي لان الله أنزل في القرآن الامر بالتجويد حيث قال ورتل القرآن ترتيلا مؤكدا بالمصدر وبالغنى الامر ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مجودا كما أنزل لكن مخاطبا له والمراد أمته ونقل عن علي كرم الله وجهه أنه قال الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف لكن فيه أن معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الناظم

* وليس في القرآن من وقف وجب * اللهم إلا أن يقال المراد بمعرفة الوقوف هو أن يعلم كل كلمة اذا وقف عليها كيف يقف عليها فانه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يخل بمعناه وعن مجاهد أي ترسل فيه ترسلا والمعنى تمهل في المبني ليتبين لك المعنى كما قال تعالى ولا تجعل بالقرآن ولا تحرك به لسانك لتجمل به وعن الضحاك أنبذه حرفا وعن ابن عباس بيته تبيينا وقال بعض العلماء أي تلبث وتثبت في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تستعمل فيتداخل بعض الحروف في بعض اه ولا ينبغي أن الآية بهذه المعاني لدلالة فيها على المدعي وكذا ما ذكره ابن المصنف من قوله سبحانه وقرأ نافرثناه لتقرأه على الناس على مكث وغير المكث بالترتيل وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل وكذا في قوله تعالى ورتلناه ترتيلا أي أنزلناه بالترتيل أي بالتجويد فانه أنزله بأفصح اللغات بل بمعناه ببناء تبيينا وفصلناه تفصيلا كدل عليه صدر الآية وأما ما روى عنه صلى الله عليه وسلم رب قرأ القرآن وقرأه القرآن يلعبه فانه متناول لمن يخل مبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه (وهكذا منه البناوصلا) بألف الاطلاق أي ووصل القرآن من الاله الينا على لسان جبريل عليه السلام ببيان متواتر من اللوح المحفوظ وبيان النبي صلى الله عليه وسلم وتعلم التابعين ثم أتباعهم منهم وهلم جرا الى مشايخنا رحمهم الله متواترا هكذا بوصف الترتيل المشتل على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف ومساكنها وسماعها التي هي معتبرة في لغة العرب الذي نزل القرآن العظيم بلسانهم لقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فينبغي أن يراعى جميع قواعدهم وجوبا فيما يتبع به المبني ويفسد المعنى واستجابا فيما يحسن به اللفظ ويستحسن به الطيق حال الاداء وانما قلنا بالاستحباب في هذا النوع لان الحسن الخفي الذي لا يعرفه الامهرة القراء من تكرير لرات وتطمين النوبات وتعليق الامات في غير محالها وترقيق الراآت في غير موضعها كسيأتي بيانها ولا يتصور أن يكون من فرض من يترتب العقاب على فاعله الما فيه من حرج عقليم وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وهو الحق الذي بعض عليه بالنواجز ولا يعدل عنه الى غيره الا المذاهد

* (وهو أيضا حاية التلاوة * وزينة الاداء والقراءة) *

بالاشباع فيهما وجاز الوقف عليهما وهو بضم الهاء ولا يجوز اسكانها للوزن وقوله أيضا أي مع كونه حتما وأبعد الشارح الروي في قوله أي كمحارج الحروف والصفات لان ما دخل في تعريف التجويد ثم الحلية بمعنى الزينة ههنا وان كان أحسن منها عرفا حيث يختص بالصيغة فالمعنى انه صفة مستحسنة للقراءة كالحلى للنساء والفرق بين التلاوة والاداء أن التلاوة قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والاوراد والوظيفة والاداء الاخذ عن الشيوخ والقراءة أعظم ذكره ابن المصنف والاخذ عن الشيوخ على نوعين أحدهما أن يسمع من لسان المشايخ وهو طريقة المتقدمين وثانيهما أن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعونها وهذا مسلك المتأخرين واختلف أيهما أولى والاطهر أن الطريقة الثانية بالنسبة الى أهل زماننا أقرب الى الحفظ وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصري والحق أن الاداء القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الاخذ من أفواههم لا الاخذ بنفسه ثم التجويد على ثلاث مراتب ترتيل وتدوير وحذر فالترتيل هو تودة وتأن وهو مختار ورش وعاصم وحجرة

الهمس والشدة والاستعلاء والانتطابق والانطلاق وقد أنشدني بيانه مع بيان عدة حروفها المعلومة منه عدة حروف الخمسة الاولى فقال (مهموسها) عشرة أحرف يجمعها الفنا (فنه شخص سكت) فحروف الجهر تسعة عشر وهي ما عدا هذه العشرة وانما ذكر عدة المهموس وأخواتها دون المجهورة وأخواتها لقلتها والهمس لغة الخطاء سميت حروفه مهموسة لضبطها وجريان النفس معها لضف الاعتماد عليها في مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بم اول قوتها ومنع النفس أي الكثير أن يجرى معها القوة الاعتماد عليها في مخارجها (شديدها) ثمانية أحرف يجمعها (لفظ أجرد قط بكت) فحروف غيره أحد وعشرون وهي ما عدا هذه الثمانية لكن حروف الرخو منها ستة عشر وحروف المتوسط بينه وبين الشدة خمسة كما ذكره بقوله (وبين) أي وما بين (رخو والشديد) خمسة أحرف يجمعها الفظ (لن عمر) والشدة لغة هي القوة وسميت حروفها

والحد هو الاصراع وهو مختار فالون وابن كثير وأبي عمرو والنذير هو المتوسط بينهما وهو مختار ابن عاصم والكسائي وهذا كله انما يتصور في مراتب المدود وأما ما ذكره ابن المصنف من أن اسكان المرقلة وتحريره وتشديده ومده أتم وكذلك المتوسط بالنسبة إلى الحد فهو غير الظاهر وخلاف المتبادر

*(وهو اعطاء الحروف حقه * من كل صفة ومستحقها)*

بفتح الحاء عطفا على حقهها ومن يائية لما قبلها وهذا تعريف التجويد وما سبق نعت له أي التجويد هو اعطاء الحروف بعد احسان مخارجها وتمكينها في محاييرها حقهها من كل صفة من صفاتها المتقدمة واعطائها مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها الاتية والفرق بين حق الحروف ومستحقها أن حق الحرف صفة اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات الماضية ومستحقها ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك من ترقيق الراء وتفخيم بعضها وكذا حكم اللامات ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعض مما حكموا عليه بالاطهار والادغام والانخفاء والقلب والغنة والمد والقصر وأمثال ذلك فالحق صفة للزوم والمستحق صفة للعروض هذا ولا يخفى أن اخراج الحرف من مخرجه أبضاً داخل في تعريف التجويد كما صرح به الناطم في كتابه التمهيد فكان ينبغي أن يذكر فيه وقد أشرنا إلى جواب لطيف في ضمن تعريفه وهو أن الحروف لا تتحقق إلا باعتبار اخراجها من حيزها لكن يبقى فيه اشكال من جهة أن بعض الصفات أيضاً مبررة لها لا يقال إن الخارج قد تقدم حكمها فاما نقول الصفات أيضاً قد تبين علمها والاطهار أن المراد بقوله *(ورد كل واحد لصله)* بيان مخرج كل واحد من الحروف فإن معناه أن التجويد هو رد كل واحد من الحروف لصله أي صرفه إلى أصل من حيزه ومخرجه لكن يرد عليه أنه كان ينبغي أن يقدم بيان المخرج على الصفة لأن الأول بيان الحقيقة والمأهية والثاني بيان الصفة والكيفية وغاية ما يتكافى في الجواب عنه أن يقال الواو لطلق الجمعية لا لفائدة الترتيب بين المتعاطفة *(واللفظ في نظيره كئله)* المراد بالنظير والمثل هنا واحد وكان الأولى أن يقول واللفظ في شبهه كئله والكاف زائدة والمعنى أن من التجويد أن يتلفظ في اللفظ الثاني مثل ما يتلفظ بكئله أو لا يعني أنه إذا أراد أن ينطق بالحرف مرققا ومفخما أو مشددا أو مقصورا أو مدودا أو مظهرا أو مدغما وأمثال ذلك جاء شبهه مما يقتضي تلك الصفات السابقة فيتلفظ به بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة ولا يبعد أن يكون الظاهر على بابه ويراد أن مده بالرفح يكون على مقدار مده بباء الرحيم وأمثال ذلك *(مكملا من غير ما تكاف)* بكسر الميم أي حال كون اللفظ مكمل الصفات حقا واستحقاقا أو بفتح الميم أي حال كون اللفظ مكمل الاداء مخرجا وصفة من غير تكاف وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على اداء مخرجه والمبالغة في بيان صفته وما زائدة لتأكيده النقي *(باللطف في النطق بلا تعسف)* أي وأن يتلفظ في نطقه بالقراءة بلا خروج عن استقامة جادة الاداء إلى طرفي الافراط والتفريط والمعنى أنه ينبغي أن يتخلف في الترتيل عن النمط وفي الحد عن الادماج والتخليط فإن القراءة بمنزلة البياض أن قل صار سمرة وإن كثر صار برصا و زاد الامام جزء وما فوق الجهورية فهو القطط وما كان فوق القراءة فليس بقراءة وأما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله وفي نسخة باللفظ في النطق بلا وجه لصحتها كما ينبغي له ذكرها الاممقرونا بالتسمية على ضعفها * ثم اعلم أن كتاب الله تعالى يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف والاول أولى لظهور المعنى والثاني أفضل لتكثير المبني وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم لم قال من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والمراد بالعض الطري فإنه رضي الله عنه كان قد أعطى حظا عظيما في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله تعالى وقد أمره صلى الله عليه وسلم أن يسمعه القرآن فقال أقرأ عليك وعليك أنزل فقال نعم أحب أن أسمع من غيري فقرأ عليه سورة النساء إلى أن وصل إلى قوله فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيدا فقال حسبك الآن وكانت عيناه تذرفان وفي

شديد قلنعهما النفس أن يحسرى من القوتها في مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفها رخوة لجريان النفس معها حتى كانت عند النطق بها وسميت الخمسة المذكرة متوسطة بينهما لأن النفس لم يحس معها انحباس الشديدة ولم يحرم معها بحسريته مع الرخوة (وسبع علو) بضم العين وكسرها أي والمستعلية سبعة أحرف يجمعها لفظ (نخص ضغطا) ونبه على جمعها في هذه بقوله (حصر) أي جمعها بعضهم في هذه فحروف الاستفحال اثنان وعشرون وهي ما عدا هذه السبعة والاستعلاء من العلو وهو لجة الارتفاع سميت حروفه مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى والاستفحال لغة الانخفاض سميت حروفه مستفحلة لنسفلها وانخفاض اللسان عند النطق بها عن الحنك (وصاد) و(ضاد) و(طاء) بترك تنوين الاول والثالث للوزن و(طاء) أو بعنيها (مطبقة) بفتح الباء وكسرها فالمفتحة خمسة وعشرون حرفا وهي ما عدا هذه الاربعة والانطباق اربعة

الحديث الوارد في الصحيحين إجماعاً إلى بيان الطريقين في أخذ القراء عن الشيوخ ولما كان عبد الله من أجله علماء القراء من الصحابة نخصه صلى الله عليه وسلم بهذه المنقبة وتجوز القراءة سرّاً وعلانية وبأيهما اقترنت نية صالحة كان أعلى وأولى * وفي الموطأ وسنن النسائي عن حذيفة بن أسيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أقرؤ القرآن بطون العرب واياكم وبلون أهل الفسق والكثابين وفي رواية أهل العشيق والكثابين فانه سيحيى قوم بعدى يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والزهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم والمراد بالحنان العرب القراءة بالطباع والاصوات السليقة وبألحان أهل الفسق الاقناعم المستفاد من القواعد الموسيقية والامر بمحول على الذنب والنهي بمحول على الكراهة ان حصل له معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف والا فمحول على التحريم والقوم الذين لا يجاوز حناجرهم قراعتهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته ونقل الزيلعي من الأئمة الحنفية أنه لا يحل التطريب فيه ولا الاستماع اليه لان فيها تشبهاً بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغني ولا يكره عليه قوله صلى الله عليه وسلم ليس منامن لم يتغن بالقرآن لان المراد بالتغني به الاستغناء على ما اختاره سليمان بن عيينة ونقله عنه شارح المصابيح أو المراد به تحسين الصوت وترتيبه على وفق التجويد وتبيينه لقوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الأزهرية حيث يجتمعون فيقرؤون بصوت واحد ويقطعون القرآن فيأتي بعضهم ببعض الكامة والآخر يهضمها ويحذفون حرفاً ويريدون آخر ويحذفون الساكن ويسكنون المتحرك وأمثالها ويدعون تارة ويقصرون أخرى في غير محالها مراعاة للاصوات خاصة دون أحوالها مع أن الغرض الأهم من القراءة انما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها بما فيها كما قال الله تعالى كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب نعم اذا اجتلبت المباني على اسماع السامع والتالي في أعلى معارضها وأجلى جهات النطق بها كان تلقى القلوب واقبال النفوس عليها زائداً في الحلاوة على ما يبلغ منها قبح اكتساب أو امره واجتناب زواجره والرغبة في وعده والرغبة من وعيده وذلك فائدة جسيمة وعائدة عظيمة وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم أي اظهروا زينتها بحسن أصواتكم وهذا لا ينافي ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم زينوا أصواتكم بالقرآن وبما تحرروا تقرر من البيان تبين حكمته شرع الانصات لقراءة القرآن وجوباً في الصلاة وندياً في غيرها وحسن دأب الائمة في السكوت على التمام من الكلام لما في ذلك من سرعة وصول المعاني الى الافهام هذا يؤيد الأخير ما رواه الترمذي وصححه عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها ولان عثمان رضي الله عنه وغيره قرؤا القرآن في ركعة ويقوى الأول ما ورد في حديث من قرأ القرآن أقل من ثلاث لم يفهمه ومال الى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم هذا وقال المصنف رحمه الله رويناه بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي قال صلى بننا بن مسعود رضي الله عنه بقل هو الله أحد والله لوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله وهذه سنة الله تبارك وتعالى فمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل تلتذاً للاسماع بتلاوته وتخشع القلوب عند قراءته حتى يكاد ان يسلب العقول عن حالته قال ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالالحن الا أنه كان جيد الاداء قميلاً باللفظ والبناء فكان اذا أفرط أطرب المسامع وأخذ القلوب بالجماع وكان الخلق يزدجون عليه ويحتمعون للاستماع اليه قال وأخبرني جماعة من شيوخنا وغيرهم أخباراً باغت التواتر عن شيخهم الامام فقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري رحمه الله تعالى عليه وبركاته وكان أستاذنا في التجويد أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح وتطقداً الطير فقال مالي لأرى الهدى هدوك وهذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ ليستمع قراءته حتى أكملها فنظروا اليه فاذا هو هدهد قال وبلغنا عن الاستاذ الامام أبي علي البغدادي المعروف بسبط الخياط صاحب المذهب وغيره في

الانصاف سميت حروفه مطبقة لانطباق طائفة من اللسان بها على الحنك الاعلى عند النطق بها والانفتاح لغة الافتراق سميت حروفه منفصلة لانفتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها واعلم أن حروف الاستعلاء أقوى الحروف وأقواها حروف الاطباق ومن ثم منعت الامالة لاستحقاقها التلخيص المنافي للامالة (وفر من لب) يحذف التنوين للسوزن واللب العقل أي و (الحروف المذاقة) بالهمزة ستة يجمعها لفظ فر من لب أي هرب الجاهل من العاقل فالمصممة ثلاثة وعشرون حرفاً هي ماعدا هذه الستة والذلق لغة الطرف سميت حروفه مذلة لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة أي طرفها والاصمات من الصمت وهو لغة المنع سميت حروفه مصممة لانها ممنوعة من انفرادها أصولاً في بنات الاربع والخمسة أي ان كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصول لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصممة حرف من الحروف المذالة وانما فعلوا ذلك لخطتها

القراءة أنه كان قد أعطى حفظاً عظيماً وأنه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته اه وفي الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل خريجه ابن خزيمة في صحيحه ويؤيده قوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يتلوه حق تلاوته وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كانت مذكراً أو ممدداً بسم الله الرحمن الرحيم بمد الله ومد الرحمن ومد الرحيم أما الأولان فمد طبيعي قدر ألف وأما الأخير فمده عارض بالسكون فيجوز فيه ثلاثة أوجه الطول وهو مقدار ثلاث ألفات والتوسط وهو قدر ألفين والقصر قدر ألف وقال قاضيخان في فتاواه لو قرأ القرآن في صلته بالألف ان غير السكامة تفسد صلته ما عرف فان كان ذلك في حرف المار واللين لا يغير المعنى الا اذا خش اه وفي بحث اذ خش امتداد حروف المد لا يغير المعنى أبداً قال وعند الشافعي الخطأ في غير الفاتحة لا يفسد الصلاة لان الكلام عنده لا يقطع الصلاة اذا لم يكن متعمداً وهذا ليس بمتعمداً لأنه يريد قراءة القرآن وانما تفسد الصلاة بالخطأ في الفاتحة لانه عنده لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة وأن قراءة القرآن بالألفان في غير الصلاة تختلف وفي جوارحه وعامة المشايخ على منعه وكرهوا الاستماع أيضاً لانه تشبه بالفسقة بما يعلونه في فسقهم وكذا الترجيع في الأذان اه ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغير المبني والمعنى والله سبحانه أعلم ثم رأيت في شرح منية المصلي رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع أن يردّه الى الصواب ان علم أنه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن والافه في سعة من تركه ويكره الترجيع والتحسين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه يشبه بفعل الفسقة وهذا اذا كان لا يغير الحروف أما اللحن المغير فرام بالاختلاف وهو الغاية في المدعى

* (وايس بينه وبين تركه * الارياضة امرئ بفكه) *

اسم ليس قوله بينه فانه طرف لمقدر هو اسم حقيقة وهو فرق والاعمى غير ورياضة خبر ليس وبطكة متعلق برياضة والمعنى ليس بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق الامداومة امرئ على التكرار وسماعه من ألفاظ المشايخ الخذاق الابرا لا يجرد اقتصاره على النقل من الكتب المدونة أو اكتفاء بالعقل المختلف الافكار والفكران ملحق الشافعي من الجانبين على ما قاله ابن المصنف وغيره وهو بالكسر ويضع وداله مهمة جانب الفهم وجمعه الاشدق كافي الصحاح وقال بعض الشراح ان الفلك المعنى وهو موافق لما في الصحاح والقاموس والمراد به منبت اللحية قال خالد بن زيد فكيه يعني الاضافة للجنس وقال ابن المصنف أي بضمه وهذا من اطلاق الجزم والمراد به السكل اه وتبعه غيره ويرده تفسير القاموس للفلك بمنبت المعنى فانه ليس من اجزاء الفهم أصلاً ولا يظهر أن المراد به ذكر المحل وارادة الحال وهو اللسان المعبر للبيان هذا والله در الناظم حيث قال ولا أعلم سيداً بلوغ نهاية الاتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتشديد مثل رياضة اللسان والتكرار على اللفظ المتأني من فهم المحسن اه واذا عرفت أن التجويد ما ذكره ارباب التوفيق والتأييد (فرققن) بالنون المؤكدة المخططة (مستفلا من أحرف) بالنقل والحذف ويجوز من غير نقل أيضاً ومن بيانية الذات الموصوفة بنعت الاستفالة وهي ما عدا الحروف السبعة المستعملة في خصر ضغطا فلا يجوز تفخيم شيء من الحروف المستفالة الا اللام من اسم الله الواحدة بعد الفحة أو الضمة والا لراء على تفصيل سيأتي بيانه في أثناء هذه المقدمة وأما الحروف المستعملة فمقطعة كلها من غير استثناء شيء منها (وحاذرن) بالنون المخططة المؤكدة وفي بعض النسخ المصححة وهو الملائم للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج الى تقدير عامل مع افادة المبالغة من صيغة الامر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمغالبة فالمعنى احذروا حذروا البتة (تفخيم لفظ الألف) وفي نسخة بالتنوين في حاذرا فالتقدير كن حاذرا من تفخيمها خصوصاً الألف من بين الحروف المستفالة الا أنهم مقيدة بما اذا كانت بعد حرف مستعمل لانها اذا كانت بعد حرف مستعمل فانها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من أن الألف لازمة للحرف الذي قبلها بديل وجودها بوجوده وعدمها بعدمها

فعدا لولها التفسيره ولذلك قالوا ان عسجد اسم للذهب أعجمي لكونه من بنات الاربعية وليس فيه حرف من المذلة (صغيرها) أي حروف الصغير (صاد) مهملة (وزاي) و (سين) مهملة سميت بذلك لصوت يخرج معها بصغير يشبه صغير الطائر وفيها لاجل صغيرها قوة وأتواها في ذلك الصاد للاطباق والاستعلاء وتليها الزاي للمجهز السين (قلقلة) أي وحروف القلقة ويقال لها القلقة خمسة بحسبها اللفظ (قطجد) بتخفيف الدال والقلقلة والقلقلة لغة الحركة سميت حروفها بذلك لانها حين سكونها تتقلقل وتتقلقل عند خروجها حتى يسمع لها نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بهامع الضغط دون غيرها من الحروف (واللين) أي وحروف اللين بالمد (واو وباء سكتا وانفتحا) بألف الاطلاق أي وانفتح ما قبلهما) نحو خوف وبيت وسميا بذلك لانهم ما يخرجان في لين وعدم كلمة على اللسان كما مروا أخرى بعضهم حرف اللين يجري حروف المد واللين حتى اذا وقع بعدهما سا كن لوقف

أو ادغام جاز المسد والقصر
والتوسعة (والانحراف
معها) بألف الإطلاق أي
معج جهور القراء ثبوته
(في اللام والراء) بترك
الهمزة للوزن والانحراف
لغة المليل سمي حرفا متحركين
لانحرافهما الى طرف
اللسان الآن الراء فيها
انحراف قليل (وبتكرير)
له (جعل) أي وصف
لانها تتكرر في نحو فروخ
لا في نحو نار وهو مراد قول
ابن الناطم ومعنى قواهم
الراء ~~مكرر~~ أن له قبول
التكرار لارتداد طرف
اللسان عند التلقا به
كقولهم لانسان غير ضاحك
ضاحك وما قيل انه مراد
من قال انه جرى مجرى
حرفين في أمور متعددة
ليس كذلك بل هو لن
يجب التحفظ منه (وللتفتي
الشين) من باب القلب أي
والتفتي ثابت للشين
المجسمة والتفتي لغة
الاتساع واصطلاح انتشار
الريح في الفم حتى يتصل
بمخرج الظاه المشابه وبذلك
عرف وجه تسمية حروفه
متفتشية وعد بعضهم مع
الشين في ذلك الفاء وبعضهم
الثاء المثلثة وبعضهم الضاد
(ضادا) مجسمة (استنط)
أنت أي اجعلها حرفا

بعده ولذلك لا يكون قبل الألف الا مفتوح بحيث كانت الألف مع حرفه مستعمل أو شبههما بما يستحق
التفخيم استعملت الألف للرومهاه فتخمت وحيث كانت مع حرف مستعمل استعملت الألف للرومهاه فرقت
والمراد بشبه الحرف المستعمل الراء المفتوحة لانها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى والحنك
الاعلى محل حروف الاستعلاء وبهذا المبني تحقق الشبه بين الراء وحروف الاستعلاء في المعنى كذا قرره ابن
المصنف وغيره ثم قال ولا اعتبار بقوله من قال ينبغي المحافظة على ترقيق الألف خصوصا اذا جاءت بعد حروف
الاستعلاء فان الذي ذكرناه هو الحق وقول الناطم وجه الله محمول على ما ذكرناه وبه نأخذ يعني ولو كان لفظه
مطلقا لكان ينبغي أن يعتبر مقيد اجماعين قوله وقول غيره من المحققين وقد قال المصنف في نشره ان الألف اذا
وقعت بعد حرف التفخيم تفخم اتباعا لما قبلها نحو طال وقال والعصا لان الألف لا حيز لها حتى توصف بالترقيق
والتفخيم فتكون تابعة لما اتصلت اه وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المصنف في التمهيد وجرمه شيخه ابن
الجندی حيث قال ان تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ اه فلا ينبغي حمل كلامه هذا على الإطلاق كما
جوزه بعض الشراح فان المصنف صنف التمهيد أولا في سن البلوغ والعسمة على تصنيفه التشرافه وقع
آخر اه والحق كما جزم به القسطلاني وقال الشارح الروحي لما اشتهر عند بعض الاعمال لاسيما الاروام تفخيم
الألف حيث يصبرونها كالأوامر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لاعتقافهم مطلقا لما سبق من أن الألف
بعد الحرف المستعمل تفخم اتفاقا ثم قال وانما حملنا كلامه على ذلك بناء على أن تقدير كلامه أن يقال يجب
ترقيق الألف اذا كان بعد حرف مستعمل كما فعله ولد المصنف في شرحه مما الاتساعه العبارة فحمل كلامه على
هذا التقييد لا يخلو عن التفتيد قلت وكذا حل التفخيم الذي ضد التريق المعروفين عند أهل التحقيق على
التفخيم العرفي الاغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة وأما الإطلاق والتقييد فقد وقع في كلام
الفصحاء والبلغاء مما لا يسكره أحد من العقلاء ثم قال وأما السكون عن التحرز عن تفخيمها اذا كان بعد
حرف مستعمل فذلك أمر ظاهر لا يحتاج الى التصريح به كره اذ يعرف كل من له أدنى دراية أن الحروف اذا
نخمت تفخم حركتها واذا رفقت رفقت فكذا ما يكون تابعا لحركتها أعني الألف وهذا من الظهور بحيث
لا يساعد اللسان خلافه فلا حاجة الى التعرض لامثاله قلت أما قوله انه أمر ظاهر فليس يقول به الا كابرو على
تقدير ظهوره عند الخاصة لا بد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة قال قول قول ابن المصنف عند
المصنف دون المتعسف وقد أبعد الشارح حيث قال الظاهر أن مراده بالألف الهمزة مطلقا مصدره كانت
أو متوسطة أو متأخرة اذا الألف القائمة لازمة لصحة ما قبلها فتلزم صفتها أيضا من ترقيق وتفتيشها اه
ووجه البعد لا يخفى اذا الهمزة حيزها محقق وهي حلقة والألف جويدة هوائية بلا يصح إطلاق أحدهما على
الآخر الا على طريق مجازية دون ارادة حقيقة مع أنه لا فائدة حيثئذ كرهامع دخولها في عموم ما قبلها
وانما حذر من تفخيم الألف لانفتاح الفم عند التلفظ به وذلك يؤدي الى قسمين الحرف وتفتيشه وقال
الشارح المصري وما عمل به شيخ الاسلام يعني زكريا تابعا لابن المصنف بقوله وذلك لانها لازمة الخ فيه بحث
فاننا لانسلم أن الألف لازمة بفتح ما قبلها بل هي لازمة للألف لانها توجد بوجود الألف وتعدم الألف لعدمها
ولا عكس بدليل قواهم ضرب ضربا نظاهر أن فتحة ما قبل الألف في ضربها وهي الباء لاتعدم بعدم الألف
ولا توجد الألف بوجودها واللم يقولوا ضرب من غير ألف اه ولا يخفى أن قوله هذا مبني على تحريف
المبني وتصنيف المعنى اذ المراد بقولهم ان الألف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده أو عدمها
بعده لان الألف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها الا بوجود حرف قبلها اذ لا تصور ألف من غير تقدم حرف
عليها وغايته أن حركة ذلك الحرف الذي قبلها لا يكون الا فتحة دون ختمة وتسقط عنه التي ذكرها من
أصاها أو ما قول الجعبري ايله وتفتيش الألف المصاحبة للام كاصلاوة والفتاح وطال فانه لن فمحمول
على قراءة غير ورش اذ اللام مرققة في هذه الامثلة عند جهور ولا وجه لتفتيش الألف حيثئذ بعد ترقيق اللام

التي هي من حروف الاستطالة فصحت القاعدة السابقة اذا لالف تتبع ما قبلها في تقطيعها وترقيتها وأما
ادخال طال فوهم منه لانه ليس من الامثلة التي فيها الالف مصاحبة للام بل هي مصاحبة للطاء وهي من حروف
الاستطالة فتفخم تبعاً للطاء البتة وانما الكلام في لامه على قاعدة ورش من أن الطاء اذا تقدمت على اللام
وانصلت بها سواء فصحت أو سكنت تفخم وأما اذا فصل بينهما بالالف كطال وتصالها فهسل تفخم اللام
أو ترقق فوجهان والمفخم مفضل عند الاعيان وأما قول المصري وكذلك لا يجوز تفخم الالف الواقعة بعد الراء
وان كانت الراء عند الناطم شبه المستعلى لتصريحه في تهذيبه بالتحذير من ذلك فدفع بما سبق من أن المعتبر
ما اختاره في النشر قد بر وأما قوله وفيه تصريح أيضاً بأنه لا بد من ترقيتها اذا كانت بعد اللام المفخمة نحو
ان الله والصلوة والطلاق في مذهب ورش قال وبعض الناس يتبعون الالف اللام يعني فيفخمونها وليس
يجوز فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب وأما قوله ماذ كره الشيخ زكريا تبعاً لابن المصنف من
قوله لانهم اخرج من طرف اللسان الخ لا يصلح تعليلاً لانهم من كون الراء شبه المستعلى لانه يستلزم أن
تكون النون واللام شبيهين له لوجود العلة المذكورة ولم يقل به أحد لا هو ولا غيره فردود لان العلة
لا تستلزم أن تكون مطردة مع أن القوم اعتبروا تفخم الراء في حالة واحدة وهي الواقعة قبل الالف مع
اجتماعهم على أن النون واللام اذا وقعتا قبل الالف لا تفخمان * والحاصل أن الصحيح بل الصواب هو الذي
مشى عليه الناطم في الشرح حيث قال وأما الالف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخم بل بحسب ما تقدمها
فانما تتبعه ترقيتها وتفخمها وما وقع في كلام بعض أئمتنا من اطلاق ترقيتها فانما يريدون التحذير مما يفعله
بعض العجم من المبالغة في لفظها الى أن يصيروها كالواو وأما نص بعض المتأخرين على ترقيتها بعد الحروف
المفخمة فهو شئ وهم فيه ولم يسبقه اليه أحد وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه وأما قول المصري النون
في قوله فرقة أو حاذر انون التاء كبد الحليفة ورسم بالالف وقفا لرسم قوله تعالى واكونا يوسف وانسطعا
باقرأ فدفع اذ انحطان لا يقاسان رسم المصحف والعروض وأما قوله يحتمل أن يكون حاذر اسم فاعل من
حاذرت الشئ بمعنى تحذرت خطأ لان اسم الفاعل من حاذر انما يكون محاذراً لا حاذراً وانما يصح كونه اسم
فاعل من حذرت الثلاثي المجرد (وهو زالجذأعوزا هذنا) بحذف العاطف فهما على قبيل التعداد في بيان
الامثلة وقطع همزة وصل الجذ ضرورة ورفع الجذ كفاية ويجوز اعرابه لو ثبت رواية ونصب همزة على تقدير
فرقن همز الجذ ويجوز جوه على تقدير وحاذر تفخم همز الجذ وأما ما جعله الشارح اليماني من قوله كههمز
الجذ أصلاً ثم قال وفي بعض النسخ وهمز بالواو فغير مقبول لانه مخالف للاصول الصحيحة والنسخ المعتبرة
المشروحة وان كان بكاف التشبيه وجه في العربية اذ يصح أن يقال النقص بدرققن مستغلاً كههمز الجذ
وحاذر تفخم لفظ الالف كتفخم همز الجذ وعلى كل تقدير فالكلام تميم وتخصيص بعد تعميم وانما حذر من
تفخم الهمزة بخصوصها وأمر بترقيتها بعد دخولها في الحروف المستغلة ومعرفة حكمها في الجملة لئلا تنقلب
عيناً بانقلاب صفتها كما هو مسموع عن بعض الجهلة عند قراءتها فالمراد ايجاب ترقيتها مطلقاً سواء جاورها
مرقق كالجد أو أعوذوا هذنا أم مفخم كاسم الله أو جاورها رخو كالهاء من اهدنا أم متوسط بين الشدة والرخوة
كاللام من الحمد والعين من أعوذ أم جاورها متحد معها في أصل مخرجها كالعين من أعوذ أيضاً ولا الا أنه
لما كانت هذه الامثلة مضافان التقصير في ترقيتها من ذلك كرها حذراً من تفخمها قال في النشر فان كان أي
الملاقى للهمزة حرفاً بجانبها أو مقار بها كان التحفظ بسهولة لنها أشد بترقيتها آكد نحو أعوذوا هذنا وأعطى
احطنا أحق فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع اه يقال تهوع القي اذا تكفه (الله ثم لام الله
لما) الله بالجرا أي همز الله في الابتداء ووصل حاله المداء لجاورتها اللام المفخمة في الاداء ثم لام فيها الوجهان
السابقان في الهمز وأمر بترقيق اللام الاولى من الله بكسرتهم الموحية لترقيق لام الجلالة ولا من لجاورتها
النون كما قاله ابن المصنف وغيره (وليتألف وعلى الله ولا الض) أمر بترقيق لامى وليتألف لجاورة الاولى

مستطيلة والاستطالة لغة
الامتداد وسبى حرفها بذلك
لانه يستطيل حتى يتصل
بمخرج اللام والفرق بين
المستطيل والمدود أن
المستطيل جرى في مخرجه
والمدود في نفسه وقد علم
بما تقرر أن الصفات ثلاثة
أقسام قوية وضعيفة
ومتوسطة بينهما ولما فرغ
من مخرج الحروف
وصفاتهما أخذ فيما يترتب
عليها فقال (والاخذ
بالتجويد حتم) أي (لازم)
للقارئ فينبذ (من لم يجود)
وفي نسخة يصح (القرآن)
بأن يقرأه قراءة تخل بالمعنى
أو بالأعراب فهو (آثم
لانه) أي القرآن (به) أي
بالتجويد (الاله أترلاوهكذا
منه اليواصل) قال تعالى
ورتل القرآن ترتيلاً أي
اتنبه على تؤدة بتبيين
الحروف والحركات
وأكد الامر بالترتيب
بالمصدر تعظيماً لشأنه
وترغيباً في ثوابه والقارئ
بتركه ذلك من الداخلين
في خبر رب قارئ للقرآن
والقرآن يلعنه وعلم بذلك
طلب التحرز عن اللحن
وهو هنا الخطأ والميل عن
الصواب وهو جلي وخفي
فالجلي خطأ يعرض للفظ
ويحسل بالمعنى والاعراب

الباء الرخوة وتجاورة الثانية الطاء المستعلية وأما قاله بعضهم من جوار تخفيف اللام الثانية لوقوعها بين تاء
وطاء مزدود كما قطع به الجعري وفاقا لغيره من المحققين ويرقق اللام الأولى من على الله لجوارتها اللام الجسالة
وكذا اللام الأولى من قوله ولا الضالين لجوارتها الضاد المستعلية وانما قطع المصنف الكلمة للضرورة والا
فلا يجوز مثل هذا إلا في حالة الاضمار أو في حالة الاختيار ولا في الاختيار لا قراءة ولا كتابة وأما قول المصري
وانما وقف على الضاد الساكنة من ولا الضالين لانهم ابدلوا عن لام التعريف أي بقلبه ضادا عند ارادة ادغامه
فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنف لانه بعد الادغام يصير ضادا مشددا لا يجوز فكذلك مع أن القلب لا يصح
الاعتداء اجتماعه مع الضاد دون الطاء كما عنه على أن الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح
لا كتابة ولا قراءة بخلاف بين أبواب الدراية والرواية فيتعين أن يكون فعل هذا للضرورة فلا يصح مقابلة
قوله هذا بقوله وقبل ضرورة النظم ثم قاعدة ورش في تخفيف اللام محله الشاطبية وغيره من كتب القراءات
الموضوعة للوجوه الخلافية والشيخ انما التزم في مقدمته الامور الضرورية والواقعية * (والميم من مخصة
ومن مرض) * لجوارتها الميم الأولى للعرفين المفخمين وكذا الميم الأخيرة هذا وقول خالد أمر بترقيق الهمزة
عند مجاورة الهاء في الجذر ثم تعليله بأن اللام لما كانت ساكنة صارت كأنها مدومة بعيد جدا ثم قوله تبعه الابن
المصنف أمر بالمحافظة على سكون اللام الأولى من قوله وليتلطف أبعده مما قال أولا لان الكلام هنا في
الترقيق والتخفيف لافي التسيكين والتخريكين كما لا يخفى على ذوي التحقيق والله ولي التوفيق وقال الهماني أي
رقق اللام الثانية لان اللام مرققة لا بحالة ثلث وكذا اللام الثانية مرققة لا بحالة نعم كون الثانية لجوارتها
الحروف المفخمة يصعب ترقية ههنا كذا الاهتمام بحالها * (وباء برق باطل بهم بندي) * أي ورقق
باء برق لجوارتها الراء المفخمة لا سيما وبعدها القاف المستعلية وكذا باء باطل لاجل الطاء المستعلية من غير
اعتبار كون الالف فاصلة فانها لا يؤمن معها السراية وأما قول الشيخ زكريا وباء باطل لجوارتها الالف
المدينية ففيه بحث حيث يشعر بأنهم اترقق لجوارتها ما هو مرقق فيلزمه أن يكون ما قبل الالف تابعها في الترفيق
مع أنه سبق عن الجمهور في بيان التحقيق أنه هي التابعة حيث ترقق بعد المستقلة وتنفخ بعد المسنعة على نعم في
التمهيد ما يقتضي أنها متبوعة لا تابعة حيث قال اذا وقع بعد الباء ألف وجب على القاري أن يرقق الالف
بها لاسيما ان وقع بعدها حرف استعلاء أو طباق نحو قوله تعالى باغ وباسط والاسباط والباطل
وبالغ وأما عبارته الصحيحة في النشر فصرحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها حرف مخفم نحو باطل والبنى
وابلها ثم قال فيه فان حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيتها أبلغ نحو باطل وبالغ وباع والاسباط
فكيف اذا واصلها حرفان مخفمان نحو البرق والبقرة وكذا رقق باء بهم وبندى وان كان بعدها الحروف
المستعلية لعموم الحكم في المسئلة وأما قول ابن المصنف أي بين باء بهم وبندى لجوارتها حرفا خطيا وهو
الهاء والذال فمحل بحث اذا بس الكلام في التبيين بل سوف العبارة في الترفيق وهو لا ينافي ما ذكره من
التعليل في التحقيق حتى يقال جعله من باب علمتها تينا وما بارد امع أن أمر البيان لا يختص بحرف ولا حركة
كما لا يخفى على الاعيان مع أن الذال ليست من الحروف الخفية المجتمعة للاربعة في تركيب هاوي فلاحسن
ما علة الشيخ زكريا بقوله لجوارتها الرخوة الا أن فيه بحثا للمصري حيث قال بجواردة الرخوة لا تقتضي
الترقيق واللاقضة بجواردة الشدة ضده قلت قد تكون الالة مطردة لانه كسنة نعم الأولى أن يعال ترقيق
الباء في بهم لجوارتها حرفا خطيا وهو الهاء وفي بندى لجوارتها حرفا ضعيفا كما قال المصنف في النشر ويحذر
بترقيتها من ذهب شدتها كما يفعله كثير من المعاربة لاسيما ان كان مجاورا حرفا خطيا وهو الهاء نحو بهم وبه
وبهم وبالغ وباسط أو ضعيفا نحو بندى وبثلاثة وبساحتهم وان سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة
والجهر أشد والى ذلك أشار الناظم بقوله (واحرص) وفي نسخة وحرص على (الشدة والجهر الذي) وانما
لم يقل الذين لوزن البنى أو لاتحاد وداهما في المعنى أولته - وربما في المعنوف والا صهر أن يقال التقدير

كرفع الجرود ونصبه وانلحق
نحطا يعرض للخطا ولا يخل
بالمعنى ولا بالاعراب كترك
الانتهاء والاقلاب والغنة
(وهو) بضم الهاء أي
التجويد (أيضا حلية
التلاوة) أي زينتها (وزينة
الاداء والقراءة) والفرق
بين الثلاثة ان التلاوة قراءة
القرآن متابعا كالإيراد
والاسباع والبواصة
والاداء الانداع المشايخ
والقراءة تطابق عليهما
فهى أعم منهما ومراتب
التجويد ثلاثة ترينيل وتدوير
وحدرو الاول أنهم ثم الثاني
فالترينيل التؤدة وهو
مذهب ورش وعاصم وحزرة
والحدرو الاسراع وهو
مذهب ابن كثير وأبي عمرو
وقلون والتدوير التوسط
بينهما وهو مذهب أبي
عاصم والكسائي وهذا هو
الغالب على قراءتهم والا
فكل منهم يميز الثلاثة
(وهو) بضم الهاء أي
التجويد (اعطاء الحروف
حقها من صفة) لازمة (أها)
من همس وجهه وشدة
ورخاوة ونحوها مما مر
(و) اعطاؤها (مستحقها)
مما ينشأ عن الصفات
المذكورة كترقيق
المستقل وتخفيف المستعلى
ونحوه ما عطف على

واحرص على كل واحد من الشدة والجهر التي (فيها وفي الجيم كعب الصبر) بالاضافة اما للوزن أو لادنى الملاينة وهي كونها مثالين للباء الموحدة والظاهر أن كلمة كعب محكية على ما ورد في الآية اما بكملها أو بزيادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى يحبونهم كعب الله واما الصبر فحذف عليه من غير عاطف وانما أمر بالحرص على اتيان صفة الشدة والجهر الكائنتين في الباء والجيم لثلاث شبه الباء بالفاء والجيم بالسين كقوله تعالى يحبونهم كعب الله وتواصوا بالصبر (ربوة اجشت ورج الفجر) بالاضافة أيضا لما سبق ولا يصح فيه الحكاية كما توهم المصري اذ لم يعرف لفظ جج منكر اجج وروا في القرآن والمعنى وكما ربوة وجيم البقية أو ربوة بفتح الراء لابن عامر وعاصم وهي في الموضعين كمثل جنة ربوة والى ربوة ويجوز ضم تنوين ربوة وكسرتها كما قرئ بمافي قوله كشجرة خبيثة اجشت والحج جامع قرأ باللام ويجرد عنها قال الله تعالى والله على الناس ج البيت والحج أشهر معلومات والمراد هذه الامثلة وأمثالها من الآيات وخص الجيم بالذ كرم من بين حروف الجهر والشدّة أيضا لانخراج أهل مصر والشام اياها من دون مخرجها فيستشربها اللسان فيمزجونها بالسين وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان في مخرجها سيما اذا أتى بعدها بعض الحروف المهموسة فان التحفظ على جهرها وشدتها يكون أمرا والزم والله أعلم وأحكم (وبين) بالنون الخفيفة (مقللا) بفتح القاف وكسرهما (ان سكا) بألف الاطلاق أي بين بيانا تاما سكون حرف مقلل من حروف القلقة المتقدمة المسهولة في قطب جدان سكن الحرف المقلل بسكون أصلي لازمي لا يختلف حاله أصلا ولا وقفا ولا وصلا نحو يقطعون وفطرة وروبو الفجر ويدخلون (وان يكن) أي السكون (في الوقف كن) أي المقلل أو التقليل * (أبينا) * أي بنا بألف الاطلاق أي أكثر بيانا وأظهر بياننا من القلقة عند سكون الغير الوقف نحو برق ومحيط وكسب وجرح والمهاد والظاهر أن المراد بسكونه في الوقف أم من أن يكون عارضا في الوقف أم أصليا يستقيم تمثيل ابن المصنف في الباء بقوله فارغب وأما قول المصري أو عارضا لوقف نحو من لم يتب وان يسرق فقلقة عن قواعد العربية لانه عارض لجازم لا لوقف فهو في حكم سكون اللازم فلازم العالم وأما قوله وقد شيخ الاسلام يعني ذكر بالمصراع الاول بغير الوقف بناء على أن تبين القلقة في الوقف معلوم من المصراع الثاني وما ذكرناه أولى لان الأصل الاطلاق فايس في محله اذ كلام شيخ الاسلام في مقام النظام ان يتأمل في المرام لان الكلام انما هو في السكون الأصلي مطلقا والعارض وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ في الاول ان يقف على تلك الكلمة التي فيها سكون أصلي أو يدرجها فتأمل بظهور ذلك وجهه الخلل ثم لا شك أنه اذا تكرر حرف القلقة مدغما يكون المبالغة في القلقة متعينا نحو الحق وتب والحج ومثما علم أن الاظهر كون مقللا بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر وأما تقديم ابن المصنف الكسر على أنه حال من فاعل بين فيحتاج الى مفعول مقدر أي بين الحرف حال كونك مقللا ولا يخفى أن الاولى هي الاولى ولا غنى عن عاطف المصنف وجه الله على مقللا قوله * (وحاء حمص أحطت الحق) * بأشباع ضمة القاف رعاية للقافية ورفع بناء على الحكاية ولو في آية مع أنه مجرور بحسب القاعدة العربية من حيث أنه وما قبله معا وفان على حمص المضاف اليه بحذف العاطف والمعنى وبين ترقيق حاء نحو حمص الشاملة للاولى والثانية وحاء أحطت وحاء الحق لجوارتهما حروف الاستعلاء المخففة حذرا من تفخيم الحاء حال المقاربة قال في النشر والحاء تجب العناية بظهورها اذا وقع بعدها ما يحسنها أو مقاربه الاسما اذا سكنت نحو فاصح عنهم وسجده فكثيرا ما يقبلون في الاول عينا ويدغمونها وكذلك يقبلون الهاء في سجده طاء لضعف الهاء وقوة الحاء فيتحذفها في نطقون بحاء مشددة وكل ذلك لا يجوز اجزاء وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها اذا جاورها حرف الاستعلاء نحو أحطت والحق فان اكتنفها حرفان وجب نحو حمص اه كلامه (وسين مستقيم) بكسر الميم لاتنوين ضرورة (يسطوي سقوا) بحذف العاطف فيما أي بين انفتاح السين المهملة واستفالت الاسمي حال ضعفها بسكونها مع نجى القاف ولو بواسطة

اعطاء قوله (وردة كل واحد) من الحروف (لاصله) أي حيزه من مخرجه وقوله (واللفظ في نظيره) أي نظير ذلك الحرف (كسلة) بزيادة الكاف أي وان تالفتا بنظيره بعد لفظك به مثل لفظك به أولان كان الاوّل مرققا فنظيره كذلك أو مفخما فنظيره كذلك أو غيره فغيره لتسكون القراءة على نسبة واحدة (مكملا) ذلك (من غير ما تكلف) في القراءة وما زائدة للتأكيد ولتسكن القراءة (باللطف) وفي نسخة باللفظ (في النطق بلا تعسف) فيجترز في الترتيل عن التطيط وفي الحذر عن الادماج اذ القراءة كالبياض ان قل صار سمرة وان زاد صار برصا وفي الموطا والنسائي عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقرأوا القرآن بلحون العرب واياكم ولحون أهل الفسق والكفار فانه سيجيء اقوام من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يحبهم شأنهم والمراد بلحون العرب القراءة بالطبع والسابقة كما جيلوا عليه من غير زيادة ولا نقص

ويهلون أهل الفسق
والكثير الانعام للشفاعة
من علم الموسيقى والامرقي
الحـ برمحول على السند
والنهي على الكراهة ان
حصلت المحافظة على صحة
الفاظ الحروف والافعال
التحريم والمراد بالذين
لا يجاوز حناجرهم الذين
لا يتدبرونه ولا يعملون به
واعلم أن قراء زماننا
ابتدعوا في القراءة شيئا
يسمى بالترقيص وهو أن
يروم السكت على الساكن
ثم يقر مع الحركة في عدو
وهرولة وآخر يسمى
بالترصيد وهو أن يردد
صوته كالذي يردد من برد
أو ألم وآخر يسمى بالتطريب
وهو أن يترنم بالقراءة بعدد
في غير محل المدوي يذني
المدام تعزله العربية وآخر
يسمى بالتخزين وهو أن
يترك طباعه وعادته في
التلاوة يأتيهم على وجه
آخر كأنه خزين يكاد يبيك من
خشوع وخضوع وانما
نهي عنه لما به من الرياء
وأخر أحده هؤلاء الذين
يجتمعون فيقرؤن كلهم
بصوت واحد فيقطعون
القراءة ويبقى بعضهم
بعض الكلمة والآخر
ببعضها وهو حرام
ويحافظون على مراعاة

بعدها ثلاثا تنقلب صاذا حال فطقتا ثم ايرامستقيم نكرة لتشمل المعرفة وجه يصح اعرابا وحكاية لو رددت في
القرآن الى صراط مستقيم وأغريب المصري في قوله مستقيم بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لانه كذلك
في سورة المائدة اه ولا يخفى وجه الغرابة لانه ليس كذلك في الفاتحة فان الموجود فيها معرفة باللام كما
لا يخفى على من له الملم بمراتب الكلام وكذلك سين يسمون يسعون من قوله تعالى يكادون يسطون ووجد
عليه أمة من الناس يسعون لمجاورتهما الطاء والقاف وهما من حروف المستعلية والشديدة مع كون السين
مستقلة رخوة وكذا امثال هذه الكلمات في الآيات البينات ثم حذف النون من المثاليين الاخيرين من باب
الضرورة الشعرية والافلايح وقطع الكلمة عند القراءة لاجال الاختيار ولا الاضطراب وكذا لا يستحسن
قطع الكلمة في الكتابة بأن يكتب النون في المثاليين المذكورين في أول سطر وما قبلها في آخر سطر فاحفظ
هذه القاعدة فانها كثيرة الفائدة * (ورق الرأ) * أي الذي أصلها التفخيم * (اذا ما كسرت) * نحو رزق
فائدة ما بعد اذا زائدة ومفهومة أنها تفخيم اذا ضمت أو فتحت نحو رب رؤيا * (كذلك) * أي مثل الرأ
المكسورة ترقى اذا وقعت * (بعد الكسر حيث سكنت) * أي الرأ ومفهومة أنها تفخيم اذا كانت ساكنة
بعد ضمة أو فتحة والامثلة قرآن وقرن وقرينة * (ان لم تكن) * أي الرأ الساكنة الموجودة بعد الكسر
واقعة * (من قبل حرف استعلاء) * بالقصر كوقف جزءة لا للضرورة وجزاء الشرط محذوف دل عليه ما قبله
ومفهومة أن حرف الاستعلاء اذا كانت قبله فانها تفخيم كمرصاد وارصاد وقرطاس وفرقة وليس غيرها في
القرآن * (أد كانت الكسرة) * أي كسرة ما قبلها * (ليست أصلا) * أي أصلية لا عارضية ولا منفصلة لان
الأصل هو الاتصال فتم ما تفخيم كارجي والذي ارتضى وأما ارتابوا وليس المراد أن الكسرة لا تكون
موجودة أصلا على ما يتوهم قال الروي أد كانت عطف على الجملة الشرطية السابقة اه وهو موافق للقواعد
العربية ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فان الكسرة اذا لم تكن أصلية توجب تفخيم الرأ بعدها لا ترقيقها
المفهوم من ظاهر نظام عبارة الجزرية فالوجه أن تكون عاطفة على مدخول لم الجازمة ولما لم تكن تدخل على
الصيغة الماضية يقتدر لها ما في معناها ليرد مؤذاهل من اقادة النقي فيقال التقدير أو ما كانت على ما أشار اليه
الشيخ زكريا بوجه تمام نظام مرام الكلام فترقيق الرأ التي بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء
بعدها وعدم كون الكسرة عارضية فانها اذا وجدت حرف الاستعلاء بعدها تفخيم وكذا اذا كانت الكسرة
عارضية أو منفصلة فانها تفخيم فالقيدان عديمان مانعان كما أشار اليه ابن المصنف لأن ما ل كلام زكريا
ان الثاني قيدان لان نفي النفي يلحق الاثبات فيصير التقدير أو كانت الكسرة أصلية فيؤخذ حيث حكم
العارضية بالمفهوم من الشرطية وأما قول اليماني أو كانت عطف على مقدرة تقديره تفخيم الرأ اذا كانت من
قبل حرف استعلاء أو كانت كسرة ما قبلها ليست أصلا أي عارضية فهو أقرب الى المبنى فانه من باب العطف
على المعنى كما لا يخفى وأما ما اختاره المصري من أن ما المقدرة عطف على لم تكن فبعد جدا حيث لا دلالة على
هذا المقدر لشيء أبدا أقول ولوقال المصنف أولم تكن الكسرة ليست أصلا لخلص ثم كان الاظهر أن يقول
أو كانت الكسرة مرة أصلا أو أصلا أي أصلية لا عارضية ووصلية لا فصلية فيوافق الشاطبية من جهة القيد في
قوله وما بعد كسر عارض أو لمصل * ففخيم هذا حكمه مبتدلا

وكان يلحقه بالاصل أن لا يكون عارضا بالوصل أن لا يكون منفصلا فترحم الله من أنصف ولم يتعسف ثم
الأولى أن يكون الكلام بالواو الحالية دون أو الترديدية ثلاثا يتوهم التوزيع الموهوم بان الكسرة الأولى
يراد بها ما طلة فادئامه فانه موضع زلل والعجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم
يتقيدوا بحمل هذا المقام من جهة المبنى واكتفوا بما ذكره من حاصل المعنى * والحاصل أن ترقيق
الحرف انحرافه أي جعله في المخرج تخفيفا في الصلابة فوضه التفخيم فانه بمعنى التسمين والتجسيم فهو
والتعليظ واحد الآن استعمال الأكثر في الرأ أن يكون ضد الترقيق هو التفخيم وفي اللام التعليظ كما في

قراعتورث من طريق الأزرق وقد عرفت من الترتيق في الراء بالامالة بين اللغتين كما فعله الداني وبعض
 المخاربة الا انه تجاوز لان الامالة ان يتصور بالفتحة الى الكسرة وبالالف الى الياء والترقيق انحاء صوت
 الحرف فيمكن التلقظ بالراء مرققة غير ممالاة ومفتحة ممالاة وان كان لا يجوز رواية مع الامالة الا الترتيق
 وايضالو كان الترتيق امالة لم يدخل على المضموم والساكن والالكات الراء المكسورة ممالاة وذلك
 خلاف اجماعهم على الفرق بينهما بان الترتيق في الحرف دون الحركة والامالة في الحركة دون الحرف كذا
 ذكره المصري والتحقيق ما قاله في النثر من ان تعليل اللام تسميتها لا تسميتها بحركتها والتفخيم مرادفه الا ان
 التعليل في اللام والتفخيم في الراء والترقيق ضدتهما وقد يطلق عليه الامالة مجازا لكن الصحيح هو الفرق
 بينهما بان الترتيق في الحرف دون الحركة والامالة في الحركة دون الحرف ثم الاصل في الراء التفخيم على
 ما عليه الجمهور واختاره المسكي وقال جماعة ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترتيق وانما يعرض ذلك بسبب
 حركتها فتزوق مع الكسرة لتسفلها وتفخم مع الفتحة والضم لتصعدهما فاذا سكنت جرت على حكم المجاور
 لها وايضا فقد وجدنا هاترقيق مفتوحة ومضمومة اذا تقسمتها كسرة او ياء ساكنة فلو كانت في نفسها
 مستحقة للتفخيم لبعد ان يبطل ما نسخفه في نفسها بسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروفها الاستعلاء
 الا ان المعتمد هو الاول ولهذا لم يتعرض الناظم لذكر اسباب تفخيمها وقد صرح الشاطبي رحمه الله بهذا
 المضمون في قوله وفيما عدا هذا الذي قد ذكرته * على الاصل بالتفخيم كن متعملا

فلاترقيق الا لموجب وذلك اذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل رجال والغارمين والفجر ولبال عشر
 وبالصبر او عارضة مثل انذر الناس وانحران على قراعتورث تامة نحو رزقا واذ كر اسم او مبهضة بالاختلاس
 نحو ارنى او ممالاة اولان نحو راي او وسطا نحو الذكري او طرفا نحو عذاب النار او وصلا نحو ذكرى الدار
 مونة نحو ذكرى او غير مونة نحو البشري سكن ما قبلها كما تنقذ مثلها او تحرك ما قبلها بآي حركة سواء
 وقع بعد الراء حرف مستفل كما سبق او مستعمل كفي الرقاب ورزقا سواء كان في الاسم او الفعل وكذلك
 اذا كانت الراء ساكنة بعد الكسرة فانها ترقق اذا كان سكونها لازما نحو فرعون ومربية او عارضا نحو وما
 يشعركم على قراعة الاسكان تكون الراء متوسطة كما سبق او متطرفة وصلا ووقفا نحو انذر الناس ان كان
 قبلها كسرة متصلة حقيقة او حكما لازمة كما تنقذ وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترازا عن نحو انذر
 قومك ولا تصعرخك وقاصبر صبراج لا مباشر بان لا يكون بين الكسرة والراء حركة اخرى في الفعل نحو
 استغفر والاسم العربي نحو الاربعة والاعجمي نحو فرعون ووجه الة الكلام وزبدة المرام ان شرط المؤثر ان
 تكون كسرة متصلة لازمة ووجه اشتراط الازوم والاتصال في الترتيق هو تقوية السبب لينمكن من
 اخراجها عن اصلها فالمتصل اللازم ما كان على حرف أصلي وهو ظاهر أو ينزل منزلة الاصل كحرف
 مرفعا بكسر الميم الزائدة على أصل الكلمة لانها من جملة ما عمل ومفعول قال ابن الشريح وكثير من القراء
 يفتحهم الساكنة بعد الميم الزائدة نحو مرفقا وأما المتصل العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة
 الجزع منها وهو الذي لا يخل اسقاطه بها كافي بآء الجر ولا موهمة الوصل نحو اركبوا وارثا في الابتداء
 وأما المنفصلة العارضة فهو ما كانت في كلمة منفصلة اعرابا وعروضا لساكنين وصلا نحو ان ارتبتم ولن
 ارتضى أولئنا نحو يابني اركب بكسر التحتية فان أم له يابني أو لا تباع نحو رب ارجعون فان أصله ربي
 فكسر الباء لمناسبة الياء ومتابعتها في البناء وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت في كلمة
 أخرى لازمة البناء على الكسر نحو الذي ارتضى عند الكل وما كان أبوك امرأ سوءا لورش قال النويري
 ولانثانيه وقال ابن المصنف وتبعه غيره والمنفصلة اللازمة لم تجئ في القرآن قبل راء ساكنة لكن فيه
 نظر ظاهر لوجود ما سبق اللهم الا ان يراد المتعلق عليها وانه جعل كسرة الذي كسرة اتباع ولذا فتح في اللذان
 لكه يخالف ما ذكره شرح الشاطبية في قوله

وما بعد كسر عارض أو فصل * ففهم فهذا حكمه متبذلاً

لأن العارض ما حقه السكون في كسر ابتداء نحو امرأة أو لا تغاه الساكنين نحو أم الزنا أو أو المنفصل
 بأن كان الكسر في حرف منفصل من الكلمة نحو الذي ارتضى وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة فأنما
 جاءت على قواعد ورش بنو رسول ورسول وهذا كله حكم الراء وصلأما وقفا فلا يستلزم من الجزئية
 وقد بينتها الشاطبية ويجعل أحكامها في الوقف أنها ان وقفت بالروم فهو كالوصل في جميع الأحوال إلا أن في
 نحو قد يرتق لورش وتفهم لجمهور وان وقفت بالسكون وكان قبلها حرف بمال فرقة كالنار وكذا إذا
 كان قبلها كسرة نحو قد قدروا مستقر ولا ناصر أو ياء ساكنة نحو غير وضير ونخير ثم الساكن بين الراء
 وبين الكسرة ليس بمانع من الترقيق نحو الشعر وأهل الذكرو بكر سواء كانت الراء في الوصل مكسورة
 أو مفتوحة أو مضمومة كالمساكن في الوقف بالسكون ولو مع الأشمام تكون مرقة وقد تظمت حكم وقف
 الراء وقلت نظام ونظم الراء زمان الوقف * إن لم تكن بعد بمال الحرف
 أو بعد كسر أو سكون الباء * رقة عند سائر البناء

تفخيم (همز) حـكل
 من (الحمد) و(أعوذ)
 و(اهدنا) عند الابتداء
 بذلك لما فيها من كمال
 الشدة ولجوارتها العسين
 والهاء المتحدتين معها في
 الخسرج ولكون العسين
 واللام من الحسروف
 المتوسطة بين الرخوة
 والشدة وكون الهاء من
 الحسروف الرخوة واللام في
 اسم الله من الحسروف
 المنخفضة فالهمزة مرقة
 سواء جاورها مقفم أو
 مرقة أو متوسطة فلا يختص
 ذلك لجاورة الحرف
 المذكورة (ثم) حاذرن
 تفخيم (لام الله) لكسرتها
 ولام (لنا) لجوارتها النون
 ولاي (وليتلف) لجاورة
 الأولى الباء الرخوة
 وجاورة الثانية الطاء
 المنخفضة ولام (وعلى الله)
 لجوارتها اللام المنخفضة في
 اسم الله ولام (ولا الض)
 من قوله تعالى ولا الضالين
 لجوارتها الضاد المنخفضة
 (و) حاذرن تفخيم (الميم)
 الأولى والثانية (من
 مضمومة) الميم (من مرض
 وباء برق) لجوارتها الجيم
 المنخفض وباء (باطل)
 لجوارتها الالف المدية وباء
 (م) وباء (بذي) لجوارتها
 الرخوة (واحرص) وفي

ولا يخفى أن قولي بعد كسر باطلا فبمع ما يكون بفصل وبدونه فيشمل نحو الشعر والذكر * ثم اعلم أن
 الساكن الخارج بين الكسرة والراء إذا كان صاداً نحو ادخلوا مصر وطاء نحو عين القطر فقد اختلف في
 ذلك أهل الأداء فمن اعتد بحرف الاستعلاء فم كافي عبد الله بن شريح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورش
 من طريق المصريين ومن لا يعتد به رقق كمنص عليه أبو عمرو والداني في كتاب الرأآت من جامع البيان وهو
 الأشبه بمذهب الجماعة ويدل عليه إطلاق الشاطبي وعدم التفاته إلى الخلاف لكن المصنف اختار في مصر
 التفخيم وفي عين القطر الترقيق نظراً لهما للوصل وعلا بالاصل (والخلف في فرق الكسر يوجد) أي
 والاختلاف ثابت في تفخيم راء قوله تعالى فكان كل فرق وترقيقها الكسر يوجد في فافها فيكون وجه الترقيق
 أن حرف الاستعلاء قد انكسرت مولته المنخفضة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق أو الكسر يوجد فيها
 قبله وما بعده فيكون وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين ولو سكن وتفا العروضة وأما وجه
 التفخيم فضعفه الكسرة لتقابل المانع القوي وهو حرف الاستعلاء قال الداني الوجهان جيدان الترقيق
 وبه قطع مكي والصقلي وابن شريح وأدعوا فيه الإجماع والتفخيم وبه قطع الداني في التيسير كذا ذكره ابن
 المصنف وقال الداني في غير التيسير والمأخوذه فيه الترقيق نقله النويري في شرح الطيبة وهو أولى بالعمل
 أفراداً بالتقديم جمعاً وقال المصنف في نشره والقياس إجراء الوجهين في فرقة حال الوقف لمن أمال هاء
 التانيث ولا أعلم فيها ما قلت وهو قياس مع الفرق لأن الأمانة فيها مع ضمة طاء ليست محض كسرة فيضعف
 تأثيرها لا سيما وهي عارضة حال وقفها (وأخف تكريراً إذا تشدد) بالاشباع فيه وفيما قبله في بعض
 النسخ بصيغة الجمع لأوجهه والمعنى إذا كان الراء مشدداً فأخف تكريرها قال مكي لا بد في القراءة من
 إخفاء التكرير وواجب على القاري أن يخفى تكرير الراء حتى أظهره فقد جعله من الحرف المشدد حروفاً
 ومن الخفيف حرفين فقوله إذا تشدد ليس بقيسديل أما على سبيل الاهتمام والاعتناء أو من باب الحذف
 لا كفاء والحاصل أملك إذا قلت مثلاً الرحمن الرحيم فلا تترك لسالك أن تضرب بالراء بل احفظها من
 مخرجها ثلاثاً تكون لا ظافي موضع الراء الواحدة براً أن متعددة

(باب اللامات)

(ونظم اللام من اسم الله) أي لا من غير الله إلا في قاعدة ورش لبعض اللامات المخصوصة (عن فتح أوضم)
 بالنقل أي بعد أحدهما (كعبد الله) فتح الدال وضمة ليه مع مثلاً على وفق العمل القرآني ولا يبعد أن
 يقرأ بالجر على وفق الحل الاعرابي والمراد به أنه تفخيم بعد أحدهما ثم اللام أصلها الترقيق عكس الراء عند
 أهل التحقيق فلا تفخيم إلا ما وجب ومن ثمة كان المانع في الراء عن التفخيم أو الترقيق سبباً لأحدهما في

اللام فهي من اسم الله تعالى وان زيد عليه ميم وصار اللهم اذا تقدمتها فتحة مخضة أو ضمة كذلك فانها تكون مخضة نحو الله ربنا ابتداء وسبوتنا الله وصلواتنا على عباده وقال اللهم وقالوا اللهم المناسبة الفضة والضم التخميم المناسب للفظ الله من التخميم لكونه الاسم الاعظم عند الجهور والمعلم فان تقدمتها كسرة مباشرة بان لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخرى وهي مخضة غير عمالة متصلة اتصالا ضروريا رسميا نحو الله وبالله فان الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل الجلالة أو منفصلة عارضة ولازمة فانها تكون مرققة نحو الله الامر وأقسموا بالله وأنى الله شك وبسم الله وما يفتح الله وقبل الحق ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها الحالة على أصلها أو اكتفاء هذه وممنطوق حكمها على ما هو المعتبر عندنا في الرواية وعند الشافعي رحمه الله حتى في أدلة الدراية ثم هذه اللام ان وقعت بعد ترقيق حال من ممال الكسرة فهي على تخميمها نحو يشر الله في قراءة ورش أو بهدالة كبرى أى مخضة وذلك في قراءة السوسي فوجهان نحو حتى نرى الله جهرة التخميم وبه قرأ أبو العباس والترقيق وبه قرأ عبد الباقي والاطلاق المصنف مما يؤيد الاول فتأمل ثم اعلم أن اجتماع اللامين على أربعة أقسام مرققتين نحو على الدين ومفخمتين نحو أصل الله في قراءة ورش عند بعضهم ومرققة مفخمة نحو وأحل الله ومفخمة ومرققة نحو وظل النساء أيكم الغمام في قراءة ورش فاعط كل ذي حق حقه خصوصا المختلفين خوف السراية هذا وقبل انما تخممت اللام من لفظة الجلالة فربا يذهب بين سائر اللامات واعلم مراده أن التخميم انما هو لمجرد التعظيم وهو لا يناسي ما ذكر من أن وجه تخميمها فيها ذكره ونقل الخلاف عن السلف وتوارثهم ذلك كما برع من غير تكبرنا كـ (وحرف الاستعلاء) بحذف همزة الوصل في الدرج ونصب حرف على أنه مفعول مقدم لقوله (نخم) ويجوز رفعه على تقدير رفعه نحو قوله تعالى والقمر قدرناه على القراءتين * ثم المراد بحرف الاستعلاء أعم من أن يكون مطبعا أو غير مطبق ولذا قال (ونخصا) بضم الصاد وبالالف المبدلة من النون الخفيفة (لاطباق) بنقل الحركة والاكتفاء بها عن همزة الوصل ونصب على أنه مفعول لما قبله أقوى مفعول وصوف مجذوف والمسمى خصص حروف الاطباق بتخميم أقوى من تخميم سائر حروف الاستعلاء (نحو قال) بالرفع وجوز نصبه (والعصا) بالالف لا بالباء كما في بعض النسخ والحاصل أنه أمر بتخميم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجمعة في كلمات خص ضغطا مثل قائما وظالمين وخالدين وصادقين ولا الضالين والغارمين والطامة وأمر بتخصيص حروف الاطباق الاربعة من جلتها الصاد والطاء هـ ملتين ومجتمعتين وبينهما عوم ونصوص مطلق اذ كل مطبقة مستعلية ولا بكل مستعلية مطبقة تأتي بمثلين مثال لحرف الاستعلاء غير المطبق وهو القاف في قال ومثال لحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد في العصا قال ابن المصنف وتبعه غيره والالف واللام للهدأى العصا المذكورة في قوله اضرب بعصاك اه وفي بحث لا يخفى فان الحكم شامل له ولغيره أيضا من قوله تعالى حكاية عن موسى قال هي عصاى وقوله تعالى فألقى عصاه وأيضا قوله تعالى وعصى آدم ربه فالتقى بالجنس الاستغراقى الشامل لما دنى هذا اللفظ من الواوى والباءى وأما صاد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله نحو العصا اذ هو ممنطوق على قال بكل حال نعم لو قال مع عصا بالالف أو الباء لطابق اللفاظ التثنية وهو أروق في مقام التثنية وأما قول ذكر بالكونه أقوى فلا دلالة على تقديره في المبني فلا تعدى على ما قدمناه في المعنى غاية أن الباء في أقوى مجذوفة على حد قول القائل شعر * تمرود الديار * أى تمرود بهم اثم اعلم أن في اتيان المثاليين المتقدمين نسكته بدعيته وحكمة منبغة وهي أن الصاد المهملة مع قوتها أضعف حروف الاطباق لانه مهموس والقاف أقوى من باقي حروف الاستعلاء وهذا وحسب القوة والضعف الناشئين من اختلاف أحوال الثلاثة أضرب عند ابن الطعان الاندلسى الاول ما يمكن فيه التخميم وهو ما كان مفتوحا والثاني ما كان دونه وهو المضموم والثالث ما كان دونه أيضا وهو المكسور وعند المصنف على خمسة ما كان

نسخة فاحرص (على الشدة والجهر الذي فيها) أى في الباء (وفي الجيم) لثلاث تشبه الباء بالهاء والجيم بالشين (كـ) و (الصبر) و (ربوة) و (اجتشتوج) و (الفجر) ثم بين بعض صفات الباء وغيرها من حروف القلقة حال سكونها في الوقف فقال (وبين) حرفا (مقلقلأ) أى بين قلقلته (ان سكتا) في غير الوقف نحو ربوة (وان يكن) سكونه (في الوقف) نحو قريب (كان) قلقلته (أبينأ) منها عند سكونه لغير الوقف ومثال بقية حروف القلقة لغير الوقف يقطعون وقطر واجتباء ويدخلون والوقف خلاق ومحيطا وبهيج ومجيد (و) بين (حاء محص) لجاورتها الصاد المستعلية وحاء (أحطت) و (الحق) لجاورتهما الطاء والقاف الشديدين (وسين مستقيم) و (يسطو) من قوله تعالى يسطون و (يسقو) من قوله تعالى يسقون في سورة القصص لجاورتها الناء والطاء والقاف الشديتان وكل ذلك راجع الى اعطائه الحروف حقها ومستحقها (ورقق الرأ اذا ما) زائفة (كسرت) ولولروم أو

بعده ألف تم ما كان مفتوحا من غير ألف بعدها وهذا النوعان مندرجان تحت جنس أول الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورا

*(وبين الاطباق من أحطت مع * بسطت والخلف بتخلفكم وقع)*

أمر ببيان صفة اطباق الطاء من قوله تعالى حكايته عن الهسهده أحطت بحال تطايه ومن قوله تعالى لن بسطت الى يديك لثلاث شبه الطاء المطابقة المستعملة الجهرية بالناء المفتحة المستعملة المهموسة المدخجة كهاو أصل القاعدة في ادغام الحروف المتقاربة وكذا الحكم في قوله فرطت في جنب الله ثم أحسب ان الاختلاف وقع بين أهل الادغام في ابقاء صفة استعلاء القاف مع الادغام في قوله تعالى ألم تخلفكم من ماء مهن وفي ذهابهم مع اتفاقهم على الادغام قال ابن المصنف وكلاهما جازان وذهابهم أولى وقال الناطم في كتاب التهيد والاول مذهب المسكون وغيره والثاني مذهب الداني ومن والاه ثم قال قلت كلاهما حسن وبالاول أخذ البصريون وبالثاني أخذ الشاميون واختيارى الثاني وقال الداني وقال في النشر الادغام المحض أصح رواية وأوجسه قياسا أقول ولذا لم يلتفت الشاطبي لهذا الخلاف أصلا ولعله أراد بالقياس اجاءهم على ادغام القاف في الكاف للسوسى ادغاما محضام وجود تحريك القاف وتعدد الكاهتين فمع السكون واتحاد الكلمة بالاولى ثم اعلم أن الادغام على قسمين تام وهو ادراج الاول في الثاني ذاتا ووصفة مثل قالت طائفة وادغام ناقص وهو ادراج الاول في الثاني ذاتا لا صفة وادغام أحطت ونظائره من قبيل الناقص وايضا قوة الطاء وضعف التاء يمنع الادغام الكامل ولولا التجانس لم يسغ الادغام أصلا لان القوى لا يدرج في الضعيف بخلاف العكس نحو فأنمت طائفة حيث أجمعوا فيه على الادغام الكامل كما أجمعوا في نحو أحطت على الادغام الناقص ثم ما وقع في عبارة بعضهم من اظهار القاف في تخلفكم ذلك خطأ محض اللهم الا أن يحمل على اظهار صفة استعلائها على اظهار الحرف ذاته فاعلم أن ما ذكره ليس بادغام محض ولا اظهار محض بل حالة بينهما فهو بالاخفاء أشبه فيكون تطاير ما قال الشاطبي رحمه الله

*(وادغام حرف قبله صح ساكن * عسير وبالاخفاء طبق مفصلا)*

وانما وقع الخلاف في القاف دون الطاء لان الاطباق أقوى من الاستعلاء فيجب ابقاء الاول دون الثاني وأما ما ذكره الرومي من أنهم فرقوا بين بسطت وتخلفكم بأن اعطاء صفة الاستعلاء في الاول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفي الثاني بلا زيادة القاف فلم ترقى الكتب المنسوبة اليهم ولا سمعنا من المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءات عليهم ثم ما ذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما فما لا يلتفت اليه ولا يقول عليه ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب من غير فهم حيث استشكل الادغام بأن الاطباق صفة للمطبق ولا يتأتى الابه فلو بقي الاطباق مع الادغام للزم اجتناب طاء أخرى لتدغم في التاء غير الطاء التي قام بها اوصاف الاطباق وفي ذلك جمع بين ساكنين فاذا نحو فرطت بالا طباق ليس فيه ادغام حقيقة ولكم على اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل اللسان أطلاقا عليه الادغام مجازا لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجار بردي وغيره وفرق بين الاطباق والغنة بان الغنة لا تنويف على النون لانها من مخرج غير مخرج النون من الفم والغممة من الخيشوم بخلاف الاطباق فانه مع المطبق فانحارج لا يتأتى الابه وأما ما ذكره المصري بقوله وأجيب بان القراءات على أن في نحو فرطت تشديد او لا يمنع ابقاء الاطباق في الطاء فانما يمنع صوت الطاء لان الطاء لم يستكمل ادغامه في التاء ولا لم اجتناب طاء أخرى ولا جمع بين ساكنين وعلى هذا قياسه على الغنة مستقيم اه ولا يخفى ما فيه من المصادرة بل ما في معارضته من المكابرة ثم قوله اذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء وجب ادغامها ادغاما غير مستكمل بل يبقى معه صفة الاطباق لقوة الطاء وضعف التاء فيتعين على الجود أن يوفيهما الاسما اذا كانت مشددة نحو اطيرنا وأن يطوف فلهذه ان المثالين الاخيرين ليسا مما نحن فيه بل من قبيل وقت طائفة

اختلاس أو امالة سواء سكن ما قبلها أم تحرك وسواء وقع بعدها حرف استعلاء أم لا نحو وفي الرقاب ووجه لا والغارين والفجر وبشرى بالامالة أما اذا فتحت أو ضمت أو سكنت ولم يكن قبلها حال سكونها حرف ممال أو ياء ساكنة أو كسرة وان وقع بينهما ما ساكن فتغهم على أم لها فان كان شيء من ذلك نحو الغار وخير وخير وقدر والذكر رقت وبعضه معلوم من قوله (كذلك) ترقق الراء الواقعة بعد الكسر حيث سكنت ان لم تكن واقعة (من قبل حرف استعلاء أو) ما (كانت الكسرة ليست أصلا) يعني وكانت الكسرة قبلها لازمة نحو فرعون ومريه فان وقعت قبل حرف استعلاء والواقع منه بعدها في القرآن ثلاثة أحرف القاف والطاء والصاد نحو فرقة وقرطاس وللمرصاد أو كانت الكسرة غير لازمة بل عارضة نحو اركعوا وارجعوا ونحو اربتم وأم ارباوا نغمت ثم بين ما وقع فيه تخالف بسبب كسر حرف الاستعلاء فقال (والخلف) ثابت (في) راء (فرق) كالطود العنابيم فتغهم

حيث أجمعوا على أنه من الادغام الكامل وإن أصلهما اتجايران لا يتطوفاً فأصلهما لا يعلل حقيق في محلها فهو
 من باب ادغام الاضعف في الاقوى ليصير مثله في القوة بخلاف نحو أحطت فإنه من باب ادغام الاقوى في
 الاضعف فيمتنع اندراجها فيه بالسكينة وبه يحصل الفرق في هذه القضية على قواعد العربية وقال بعضهم
 ومن العرب من يدل التاء طاء ثم يدغم ادغاماً مستكملاً فيقول أحطت وقرط بطاء واحدة مشددة مدغمة
 قال شريح وهذا مما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخلق عز وجل اه لان كلام الله لا يجوز فيه التصرف
 على خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة في القراءات المشتهرة وأما في كلام
 الخلق في توسع بكل ما جاء من اللغة وبهذا يتبين أنه لم يرد في لغتنا بدل الطاء تاء وادغامها فيها فيجب الاحتراز
 عنها (واحرص) بكسر الراء (على السكون في جعلنا) أي في لام جعلنا إذ كل سكون لا بد من الحرص على
 بيانه وكذا الحركة إلا أنه خص لام جعلنا بالتصير مدغمة ولا متحركة فيثبت تغير المعنى باختلاف المبنى كما
 لا يخفى ونحوه أثرنا وكذا قلنا بما فيه اللام ساكنة وبعد هاتون فيجب التحفظ باظهارها مع رعاية سكونها قال
 المصري لا كما يفعله بعض الاعاجم من قصد قلقلتها قلت اللام ليست من حروف القلقلة فان حروفها قطب
 جد لا حروف القلقلة كما توهم المصري من الذهول والغفلة (أنعمت والمغضوب مع ضلنا) أي وكذا كن
 حريصاً على بيان سكون نون أنعمت وميمها وغيث المغضوب ولام الثانية من ضلنا ليتحرز من تحريكها كما
 يفعله جهالة القراء فان ذلك من فطس اللحن عند العلماء وضلنا بالصاد ثابت في القرآن صدقوله وقالوا أنذا
 ضلنا في الارض وأما طلنا بالطاء المشابه فلم يوجد فيه مخففة ولا ضرورة بالبيان بها والقول بتخفيفها للوزن
 ولا يغرنك كثرة النسخ عليها وإشارة بعض الشراح اليها وانصر ابن المصنف على نون أنعمت وتبعه
 الشراح فالحكم يشمل الميم على حسب التعميم نعم في معنى نون أنعمت كل نون ساكنة بعد هاء حرف من
 حروف الخلق كينأون ومن آمن ومنه وان هو وتحتون ومن حاد الله وينقرو وينغضون وعذاب غليظا
 والمخففة ومن خوف ونحو ذلك ثم لا سكنت على النون سكتة لطيفة كأنه يريد بها إيضاح اظهارها وانها لا غنة
 فيها فان ذلك خطأ محض لا يفعله إلا الجهالة من القراء في معنى غين المغضوب ضغنا وبغيا وافرغ علينا واغنى
 ويغشى وعلل المصنف في التمهيد اظهار الغين الساكنة عند الشين من يغشى بقوله لتلايقر من لفظ الخاء
 لا شراً كهما في الهمس والرخاوة

* (وخلص انفتاح محذور اعصى * خوف اشتباهه بمحذور اعصى) *

أي بين وميز صفة الانفتاح عن الاطباق في نحو محذور اعصى أن يبعثك ربك مقام محمود التلا يشبه
 الذال بالطاء في قوله وما كان عطاء ربك محظوراً والسين بالصاد في قوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى فان كلاً
 من الذال والطاء من مخرج واحد وكذلك السين والصاد وانما يتميز كل من الآخر بتغيير الصفة فالذال
 والسين منفتحان والطاء والصاد مطبقان فينبغي أن يخلص كل منهما مع الآخر بانفتاح الفم وانطباقه وما
 يترتب عليهما من تزيق الاولين وتقييم الآخر بين وكذا حكم كل حرف مع غيره اذا كانا متحدى المخرج
 مختلفي الصفة ثم الضمير في اشتباهه راجع الى الحرف المنفتح بقدرية المقام أو تقديره خوف اشتباه كل واحد
 من محذور واعصى بمحذور واعصى أو خوف اشتباه المذكور كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كل
 منهم والاظهر أن ضميره راجع الى الانفتاح أي مخافة اشتباه انفتاح محذور واعصى باطباق محذور واعصى
 ووجه الاظهرية أن محل الاحتياج في صحة الجمل الى التقدير هو الثاني دون الاول فأمل (وراع شدة أي)
 كائنة (بكاف) أي في كاف (وبنا) بالقصر على وقف حمزة في الهمزة لا كما قال الرومي انها الضرورة (كسر كركم
 وتوفاً فتمت) بألف الاطلاق أو بابدال التنوين الفارقة لما على ما جاء في لغة وراع أمر من المراعاة والمعاولة اذا لم
 يكن للمعاولة فهي للمبالغة وقول الرومي أمر من الرعاية ففيه نوع مساهلة حيث لم يراع فيه المساعدة المميزة
 بين الجردة والمزيد الفارقة لطالب المزيد فأمر بعزاء الشدة في الكاف والتاء نحو نكتل ويتلوخصر وما عند

لحرف الاستعلاء وترقى
 (لكسر يوجد) في القاف
 وانما لم يختلفوا في ضميره
 كفرقة وقسر طاس لا تتفاء
 كسر حرف الاستعلاء فيه
 (وأخف تكريراً) للراء (إذا
 تشدد) قال مكى يجب على
 القارئ اخفاء تكرير الراء
 حتى أظهره فقد حصل من
 الحرف المشدد حروفاً ومن
 المتخف حروفين (ونغم اللام
 من اسم الله) وان زيد عليه
 ميم ان وقعت (عن) أي بعد
 (فتح اوضم كعبداً لله) بفتح
 الدال وضمها نحو قال الله
 واذا قالوا اللهم لمناسبة الفتح
 والضم التفعيم المناسب
 للفظ الله أما اذا وقعت بعد
 كسرة ولو منفصلة أو عارضة
 نحو الله وفي الله شك وقل
 الله فترقى على أصلها وقد
 ترقى اذا كان قبلها امة
 كبرى وذلك في قراءة
 السوي في أحد وجهين
 نحو نرى الله (وحرف
 الاستعلاء نغم وانحصا)
 أنت (لاطباق) بنقل حركة
 الهمزة الى اللام والاكتفاء
 به عن همزة الوصل يعني
 وانحص الحروف المطبقة
 من بين سائر حروف
 الاستعلاء بكونها (أقوى)
 تفعيلاً من غير المطبقة
 (نحو) القاف من (قالو)
 الصاد من (العصا) والاول

مثال لغير المطبق من حروف الاستعلاء والثاني مثال للمطابق منها (وبين الإطباق) في الطاء (من) قوله تعالى قال (أحلت مع) قوله تعالى لسنن (بسات) ونحو ذلك لثلاث تشبه بالنساء المجانس لها باتحادهما في المخرج (والخاف) في الباء صفة الاستعلاء في القاف مع ادغامها (بتخلفكم) من قوله تعالى ألم تخلفكم (وقع) وعدم بقائها أولى كما قاله الناطم في عهدته تبعاً لأبي عمرو والداني (واحرص على السكون) أي سكوت اللام (في جعلها) والنون في (أنعمت و) الغين في (المغضوب مع) لام (ضللنا) الثانية لتحترز عن تحريكها كما فعله جهلة القراء فانه من قطع الحن (ونخلص انفتاح) الذال من قوله تعالى ان عذاب ربك كان (محدورا) والسسين من قوله تعالى (عسى) ربه (نحوف) اشتباهه بمحظورا (عسى) أي اشتباه محدورا بمحظورا وعسى به عسى لاشتباه الذال بالظاء والسسين بالصاد لا اتحاد في المخرج فلا يميز كل واحد بالتمييز المصنف والذال والسسين منفصلان والصاد والظاء

ورود تكرارها نحو قوله تعالى يكفرون بنسركم وتتوفاهم الملائكة واتقوا لعنة ذلك لان الشدة قنع الصوت أن يجري معهما مع ثباتها في موضعها قوين فاحذر أن تتبعها ركعة والحاصل أن كل حرف ينبغي أن تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورنخوة وغير ذلك بعد تحكيكه من مخرجه فاحفظ هذه القاعدة الكلية وقس عليها الأمثلة الجزئية ولم ينس عليها صاحب الجزئية هذا وقال في التمهيد إذا تكررت الكاف من كلمة أو كلمتين فلا بد من بيان كل منهما التلقيب اللفظ من الادغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير ونحو قوله تعالى مناسككم وانك كنت على مذهب المظهر وكذا الحكم في تاء تتوفاهم الملائكة واتقوا لعنة وأشباهه فتراعى الشدة التي فيها التلقيب رنخوة كما ينطق بها بعض الناس وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو فتنة وائل عليهم ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف القلة ويتأ كذا المراجعة فيها إذا تكررت نحو تبتها الرادفة وتتوفاهم لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان وقال مكي في الرماية هو بمنزلة المائي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه وقال المصري وهذا ظاهر ألا ترى أن اللسان إذا تلفظ بالنساء الأولى وجع إلى موضعه ليتلفظ بالثانية وذلك صعب فيه تكلف ولكن لا يخفى أن قوله أو ثلاث مرات زائدة لأن الكلام في تكرارها ثلاث مرات كما نقل وليس فيه ما هو بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات بل مرتين أقول بل هو غير زائدة إذ قد يوجد التكرار ثلاث مرات لاني كلمة بل في كلمات متواليات كقوله تعالى تتوفاهم الملائكة وصلوا وكذا قوله تعالى تتبعها الرادفة ولا يشترط في اثبات تكرار النساء أن لا يكون بينهما فاصل ولذا عُد في أمثلة التكرار قوله فتنة كما سبق في كلام المصنف إلا أن قوله وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو فتنة فيه بحث إذا الظاهر المتبادر أنها تصير إذا لم يراع فيها صفة الشدة والهمس لاتحاد مخرجيهما والتمييز بينهما باعتبار صفتيهما وأما السنين والذال فيبينهما قرب المخرج والله أعلم ثم مما يجب الاعتناء بالنساء صا إذا كان بعدهما طاء ساكنة أو طاء نحو أو طاء نعمون وتظهر أو لا تطفوا ولا تظلمون ولا تغفلون

*(وأولى مثل وجنس ان سكن * أدغم كقل رب وبل لا وأبن)*

أمر من الابانة بمعنى الاظهار ومتعلقه سياتي في البيت الآتي ووافقة الحركة فيمقابل النون من قبيل التزام ما لا يلزم في شعر العرب وان التزمه العجم والضمير المستكن في سكن راجع إلى الأول في قوله أولى بالثنية المضاف إلى مثل وجنس وحذف فونه بالاضافة ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله ادغم وأما قول الرومي في بيان اعرابه من أن أولى مبتدأ مضاف إلى مثل وجنس عطف على مثل وان سكن جملة شرطية جزاؤها ادغم والجملة الشرطية مع جزائها خبر لمبتدأ نفي فاحش لانه لو كان مبتدأ لرفع بالالف وقبل أو لا مثل وجنس وكأنه تصحف عليه كتابة الياء لقراءة الاف والمثلان نشر مشوش لان بل لا مثال المثلين وقل رب مثال الجنسيتين وقول زكريا ولو سكونا عارضا غايته في الادغام الكبير كما قرأه السوسي والظاهر أن المصنف أراد به الادغام المتفق عليه من الادغام الصغير * ثم أعلم أن الحرفين إذا التقيا بأن لا يكون حاجز بينهما إما أن يكونا مثلين بأن اتفقا مخرجا وصفة كالياء والياء والتاء والتاء والياء والياء وإما أن يكونا جناسيين بأن اتفقا مخرجا واختلفا صفة كالذال والطاء والتاء وكذا الذال والظاء والتاء وإما أن يكونا متقاربين بأن تقاربا مخرجا وصفة كالذال والسين والتاء والتاء والصاد والسين فاذا عرفت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا في اللام والراء والنون أنهم من مخرج واحد وهو مختار القراء أو لكل واحد منها مخرج على حدة إلا أن بينها قرب المخرج وعابه الجمهور من النخلة وهو مختار سيبويه واختار المصنف تبعاً للشاطبي رحمه الله لكن كلامه هنا خلاف ما سبق عنه أولاً فانه جعل اللام والراء من قبيل الجنسيتين فلو قال وقرب موضع جنس لشمّل المذهبين كما عبر به الشاطبي في ادغام المتقاربين وأما ما عذر عنه المصري بقوله ولعل الناطم نظر إلى أن المتقارب داخل في المجانس بخلاف عكسه فلا يصح للاتفاق على عكسه * والحاصل أنه إذا لقي المثلان أو الجنسيتين وسكن الأولى منهما أدغم الأولى

مطبقتان فينبغي أن يخلص كل واحد من الآخر بانفتاح القدم وانطباقه وكذا كل حرف مع آخر متعدي المخرج يختلفي الصفة (وراع شدة) كائنة (بكاف وبتا) بأن تمنع الصوت أن يجري معهما مع اثباتهما في محلهما (كشرككم) مثال الكاف (وتوفي) من قوله تعالى تتوفاهم الملائكة و (فتتا) في قوله تعالى واتقوا فتنة مثال للتاء وتقس على الشدة الجهر والهمس والرخاوة والقليلة وغيرها مما سافر في كل حرف صفة التي مرياتها بين ما يجب ادغامه وما يمتنع فقال (وأولى مثل وجنس ان سكن) ولو سكونا عارضا (أدغم) أنشأ الادغام لغة ادخال الشيء في الشيء ومنه أدغمت اللجام في فم الفرس واصطلاحاً اتصال حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان عنه ارتفاعاً واحدة وهو بوزن حرفين واعلم أن الحرفين الملتصقين إما أن يمتثلا بأن يتفقا مخرجاً وصفة كالسائين واللامين أو يتجانسا بأن يتفقا مخرجاً لاصفة كالطاء والثاء وكاللام

في الثاني نحو بل لا يخافون وقل لهم وهبل لكم وقل رب وبل وان عند من لم يسكت على اللام بالانحسلاف وكذا سائر الحروف نحوكم من قرية واذ هب بكافي وقار بحت تجارتهم وأنقلت دعوا الله وأمنالهم ثم اعلم أن ما ذكره المصنف في التثنية فهو على عمومته عند جميع القراء وأما ما أطلقه في المجانسين فليس على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق أهل الاداء فان منهما ما اتفقوا عليه ومنها ما اختلفوا فيه كما يعرف مما ذكره الولي الساطعي في باب حروف قرينة نحو جها من جعلتها الراء عند اللام عكس ما ذكره المصنف رحمه الله من ادغام اللام في الراء فانهم مع كونهما من المجانسين أو المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف في الثاني دون الاول فتأمل نعم اذا كان الاول من المتماثلين حرف متفاه يظهر بالاختلاف عند الياء والواو كما أشار إليه في قوله وابن (في يوم) بترك التنوين ضرورة (مع قالواوهم) فان الياء المدية من نحو في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ونحو الذي يوسوس والواو المدية من نحو قالواوهم فيها يختصمون ونحو آمنوا وعملوا الصالحات لا تدغمان في مثلهما بالمعنى الا هم ادلا يتصور اجتماع المديين حتى يقال لا يدغم فافهم ولذا قالوا في التعليل بمحافظه على المد لتلايذهب بالادغام بخلاف ما اذا كان الاول من المتماثلين حرف اللين فانه يدغم كلهودا وحصل تحت الحكم العام ونحو آو واو نصر وا فقله ابن بحسب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة في المبني وأما قول الروي اللهم الا أن يكون المتماثلان أو المتجانسان حرف مد فغير صحيح ثم قوله وقل نعم سجد لا ترغ قلوب فالتقم استثناء من ادغام المجانسين فيجب اظهار اللام الساكنة عند النون نحو قل نعم مع أنهم متجانسان أو متقاربان لان النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه من حروف برملاون كذا أطلقوه ومرادهم سوى النون وأما قول الروي ولم يدغم اللام الساكنة في النون مع تقاربهما أو تجانسهما بناء على أن النون لم تدم فيهما لم يدغم في اللام من الحروف كاليم والوار والياء حصل بين اللام والنون وحشة ونفرة بذلك فلم يدغم اللام فيها الا ما روى عن الكسائي من ادغام هل وبل خاصة في الادغام الصغير نحو بل تتبع وهل نبشكم اه فهو ظاهر لان النون تدغم في اللام كما تدغم في الميم والواو والياء كما سيأتي في باب أحكام النون الساكنة قال الناطم في التهيد فان قلت لم أدغمت اللام الساكنة نحو النار والناس وأظهرت في قوله قل نعم وكل منهما واحد قلت لان هذا فعل قد أعل بحذف عينه فلم يعمل ثانياً بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة اجحاف وأل حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء ولم يعمل بشيء فلذلك أدغم ألا ترى أن الكسائي ومن وافقه أدغم اللام من هل وبل في نحو قوله هل تعلم وبل نحن ولم يدغما في قل نعم وقل تعالوا وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء في قوله فسجد لقاعدة أن الحلق لا يدغم في ادخل منه والهاء ادخل من الحاء بخلاف الهاء في الهاء نحو ما ليه هالك وانما يخص الناطم بيان فسجه واطهاره لان كثير من الناس يقع في ادغامه بناء على قرب الخرجين ولا يعلمون أن الحاء اقوى من الهاء والقاعدة أن الاقوى لا يدغم في الاضعف وكذا يجب بيان الغين عند القاف في قوله تعالى ربنا لا ترغ قلوبنا قال ابن المصنف لتغايرهما فان الغين حاقية والقاف لهوية وفيه أن بينهما اقرب المخرج فلا ينافي تغايرهما فالاولى أن يقال لان حروف الحلق بعيدة من الادغام لصعوبة تهادؤ ذكرا المصنف في التهيد أن الغين اذا قبلت حرفاً حلقياً وجب بياها نحو ربنا أفرغ علينا وأبلغه وكذا القاف نحو ربنا لا ترغ قلوبنا لان مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله والقاف بعده فيخشى أن يتبادر اللفظ الى الاختفاء والادغام اه وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالى فالتقمه الحوت ابعده مخرجهما وهو ينافي الادغام وأما ادغام لام التعريف في التاء فلكثر استعمالها ولعل هذا وجه استثنائها لئلا تشبه بما يجري عاها حكمها وبهذا يفرق أيضاً باعتبار أن التقم كلمة واحدة فيحصل بادغامها اجحاف بالبنية وكذلك في كلمتين من نحو التوبة ثم الحروف من حيث هي فان قرينة وشمسية وكل منهما أربعة عشر حرفاً والقمرية تسعة عشر حرفاً وأبغ حجت وخف عقيم ويظهر لام

والراء عند الفراء أو يتقاربا
مخرجاً وصفة كاللاد والسين
وكالضاد والسين وكاللام
والراء عند سيبويه
فالتمثالان والمجانسان
الخالجان عما يأتي إذا سكن
الأول منهما أدغم في الثاني
(كقل رب) مثال
للمجانسين على رأى الفراء
(وبل لا) يخافون مثال
للمتماثلين (وأبن) أى أظهر
المتلين (في يوم مع قالوا هم)
ونحوهما مما اجتمع فيه
يا آن أو واوان وأولهما
حرف مد وان اجتمع فيهما
مثلان ثلاثا يذهب المد
بالادغام (و) أبى اللام في
(قل نم) وان اجتمع فيها
متقاربان أو متجانسان لان
النون لا يدغم فيها شئ مما
أدغمت فيه نحو الميم والواو
والياء فاستوحش ادغام
اللام فيها وانما أدغم فيها
لام التعريف كاللار والناس
لكثرتهما وأما ادغام
الكسائي اللام فيها في نحو
هل تبتسكم وبل تتبع فن
تفردانه وأبن الحاء في
(سجسه) اذ لا يدغم حرف
حلقى في أدخل منه والهاء
أدخل من الحاء ولان
حروف الحلقى بعيدة عن
الادغام لصوتها ولهذا لم
تدغم الغين في القاف في
نحو (لا تزغ قلوب) وأبن

التمريف عندها والتمسية ما عداها ويدغم لام التعريف فيها وقد تظلم الحروف القمرية بعضهم في أوائل
قوله

ألا بل وهل يروى خير حديث من * بجلاء عن نوادي غمه قد كستهما
والامثلة الاحسد البراوى اليقين الخبير الحليم المؤمن الجليل الحليم الفتاح الغفار القهار الكبير الهادى
وتسميته تسمية من باب تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر وسبب الاظهار في الاول تباعد
المخرجين وسبب الادغام في الثاني تقارب المخرجين وان تفاوتتا في غير اللام التماثل فيها ثم ان الادغام عبارة عن
دخل الحرفين وادخال احدهما في الآخر مأخوذ من ادغام اللجام في قم الفرس فيصيران حرفاً واحداً
مشدداً يرتفع اللسان عنه ارتداعاً واحدة وهو يؤذن حرفين فصار الشدة الامتزاج في السمع كالخرف
الواحد والافهما حرفان في الحقيقة وعرض عنه التشديد وهو جنس الصوت في الحيز بصنف وليس التشديد
عوضاً عن الحرف المدغم بل عما فاته من الاستيلاء في التلفظ فالتلفظ اذا أصغيت الى لفظك سمعت ساكناً مشدداً
ينتهي الى تخفيفه قول بعضهم هو أن يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة انما يصح على سبيل التقريب لان
الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين أولهما ساكن ثانٍهما متحرك وفائدته تخفيف اللفظ لتفصل حدود
اللسان الى المخرج الاول أو مقاربه فاختار العرب الادغام طلباً للتحفة لان النطق بذلك أسهل من الاظهار كما
يشهده الحس والمشاهدة ولذلك شبه النحاة الاظهار بمشي المقيدلان الانسان اذ انطق بحرف وعاد الى مثله
أو الى مقاربه يكون كالراجع الى حيث فارق أو الى قريب من حيث فارق وشبه بعضهم باعادة الحديث
مرتين وكيفية ذلك أن يمد الحرف الذي يراد ادغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه اذ لم يكونا مثليين في
أصلهما فاذا صار مثله حصل حيثما مثلان واذا حصل مثلان وجب الادغام حكماً اجاباً فان جاء من بابقاء
صفتين صفات الحرف المدغم فليس ذلك الادغام بادغام صحيح بل هو اندفاء صريح كما سبق تحقيقه وأما
الاظهار فهو عبارة عن ضد الادغام وهو أن يوتى بالحرفين المميزين جنساً واحداً منطوقاً بكل واحد منهما على
صورته مستوفياً بكل صفة مخلصاً الى كل بيتهم وليحترز عن ادغام نحو أخرج قومك لبعدهم مخرج الجيم عن
القاف * ثم اعلم أن ذال أذودال قد وناه التأنيت الساكنة ولام هل وبل لاشك في ادغامها عند اجتماعها
لامثالها وأما عند مجانستها ومقاربهافي أكثرها خلاف بين القراء كما بينه الولي الشاطبي وفي بعضها وقع
اتفاق لهم ولا بد من معرفتها فالتظلمات على منوال كلام الناطم يمكن أن ينظم في سلك قطع

وأدغم ذال اذنى الظاء * ودال قد بعينه في التاء

وناه تأنيت بدال وطاء * ولام هل وبل كذا عند الفراء

والامثلة اذ ظلموا أنفسهم وقد تبين لكم وأنقلت دعوا الله وقالت طائفة بل ران وهل رأيتم وهذا التمثيل
غير موجود في التنزيل (والضاد باستطالة ومخرج) بالاشباع والضاد منصوب ويجوز رفعه والعامل فيه
قوله (ميز) أى ميزها بصفة استطالتهما واخواجهما من مخرجها (من الظاء) فان الضاد من حافة اللسان والظاء
من رأس اللسان (وكلاهما تنجي) بحذف الهمزة على قاعدة حمزة لا كما قال الرومي انه للضرورة وضيمه راجع الى
الكل والتأنيت باعتبار المعنى وهو الجماعة والى الظاء آت ثم الاستطالة هي الامتداد من أول حافة اللسان الى
آخرها كما قال الجعبري وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى تصل بمخرج اللام لمافي من قوة الجهر والاطباق
والاستعلاء وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله والسنة الناس فيه مختلفة فمنهم من يخرج ظاء
ومنهم من يخرج به الامهولة أو مجة ومنهم من يخرج به طاء مهملة كالصريين ومنهم من يشبه ذالا ومنهم
من يشبهها بالظاء المعجمة لكن لما كان تميزه عن الطاء مشكلاً بالنسبة الى غيره أمر الناطم بتمييزه عنه
نطقاً بين ما جاء في القرآن بالظاء لفظاً والمعنى أن جميع مواد الظاءات المشابهة وهي تسعة وعشرون ظاء
من السكيمات الواردة في القرآن مجموعة باعتبار أصواتها في الايات الستة الآتية وأما قول زكريا في
سبعة آيات فغير ظاهر وانما ضبط الظاء لكونها أقل من الضاد فهو أقرب الى ضبط المراد يتعلق بتجويد

قوله (في الظلم ظل ظهر) بفتح الاول وكسر الثاني وضم الثالث (عظم الحفظ) بضم العسين (أيقظ
وأظفر) بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما (عظم ظهر الحفظ) بفتح العين والطاء الاول وحذف العاطفة
غالباً الضرورة فالظلم منصرف في قوله تعالى يوم نطعنكم وهو بفتح العين لناقع وان كثير وأبي عمرو ومعناه
الرحلة من مكان الى آخر ضداً لقامة وباب الظل جميعه كيف ما تصرف منه وأول ما جاء منه في سورة النساء
وندخلهم ظلالاً ظليلاً ووقع منه في القرآن اثنتان وعشرون موضعاً والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنتان
في البقرة وهي قوله تعالى وظلالنا عليكم الغمام وقوله في ظل من الغمام وكان ابن المصنف ومن تبعه في
عدا اثنين وعشرين غفل عن موضعين في البقرة بدليل قولهم وأولها في سورة النساء وندخلهم ظلالاً ظليلاً
ومنه الظلة كأنه ظلة في الاعراف ويوم الظلة في الشعراء ومنه قوله تعالى في ظل على الارائك بضم الظاء
وفتح اللام كقراءة جزء الكسائي ومنه قوله وظلالنا عليهم الغمام وباب الظهر وهو وقت اتصاف النهار
في سورة النور حين تضعون ثيابكم من الظهيرة وفي سورة الروم حين تظهرون أي تدخلون في الظهيرة وباب
العظم بمعنى العظمة كيف ما تصرف فيه وأول ما جاء منه في القرآن ولهم عذاب عظيم ووقع منه في القرآن
مائة موضع وثلاثة مواضع وباب الحفظ وما تصرف منه وأول ما جاء منه في البقرة حافظوا على الصلوات ووقع
في اثنين وأربعين موضعاً وقال المصري في أربع وأربعين وأيقظ من البقرة ضد النوم ليس في القرآن منه
إلا في الكهف وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود وباب أظفر وهو من الانتظار بمعنى التأخير والامهال ووقع منه في
القرآن اثنتان وعشرون موضعاً أولها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون كذا ذكره ابن المصنف وتبعه
غيره لكنه يستعمل أن يكون صيغة المجهول من الانتظار وأن يكون من النظر كما فسره بما قاله المال المتفق عليه
قال أنظرني الى يوم يبعثون ومن المختلف قوله تعالى انظر وناقبتس من نوركم فقرأ جزء من الانتظار والباقيون
من النظر ثم أعلم ان مادة النظر والانتظار والانتظار متحدة في أصل اللغة والاختلاف انما هو بحسب الابواب
الواردة وانما عاب المصنف بينهما للايضاح لا سيما وهو قد خفي على بعض الشراح وباب العظام ووقع في أربعة
عشر موضعاً جاعلاً وفردا وقال المصري خمسة عشر وأوله وانظر الى العظام في البقرة وباب الظهر من الآدمي
كقوله تعالى وراء ظهورهم أول ما جاء في البقرة ومن غيرها كقوله تعالى لتستوا على ظهورهم ووقع منه في
القرآن أربعة عشر موضعاً وقال المصري ستة عشر وأما قول خالد ووقع في القرآن موضع واحد فخطأ فحشر
واللفظ لم يجز منه الا حرف بقاء ما يلفظ من قول (ظاهر) بكسر الهاء وسكون الراء ضرورة أو تزيلا
للولل منزلة الوقف وقد يكسر على ارتكاب زحاف (ظلي شواط) بالجر غير ممنون (كظم) بالتثنية مجرورا
(ظلم) فعل ماض من الظلم والظلم لا يفتح وفي نسخة ظلم بضم وسكون فالظلم مبدل من التثنية وقطعا
ونصبه على الحكاية (أعظم) بضم الهمزة واللام (ظلام) بفتح الظاء وكسر الميم (ظفر) بالتثنية مجرورا
(انتظر ظمما) بالالف كوقف جزء لا قصر للوزن كقيل والمعنى أن كل ما جاء من لفظ ظاهر وهو ضد الباطن
وهو ستة ويأتي بمعنى العلو وهو ثلاثة نحو ليظهره على الديس كاه وبمعنى النصر والعون نحو تظاهرون عليهم
بالاثم والعدوان جميعه بالطاء ونحو وفروا تظاهروا في الاثم وهو أول ما جاء ونحو قوله تعالى وان
تظاهروا عليه وبمعنى الاطلاع أيضا نحو أظهره الله عليه فلا يظهره على غيره أحدا كذا ذكره شارح والظاهر
أنهما متعديان ظهر فتدبر وأغرب زكريا بمعنى الظفر ووقع منه في القرآن ثلاثة مواضع قوله تعالى في براعة
كيف وان يظهر وأعليكم وقوله في الكهف انهم ان يظهر وأعليكم وقوله في التحريم وأظهره الله اه
ومن غرابته ادخال ما في التحريم في سلك ما تقدم والفرق أن أظهره هنا بمعنى أطلعه لا بمعنى أظهره ولا
بمعنى ظهر كما يدل عليه تعدية الاو اين بعلى وتعدية الاخير بنفسه في المفعول الاول فتأمل قال ابن المصنف
وظاهر مشترك بين هذا المعنى وبين الذي بمعنى الظاهر الذي هو الحلف اه وتبعه الشراح وأقول
الظاهر أن الظاهر من مادة الظهر لا من مادة الظاهر لان الظاهر هو أن يقول الرجل لأمراة أنت على

اللام في قوله تعالى (فالتقم)
لتباعد الخرجين اذا ادغام
يستدعي خلط الحرفين
ويصيرهما حرفا واحدا فان
كانا مثابن والاول سا كن
ففيه عمل واحد وهو الادغام
أو متحرك فعملان اسكان
وادغام وان كانا غير مثابن
والاول سا كن فعملان
قلب وادغام أو متحرك
فتلاثة اعمال اسكان وقلب
وادغام فالسا كن أقل
عملان المتحرك ومن ثم سمي
ادغاما صغيرا والمتحرك
ادغاما كبيرا والحروف
من حيث هي قسمان قربة
وشمسية وكل منهما أربعة
عشر حرفا فالقربة يتجمعا
قوله أبغ بحسك وخف
عقبه وتظهر لام التعريف
عندها والشمسية ما عداها
وتدغم فيها لام التعريف
(والضاد) باستطالة ومخرج
مميز أي ميزها بهما
(من الظاء وكلها) أي
الظاءات التي في القرآن
(نجي) في سبعة أبيات
وقد أخذ في بيانها فقال (في
الظلم) ولم يأت منه في
القرآن الا قوله تعالى في
سورة النحل يوم نطعنكم
(ظل) ووقع منه في القرآن
اثنتان وعشرون موضعاً وأوله
قوله تعالى في البقرة وظلالنا
عليكم ومنه الظلة ووقع

كظهر أي وقد جاء في موضع من الاحزاب وموضعين من المجادلة ومجسلي بيان اختلاف قراءتها الكتب
المبسوطة فيها ثم اعلم أن الظاهر والباطن مادتهما متحدتان مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة
على احتمال أن أيهما هو السابق منهما إلا أنه لما عاير الناظم بينهما وجب على الشراح أن يتبعوه فيما بينهما
وباب نظري في سورة المعارج ~~كلاهما~~ الثاني وهو اسم من أسماء جبهتهم أو طبقته من طبقاتها وفي الليل
فأنترتكم ناراً تطفى أي تلهب وتتوقد فهذا يدل على أن أصل هذه المسألة بمعنى الاشتعال الذي هو من الصفة
اللازمة للنار وأما قول ابن المصنف ومن تبعه من الشراح أنه المزوم واللاحاح يقال ألقا بكذا إذا لزمه وألح به
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ألقوا يا ذلجلاً والاحاح كرام أي ألزموا أنفسكم وألحوا بكثرة الدعاء بما
وسميت جبهتهم بالزومها العذاب على من يدخلها قال تعالى وما هم بخارجين منها أجازنا الله وأبعدنا عنها اه
نخطاً ظاهراً لأن مادة تطفى وألقا مختلفان إذاً الأول معتل اللام والثاني مضاعف بلا كلام وأما قول المصري
الأن يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياء نحو يتمطى في قول من جعل أصله يتمط فغير
مستقيم إذا الصحيح في القاموس من أن اللطى كالفى النار أولها ياء وألقيت كرضى والتظت وتلظت لهبت
هذا في المعتل وذ كوفي الأجوف أن اللفظ المزوم واللاحاح واللفظ لازم وداوم اه فافتراقا في المبنى والمعنى
فلا يصح وضع أحدهما مكان الآخر وأما مطبوعه معنى مده وتخطا تعدد وكذا أمطى بالقوم مذهبهم في السير
وتعطى النهار وغيره امتد وطال كذا في القاموس أيضاً فتعدده معنى وان اختلافاً بيني فيصح ابدال إحدى
الغائتين ياء كفي تقضى بمعنى تقضض بخلاف الأول فتأمل وأما شواط في سورة الرحمن يرسل عليك شواط
من نار وهو لهب لادخان معه وقيل معه دخان وقال المسكي بكسر شينه وأما باب السكظم وهو اجتراح العيظ
وابتلاع العصب وعدم اظهاره باحتماله وترك المواخذة به فوقع منه ستة ألفاظ أولها ما في آل عمران
الكاظمين الغيظ وأما باب الظلم وهو وضع الشيء في غير موضعه والتعدي في ذلك غيره أو على نفسه فوقع
منه مائتان واثنان وثمانون موضعاً أوله في البقرة فتكونان الظالمين وأما العظمة ضد الرقة وما تصرف
منها فثلاثة عشر موضعاً أولها ما في آل عمران غليظ القلب وأما الظلمة وهي ضد النور فوقع في مائة موضع
كذا ذكره ابن المصنف وتبعه ذكر يافى شرح الرومي والمصري في ستة وعشرين موضعاً وهو الصواب أولها
في البقرة وتركمهم في ظلمات لا يبصرون وأما الظفر بضمين ويجوز أن سكان الغاء لغة وقرئ بها فليس إلا في سورة
الانعام كل ذي ظفر والافتقد قرئ شاذاً بالسكون وهو لغة كفي القاموس قال ابن المصنف وأتباعه وسكن
الناظم الغاء في ظفر ضرورة يعني لأنه وقع في القرآن بضم الغاء وقال الرومي أولم يقصد ذكرها في القرآن
بعينه بل قصد الإشارة إلى ذلك اه وبعد لا يخفى وأما باب الانتظار وهو الارتقاب للشيء فأربع عشرة
موضعاً أولها في الانعام قبل انتظاروا بالمنتظرون وأما الظما وهو العطش فثلاثة أحرف في آخر براءة
لا يصيبهم ظمأ وفي طه وأنت لا تعلم أنها وفي النور بحسب الظمان ماء (أظفر طياً) بالنصب حكاية
(كيفجا) بالقصر ضرورة وهو قيد للثاني أو لقوله (وعظا) وهو بفتح فسكون وفي أصل خالد وعظا بالواو
العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر وضبطه الرومي بفتحين على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورة من
العظة والوعظ بمعنى التذكير والنصيحة (سوى) بكسر السين ويجوز فتحه مقصوراً أيضاً وفتحه مدوداً وهو
استثناء منقطع أي الكن (عضين) بالضاد لاسيما في بيان المراد (ظل النخل) السكائن فيها (زخرف) بخذف
العاطف أي وفي زخرف وفي نسخة بالنصب على الحكاية أو على ترع الحافض (سوا) بالقصر على لغة وقراءة
أي حالة كونها في السورتين مسويتين وهو قوله تعالى ظل وجهه مسوداً في السورتين وجعل الرومي زخرفاً
نصباً على أنه مفعول سوى بقاء على أنه فعل بمعنى ساوى أي لفظاً ظل الواقع في سورة النخل سوى ظل الواقع في
الزخرف بمعنى ساواه في التلفظ بالظاء ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبنى والتعسف في المعنى والعرب
إنه أي هذا المعنى المجيب وهو أن سواء في المصراع الثاني بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المصنف بقوله

منه في القرآن موضعان قوله
تعالى في الاعراف كانه ظلة
وقوله في الشعراء يوم الظلة
(ظاهر) بضم الظاء وهو
انتصاف النهار وقع منه في
القرآن موضعان قوله في
النور وحين تضعون ثيابكم
من الظهيرة وقوله في الروم
حين تظهرون (عظم) من
العظمة وقع منه في القرآن
مائة وثلاثة مواضع أولها
قوله تعالى في البقرة ولهم
عذاب عظيم (الحفظ) وقع
منه في القرآن اثنان
وأربعون موضعاً أولها
قوله تعالى في البقرة ولا
يؤدهم حفظهما (أيقنا) من
اليقظة ولم يأت منه في
القرآن إلا قوله تعالى في
الكهف وتحسبهم أيقاظاً
(وأظفر عظم) من الانتظار
وهو التأخير وقع منه في
القرآن اثنان وعشرون
موضعاً أوله قوله تعالى في
البقرة ولا هم ينظرون
(ظهر) وقع منه في القرآن
أربعة عشر موضعاً أولها
قوله تعالى في البقرة كتاب
الله وراء ظهورهم (اللفظ)
لم يأت منه في القرآن إلا
قوله تعالى في ق ما يلفظ
من قول (ظاهر) ضد
الباطن وقع منه في القرآن
ستة مواضع أولها قوله
تعالى في الانعام وذروا ظاهر

ولا حجة الى حل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله خزانة وهشام في حالة الوقف أما الظفر فن الظفر
بفتحين بمعنى الغرور والنصر فليس الا في سورة الفتح من بعد أن أظهركم وأما باب الظن بمعنى ترجيح أحد
الامر من أو الشك ومنه قوله وظنتم ظن السوء وقد يطلق على اليقين ومنه قوله تعالى فظنوا أنهم مواقعوها
وقد يأتي بمعنى التهمة كما في بظنين فكيف ورد ماضيا أو مضارعا أو وصفا أو مصدرا فهو بالظن أو أول ما جاء منه
في البقرة الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وبعبارة ابن المصنف موهمة أنه بمعنى التهمة وليس كذلك فإنه ههنا
بمعنى العلم واليقين لا بمعنى الحسبان والتخمين فإنه لا ينفع في أمر الدين ثم اعلم ان اصطلاح الفقهاء ان الظن هو
التردد بين أمرين سواء استويا أو رجع أحدهما على الآخر وأما عند المتكلم فالشك تجوز أمرين لا مزية
لأحدهما على الآخر والظن تجوز أمرين أحدهما أرجح من الآخر والمرجوح هو الوهم ووقع منه في
القرآن سبعة وستون موضعا وأما باب الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب في الثواب فكله باعتبار
جميع ما يتصرف منه بالظن تسعة مواضع كذا قيل والصواب خمسة وعشرون وأول ما جاء منه في البقرة وموعظة
للمتقين لكن قوله تعالى في سورة الحجر الذين جعلوا القرآن عضين ليس منه فإنه بالضاد بلا خلاف وهو جمع
عضة على أن أصلها أعضهه ثم حذفت الهاء الأصلية كما في شفاء بدليل أنها تجمع على أعضاء مثل شفاء وأما
عضوة ثم حذفت الواو فعلى الأول معناها الكذب والبهتان وعلى الثاني معناها التفريق أي فرقوا بينه القول
وقالوا هو شعر وكهانة وسحر أي متفرقين فيه فآمنوا بيه بعضه وكفروا بباقيته وقال شارح عضين جمع عضه بمعنى
الجزء من الشيء ومنه أعضاء الانسان وقال زكريا بمعنى فرقة وأما باب ظل اذا كان بمعنى دام أو صار جفاء في تسعة
مواضع استوعبها المصنف في التحل ظل وجهه مسودا ومثله في الزخرف قال ابن المصنف وإلى المثابة أشار
بقوله سوا أو أصله سوا على ما فعل فعل فيه كما فعل حزة وهشام في حالة الوقف يعني من حذف الهمزة وتجويز المد
والقصر قال اليماني أي سوا في كونها بالظاء وغيرهما بالضاد كقوله تعالى وقالوا أئذا ضللنا يعني غبنا ومنه
قالوا ضلوا عنا ولا يضر ربي ولا ينسى وكذا الضلالة ضد الهداية بالضاد وكذا الضلال بمعنى الهلاك كقوله
تعالى ان الجرمين في ضلال وسعر أو بمعنى البطلان كقوله تعالى الذين ضل سعيهم وأضل أعمالهم أو بمعنى
التخبر ووجدك ضالا وقال خالد ولكونهما بمعنى أشار إلى ذلك بقوله سوا أقول الصواب أنه لما كان
التركيب في الجملتين مستويا بحسب المبني والمعنى فقال سوا والحاصل أن سوى الأول مقصود من أصله
وسواء الثاني محدود لكن قصر لوزنه وقال الروي وسوا اذا كان بمعنى غير كما في آخر المصراع الأول
أو بمعنى العدل كما في آخر المصراع الثاني يكون فيه ثلاث لغات ان ضمنت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعا
وان فتحت مددت ولا بد أن يحمل هنا على الضم أو على الكسر فيهما لينعادل السكمان قلت الصواب أن
الأول مكسور أو مضموم والثاني مفتوح سواء أريد به المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف أي مستو
كقوله تعالى سوا عليهم أو أريد به الفعل الماضي كما اختاره الروي على ما سبق بل يترتب على مختاره أن
يكتب سوى بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبني ولا يبعد أن يقال المراد به سواء أريد بظل في الموضعين
معنى دام أو صار فإنه بالظاء المشابهة للاحالة وأما قول ابن المصنف والنحل في البيت تخفوض وزخرفا منصوب
وكلاهما على الحكاية فاعلمه محمول على ما عنده من الرواية والافيحوز جرح النحل على الإضافتين أن وجهه
الحكاية يحتاج إلى تكلف في مقام الدراية رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية

* (وظلت ظلمت وبروم ظلوا * كالجرح ظلت شعرا تظلم) *

باشباع اللام وقصر همزة شمر رابعي الثالث من ظل بمعنى دام في سورة طه إلى الهاء التي ظلت عليه عا كفا
والرابع في سورة الواقعة وظلمت تفكهنون وأصلها ما ظلت وظلمت باللامين فحذف الثاني منهما ما تخفيفا
والخامس في الروم لظلموا من بعده يكفرون والسادس في الحجر فظلموا فيه يعرجون واليه أشار بقوله كالجرح
والسابع في الشعراء فظلمت أعناقهم والثامن فيها فظلم لها عاكفين والتاسع في الشورى فيظلمن روا كد على

الانتم وبمعنى الاعانة وقع منه
في القرآن ثمانية مواضع
أولها قوله تعالى في البقرة
تظاهرون عليهم بالانتم
والعدوان وبمعنى العلو وقع
منه في القرآن ستة مواضع
أولها قوله تعالى في راءة
ليظهره على الدين كله
وبمعنى الظفر وقع منه في
القرآن ثلاثة مواضع أولها
قوله تعالى في راءة كيف
وان يظهر وأعليكم وقوله
تعالى في الكهف انهم ان
يظهروا عليكم وقوله في
التحريم وأظهره الله عليه
وبمعنى الظاهر وقع منه في
القرآن ثلاثة مواضع أولها
قوله تعالى في الاحزاب وما
جعل أزواجكم اللائي
تظاهرون منهن وقوله
تعالى في المجادلة الذين
يظاهرون منكم والذين
يظاهرون من نساءهم
(الطى) ونع منه في القرآن
موضعان قوله تعالى في
المعارج كلا انهم لظلموا وقوله
تعالى في الليل فأذرتكم
نارا تطفى (شواظ) بضم
السين وكسر هاء ليهب
لادخان معه ولم يأت منه في
القرآن الا قوله تعالى في
سورة الرحمن يرسل عليكم
شواظ من نار (كظم)
وقع منه في القرآن ستة
مواضع أولها قوله تعالى في

آل عمران والكاظمين
الغيظ (ظلم) وقع منه في
القرآن مائتان واثنان
وثمانون موضعا أولها قوله
تعالى في البقرة فتكونا من
الظالمين (اغلق) مسن
العلاطة وقع منه في القرآن
ثلاثة عشر موضعا أولها
قوله تعالى في آل عمران
غليظ القلب (ظلام) وقع
منه في القرآن مائة موضع
أولها قوله تعالى في البقرة
وتركهم في ظلمات
لا يبصرون (ظفر) باسكان
الفاء مخففا أفصح من ضمها
لم يأت منه في القرآن الا
قوله تعالى في الانعام حرمنا
كل ذي ظفر (انتظر) من
الانتظار بمعنى الارتياب
وقع منه في القرآن أربعة
عشر موضعا أولها قوله
تعالى في الانعام قل انتظروا
انا منتظرون (ظما) وقع
منه في القرآن ثلاثة مواضع
أولها قوله تعالى في براءة
لا يصيبهم ظمأ وقوله في طه
وانك لاتظما فيها وقوله في
النور يحسبه الظلمات ماء
(أظفر) من الظفر بفتح
الظاء والفاء بمعنى النصر
يأت منه في القرآن الا قوله
تعالى في الفتح من بعد أن
أظفركم عليهم (ظما كيف
جا) أي تصرف ولو بمعنى
العلم وقع منه في القرآن

ظهره واليه أشار بقوله (يظلمن محظورا مع المحتظر) بكسر الظاء (وكنيت فظا وجميع النظر) يجوز في اللفظ
جميع أنواع الاعراب والجر أظهر فتدبر وأما باب الحظر بمعنى المنع والجر نفسه في القرآن حرفان أولهما في
سجدة وما كان عطاء ربك محظورا والثاني في القمر كهشيم المحتظر أي كالنبات اليابس المنكسر والمحتظر
صاحب الحظيرة أي كانوا كهشيم يجمعهم صاحب الحظيرة وهي التي تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك
يمنع البرد والريح وتحميها من الخروج ودخول غيره عليها وقبل المتخذ حظيرة على زرع يمنع الدخول وما عداها
من الضاد لانه من المحظور ضد الغيبة وأما القظاظة وهي الجفعا والغلاظة ففي القرآن موضع واحد في
آل عمران ولو كنيت فظا ولم يذكره ابن المصنف وليس منه قوله لانضوا من حولك وقوله انفضوا اليها أي
تفرقوا وأما باب النظر بجميع أنواع تصرفه فستة وثمانون موضعا أولها قوله تعالى في البقرة وأنتم
تنظرون لكن استثنى منه ثلاثة مواضع فلا يتوهم أنهم سامة في بادى النظر بقوله (الابويل هل وأولى فاضر)
الا قوله تعالى أضرة النعم في سورة ويل للمطففين وقوله سبحانه وتعالى ولقاهم نصرته وسورة هل
أتى على الانسان وقوله وجوه يومئذ فاضرة الى ربهم فاضرة في سورة القيامة فان هذه الثلاثة بالضاد من النضارة
وهي الحسن والبهيمة ونضر ككرم وفرح ونضر بمعنى نعم والتشديد للتعدية أو للتقوية وروى به ما حديث
نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأذاها كما سمعها واحترز بالاولى عن الثانية وهو قوله الى ربها فاضرة فانها
بالظاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنى الرؤية نحو وأنتم تنظرون وتراهم ينظرون اليك وهذا يتعدى بالي
أو بمعنى الفكر لكنه متعد بنحو قوله تعالى أولم ينظروا في ملكوت السموات فقولوا كرا يا جميع النظر
بمعنى الرؤية ففيه تنظر (والغيظ لا الرعد وهو دقاصره) أي وجيع مواد الغيظ وهو غضب كامن لا يجرز وأصله
فوران حرارة القلب فوقع منه في القرآن أحد عشر موضعا وأولها في آل عمران عضوا عليكم الانامل من
الغيظ وبشبه هذا اللفظ في المبني لكنه مغايرة في المعنى حرفان أحدهما في سورة هود وغيض الماء وثانيهما
في سورة الرعد وما تغيض الارحام وما تزداد فكلاهما بالضاد لان معناه نقصان وهو لازم ومنعذ لان
الغيظ فأشار باستثناءه ما منعناه بقوله لا الرعد وهو أي ليس الواقع فيهما من هذا الباب فان ضادهما
قاصرة أو حال كون ضادهما قاصرة لا ظاهرا مشالة فالمعنى قصر ألف ظاهما صار ضادا في تلفظهما وذلك لان
الضاد بخط الكوفي لا بدلهما من ألف قصيرة دون ألف الظاء فانها طويلة في الكتابة تفرقة بينهما في الكلمات
المركبة وأما بخط غيرهم على حسب العرف فالفرق بينهما بزيادة المركز في الضاد وتركها في الظاء كما لا يخفى
على من يعرف تحقيق حروف الهجاء وأما ما ذكره الرويحي من أن الناطم عبر عن معنى النقصان بالقصور
عن درج المبني ودرك المعنى وأما قول زكريا قاصرة عليهما فإشارة الى أن القصير بمعنى الحصر أي التقى
منحصر فيهما ومقتصر عليهما (والحظ لا الحض) بالجر فيهما ويجوز الرفع خصوصا في ثانيهما (على الطعام)
أي وباب الحظ بمعنى الصيب فسبعة ألفاظ أولها في آل عمران يريد الله أن لا يجعل لهم حظا في الآخرة
ويشبهه في المبني ويخالفه في المعنى ثلاثة أحرف لا رابع لها الا قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين في
الحاقة والثاني قوله تعالى ولا تحاضون على طعام المسكين على وجوه قراءته الثلاثة في سورة الفجر والثالث
ولا يحض على طعام المسكين في سورة المساعون فانهم من الحض بمعنى التحريض على فعل الشيء واللام في
الطعام للجنس اذا أشير الى ما في القرآن تلويحا أو ليعوض عن المضاف اليه أي على طعام المسكين اذا أريد
به ذكر ما في القرآن تصرفا والاول أظهر فتأمل وتدبر (وفي ضنين الخلاف ساهي) باثبات الياء كقراءة ابن
كثير في نحو باقي ووافي ولا يبعد أن يكون باشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها أي وفي قوله تعالى وما هو
على العيب بضنين في سورة التكاوير المكتوب في مصحف الامام بالضاد بخلاف القراء باعتبار القراءعة مشهور
شهرة حال مرتفع ظاهر في القراءات السبع المتواترة فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء على أنه
دعيل بمعنى مفعول من ظننت فلا تهمته وعليه رسم ابن مسعود رضي الله عنه وقراءته أي وما محمد صلى الله

عليه وسلم عنهم فيما يوجب الله سبحانه اليه من تعريض أو تصغير أو تغيير زيادة أو نقصان وهذا كما
 لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى والباسقون قرؤا بالضاد على أنه فعل بمعنى فاعل من من يضن بكسر ضا
 وفعله بخل وهو رسم الامام وسائر المصاحف العثمانية وعليه رسم ما في النظم على ما في الاصول المعتمدة وأما
 قول المصري وفي اثنار الناطم ذكر ظنين بالطاء ايما الى اختياره الطاء على الضاد في القراءة وهو اختيار
 المحقق الجعري على أن نفي المحقق أول من نفي المقدور فعمل ببحث وتظهر ظاهر إذا ترجيح في المعنى لا يغير رسم
 المبني أي وما يجد على الله عليه وسلم بضميل على الناس في بيان الوحي من الله سبحانه وتعالى اليه وهو تحقيق
 لقوله يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك الآية
 * (باب التحذيرات) *

(وان تلاقيا) أي الضاد والطاء (البيان) أي بيان كل منهما لا أحدهما من الاخر كما قال زكريا لان
 المراد بيان مخرج كل منهما وصفتهما لا انفصال أحدهما من الاخر عند نطقهما كما هوهم كلامه حيث علل
 أيضا بقوله لتلايختا أحدهما بالاخر فبطل صلته (لازم) أي على القارئ ولا يحتاج الى تقدير فقل البيان
 كما قاله زكريا بل القامعة قدرة بناء على حذفها ضرورة كما في قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها أي
 فأنه يجازيها والمعنى الزم بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ولا يجوز الادغام لبعدهم مخرجهما قال خالد
 سواي بينهما فاصل أولاه * له أراد الفرق بين المثالين في قوله (أنقض ظهرك بعض الظالم) فان المثال الثاني
 بحسب الاصل بينهما فاصل وهو لام التعريف الا أنه لما ادغم وصار طاء مشددة في صدق عليه التلافي بينهما
 حقيقة في اللفظ حال الوصل وحكما في الاصل نظر الى الفصل ومثل المثال الثاني ببعض الظالم قال المبني فلو قرأ
 بالادغام تفسد الصلاة يعني في أنقض ظهرك وقال ابن المصنف وتبعه الروي وليحترز من عدم بيانها فانه
 لو أبدل ضادا بظاء أو بالعكس بطلت صلته لفساد المعنى وقال بحرق فلو أبدل ضادا بظاء عام رابت صلته
 على الاصح لفساد المعنى وقال المصري فلو أبدل ضادا بظاء في الفاتحة لم تصح قراءته بتلك السكامة أقول وفيه
 خلاف طويل الذيل في هذا المبني وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهمام من أن الفصل ان كان بلا مشقة
 كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد وان كان بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين
 والطاء مع التاء قبل تفسدوا أكثرهم لا تفسد اه وذ كر صاحب المنية أنه اذا قرأ الطاء مكان الضاد المجتنب
 أو على القلب فتفسد صلته وعليه أكثر الأئمة وروى عنه محمد بن سلمة لا تفسد لان الجيم لا يعززون بين هذه
 الاحرف وكان القاضي الامام الشهيد يقول الاحسن فيه أن يقال ان جرى على لسانه ولم يكن مميزا وكان في
 زعمه أنه أدى الكلمة على وجهها لا تفسد صلته وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل
 الزاهد قال الشارح وهذا معنى ما ذكر في فتاوى اللجنة أنه يفتى في حق الفقهاء بأعادة الصلاة وفي حق العامة
 بالجواز أقول وهذا تفصيل حسن في هذا الباب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى قاضيخان ان قرأ غير المعصوب
 بالطاء أو بالذال تفسد صلته ولا الضالين بالطاء المعجمة والذال المهملة لا تفسد ولو بالذال المعجمة تفسد
 (واضطر مع وعظمت مع أفضتم) بالاشباع ونحوه خضم أي وبيان الضاد والطاء لازم اذا وقع قبل طاء أو تاء
 خوفا من ادغامهما حيث لا يجوز لاختلاف مخرجيهما وأما قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الطاء في قوله
 واضطر مع بيان الطاء من التاء الخ وليس في محله اذ لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة ولا بين الطاء المعجمة
 والتاء الفوقية حتى يسلك في مسلك ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد والطاء المجتنب وقد أصاب الشيخ خالد
 حيث قال هنار جمع الناطم الى ما كان يصدره من الاحكام المتعلقة بالتجويد (وصف) أمر من التصفية أي
 خلص (ها) بالقصر ضرورة (جباهم) بالضم حكاية (عليهم) بالاشباع ونحوه اليهم والمعنى بين الهاء من
 أختها ومن الياء بيانهما وتغيير شأنهما لان الهاء حرف خفي فينبغي الحرص على بيانه وكذلك الحكم في نحو
 اهدنا والهمكم * (وأظهر العن من نون ومن * ميم اذا مرردا وأخطين) *

سبعة وستون موضعا أولها
 قوله تعالى في البقرة الذين
 يظنون أنهم ملائكة ربهم
 (وعظا) بمعنى الخويف
 من عذاب الله والترغيب
 في نوابه وقع منه في القرآن
 تسعة مواضع أولها قوله
 تعالى في البقرة وموعظة
 للمتقين (سوى عضي) من
 قوله تعالى في الحجر الذين
 جعلوا القرآن عضين فأنه
 بالضاد وهو جمع عضة أي
 فرقة أي متفرقين فيه فقال
 بعضهم سحر وقال بعضهم
 شعر وقال بعضهم كهانة
 وآمن بعضهم ببعضه وكفر
 بعضهم ببعضه والاستثناء
 في كلام الناطم منقطع
 لان عظة ليست من الوعظ
 (ظل) بمعنى الدوام وقع منه
 في القرآن تسعة مواضع
 اثنان منها في (النحل)
 و(زخرف) حالة كونهما
 في السورتين (سوا) أي
 مستويين وهما قوله تعالى
 ظل وجهه مسودا وفي نسخة
 زخرفا بالنصب على الحكاية
 والبقية قوله تعالى في طه
 (وظلت) عليه كما وقوله
 في الواقعة (ظلمت) من قوله
 فظلمت تفكهنون (و) قوله
 (بروم طلوا) من قوله لطلوا
 من بعده يكفرون (كالجر)
 أي كقوله في الحجر فطلوا
 به يعرجون وقوله (ظلت)

من قوله (في الشعر) فقلت
 أعتاقهم إلهاماً ضيقاً وقوله
 فيها (نقل) من قوله فظل
 لها عاكفين وقوله في
 شوري (يظلال) من قوله
 فيظلال رواه كده على ظهره
 (مخظورا) من المخار وهو
 المنع وقع منه في القرآن
 موضعان قوله تعالى في
 سبحان وما كان عطاء
 وبك مخظورا (مع) قوله في
 القمر فكانوا كهشيم
 (المختار) أي كهشيم
 يجمعه صاحب الاختصار
 لعمه والهشيم النبات
 اليابس المنكسر (وكن
 قظا) لم يأت منه في القرآن
 الا قوله تعالى في آل عمران
 ولو كنت قظا غلبا القلب
 (وجميع النظر) بمعنى
 الرؤية وقع منه في القرآن
 ستة وثلاثون موضعا أولها
 قوله تعالى في البقرة وأنتم
 تنظرون (الا) قوله (ويل)
 أي في ويل للمطففين نصره
 الدعيم وفي (هل) أي على
 الانسان نصره وسرورا
 (وأولى) أي وفي الأولى
 من القيامة وجوه يومئذ
 (ناصرة) فان الثلاثة بالضاد
 لا بالطاء وهي من النصرة
 أي الحسن ومنه خبر نصر
 الله امرأ سمع مقالتي فوعاها
 فادها كما وعها والاستثناء
 في كلامه منقطع (والغياض)

بنون الخلفاء لتأكيدهم بالانحفاء وما بعد اذا زائدة والمعنى بالغ في اظهار الغنسة الصادقة من نون وهم
 مشددتين نحو ان وتم وانما قدر المبالغة لان الغنة صفة لازمة للنون والميم نحو كذا أو سكنتا طاهرتين أو مخففتين
 أو مدغمتين لأنهما في الساكن أكل من المتحرلة وفي الخفي أز يد من المظهر وفي المدغم أوفى من الخفي وقد
 عرفت أن الغنة تخرج بها الخيشوم ثم كل من النون والميم المشددتين يشمل المدغمين الواقعتين في كلمة أو كلمتين
 وغير المدغمين الحاصلتين في كلمة والنون المدغمة في كلمة كالجنسة والناس وانا والمدغمة في كلمتين نحو من
 ناصر من انه لقول وانما جعل اما كلمة وان كانت في الاصل ان نأفانها كمال امتزاجهما وعدم قابلية انفصالهما
 لاوصلا ولاوقفا كقوله واحدة وكذا الكلام في الناس والنار وأمثالهما وأما النون المشددة بغير المدغم
 نحو ان الله ثم الميم المدغمة في كلمة نحو تم ميقاتهم قوم والمدغمة في كلمتين نحو كم من فئة وما لهم من الله وأما
 الميم المشددة بغير الادغام نحو لما وتم وكذا أما بالقح وأما بالكسر ففي بعض المواضع مدغمة نحو فاما
 يا تينكم اذاصله ان الشرطية أدغمت في ما لمز بدة لتأكيده وفي بعضها مشددة بغير ادغام نحو قوله تعالى
 فاما من بعد واما داء فاعرف التفصيل وان وقع اجمالا في كلام ابن المصنف ولعل هذا مرادنا حيث قال
 وفيه بحث يعرف بالتأمل ولا يبعد أن مراده ما ذهبه المصري حيث قال وفيه بحث اذا تشديد مستلزم الادغام
 لكنه غير صحيح اذا الامر بالعكس فان الادغام مستلزم للتشديد بخلاف عكسه وانما يتبين لك الفرق بينهما
 بحسب بنية أمولها * (الميم ان تسكن بغنة لدى * باعلى المختار من أهل الاداء) *
 بالقصر وذفوا الميم منصوب على أنه مفعول لقوله السابق الخفين ويتعلق به قوله بغنة وعلى المختار وأما قوله
 لدى باء فظرف لقوله ان تسكن فامر بانحفاء الميم اذا سكنت وأنت الباء بعد هاء بناء على القول المختار من
 أقوال أهل الاداء فالضاد محذوف لان المراد معروف وهذا القول هو المعول وعند الجمهور عليه العمل
 وهو مذهب ابن سباج وغيره وبه قال الداني واختاره الساطم كما صرح به في كتاب التمهيد حيث قال
 وبالاخفاء أخذ ثم قال شيخنا ابن الجندی واختلف في الميم الساكنة اذا بقيت باء والصحيح ان حذفها مطلقا
 والى اظهارها ذهب المسكي وابن المناري وتبعه ابا محمد السمرقندي واشتهر عند العامة ان حروف يوف
 تظهر عندها الميم أي الاصلية ثم اعلم أن سكون الميم أهم من أن تسكون أصلية نحو أم بطاهر أو عارضة
 السكون كقوله ومن يعتصم بالله ومنه قوله سبحانه وما هم بمؤمنين فاحكم بينهم ونقل ذكر بأنه قبل بادغامها
 والله أعلم (وأظهرها) أي أظهر الميم البتة (عند باقي الاحرف) بالاشباع والمراد منها غير الميم فان حكمها علم
 من ادغام المثلثين نحو ومنهم من (واحد لدى واوفا) بالقصر للوزن (ان تختفي) بالمصدرية والضمير للميم
 ومجمله النصب على أنه مفعول احذر فتدبر أي أظهر الميم الساكنة عند ساكن الاحرف مما عدى الميم والباء
 الموحدة سواء وقعت في كلمة نحو أنعمت أوفى كلمتين نحو مثلهم كمثل ثم مر بالخذر عن انحفاء الميم قبل الواو
 والفاء مع أن حكمهما علم مما ناهما في ضمن باقي الاحرف تصرح بالدفع من توهم انها تختفي عندهما كما تختفي
 عند الباء كما يفعله جهلة القراء وانما نشأ ذلك من اتحاد خرجها بلواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان لذلك
 الى الانحفاء وأما قول بحر لا اتحاد الخرج ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضا فتعليله غير صحيح لان ترتيب
 الاظهار على اتحاد الخرج غير صحيح ثم اذا أظهرت وتستحفظ من اسكانها ولتختر عن تحريكها كما يفعله
 العامة في نحو عايمهم ولاهم فيها واجتمع في قوله الله يستهزئ بهم ويعدهم في طغيانهم * ثم اعلم أن الانحفاء
 حال بين الاظهار والادغام وهو عار عن التشديد بل تسكن الحرف كفي المدغم لأنه يفرق بينهما ما بان الخفي
 والمدغم مشدد وانما يكون اذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعد حتى يظهر ثم ان الانحفاء أيضا
 مراتب فكما هو أقرب يكون الانحفاء أزيد وما قرب الى البعد يكون الانحفاء دون ذلك وتظهر فائدته
 في تفاوت التشديد وتفاوت العنة نعم الانحفاء لا يكون بدون غنة فقوله بعملة الايضاح بأمرها والاهتمام
 باظهارها ودفع وهم تركها الوقوعا في مقابل نقيضها وأما قول لروى بعده متعلقة بتسكن قوهم وموهم

أن يكون قيدا للسكون فالصحيح ما قدمناه وكان الانطباع مراتب كذلك الاظهار يكون قويا وغسيرا قويا
ولذا قال واحذر لذي واورفا أن تختفي فالعنى أنك اذا لم تظهرها عند هذا كمال اظهارها يخشى اخفاؤها
في أدنى مراتبها ثم قال بعضهم ان النون أصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم وأما قول المصري وانما لم
يذكر التنوين لانه نون خطيفة في المخرج والمصغرة وانما الفرق بينهما عدم ثبوت التنوين في الوقف وفي صورة
الخطا وأن لا يكون زائدا على هجاء الكلمة فليس في محله اذ الكلام في النون المشددة والمدغم ولا يتصور أنه
في نون التنوين مع أن سيبويه وأتباعه لم يذكروا في حروف الغنة الا النون والميم وسيأتي بعد ذلك حكم
التنوين عند الحروف الهجائية على حسب أقسامها فقد قال سيبويه في ذكر الحروف التي بين الشديدة
والرخوة ومنها حرف يجري معه الصوت وان ذلك الصوت غنة من الالف فانما تخرجه من ألفك واللسان
لازم لموضع الحرف لانك لو أمسكت بأنفسك لم يجر معه صوت وهو النون وكذلك الميم وقال نصر بن علي
الشيرازي ومنها حرف الغنة وهي النون والميم مما يثبت ذلك لان فيهما غنة تخرج من الخيشوم وهي الصوت
المحسور فيها كاصوات الجام والقماري اه وأما تقييد الشاطبي للتنوين والميم مع الغنة حيث سكن ولا
اظهار في بيان الحالة التي تعجب الغنة فيها هذه الحروف لأن هذه الحروف ليست لازمة للغنة اذ لا تنفك عنها
فلذلك قال شرطها أن يكن سوا كن وأن يكن مخفيات أو مدغمات الا في موضع نصوا على الاقدام فيه بغير
غنة واختلاف في ذلك على ما سيأتي بيانه في أحكام النون الساكنة والتنوين فان كن مظهرات أو متحركات
فلا غنة أي ظهر قدام سبق من أنهما لا يتخلوان عنها التثنية في كل حالة فيجزئه فالعمل في النون للسان وفي الميم
للسقفين على ما تقدم وكان يجزئه أن يشترط عدم الاظهار اذ يلزم ذلك أن يكن سوا كن هذا وقال الشيخ
أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون الخطاة هذه النون ليست التي قد مر ذكرها فان تلك من الفهم
وهذه من الخيشوم ثم قال وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفهم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها
حرف من حروف الخلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الاولى فاذا قلت منك وعنت فمخرج هذه
النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق فاذا قلت من خلق ومن آمن فهذه هي النون التي
تخرجها من الفهم وكذلك اذا قلت أمكن وزين مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي النون الاولى
أيضا فافهم والله أعلم

(باب حكم النون الساكنة والتنوين)

(وحكم تنوين وفون) أي ساكن (يلقي) بصيغة المجهول من الالف أي يوجد أحدهما في الكلام مقرونا
بأحد حروف الهجاء (اظهار ادغام وقلب الخطا) أخبار معدودة لقوله حكم أي في بعضها بالعاطف وفي بعضها
بغيره ايماء الى الجواز واشعار الى الاجاز فيلني صفة للنونين ومفعوله الثاني مقدر كقترنا وأما اعراب
الرومي بقوله يلقي خبرا مبتدأ أو نائب فاعله مفعوله الاول ضمير راجع الى الحكم ومفعوله الثاني محذوف أي
يوجد حكم التنوين والنون على أربعة أقسام وقوله اظهار خبر مبتدأ محذوف تقديره أي الحكم
المذكور اظهار الخ فلا يخفى على أولى النهي أنه تطويل خارج عن تحقيق المبني وتديق المعنى وان كان
مأخذه ظاهرا عبارة ابن المصنف لكن مراده بيان حله ومما يرا د اعرابه أن حكم تنوين مبتدأ أو مكررة لانه
مضاف الى النكرة وكل مضاف الى النكرة مكررة وانما سوغ كونه مبتدأ أو مفعولا بالجملة ثم قوله اظهار ادغام
انما يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة الى التنوين كافي قاعدة ورش ثم الفرق بين النونين أن التنوين نون
ساكنة زائدة غير توكيد تلحق آخر الاسم لفظا في الوصل لا وثقا ولا خطا وأن النون الساكنة تثبت لفظا
وخطا ووصلا ووقفا وتكون في الاسم والفعل والحرف متوسطة ومتطرفة ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة
منها أربعة جاءت في التنزيل مختصة بالاسماء وهي تنوين التمكن وهو ما يدل على أمكانية الاسم لكونه منصرفا
من كل حركات الاعراب فيه لفظا أو تقدير انحواسم الله وهدى للمتقين وتنوين المقابلة نحو مسلمات مؤمنات

وقع منه في القرآن أحد عشر موضعا أولها قوله تعالى في آل عمران عضوا عليكم الا فاسل من الغيظ (لا الرعد) أي قوله تعالى وما تفيض الارحام (و) لا (هود) أي قوله فيها وغيض الماء فانهم ما لكونهم ما من الغيظ بمعنى النقص بالضاد لا بالظاء (قاصرة) عليها (والخطا) بمعنى النصب وقع منه في القرآن سبعة مواضع أولها قوله تعالى في آل عمران أن لا يجعل لهم حظا في الآخرة (لا الخض على الطعام) أي قوله تعالى في سورة الحاقة والماعون ولا يحض على طعام المسكين وقوله في الفجر ولا يحضون على طعام المسكين فان الثلاثة لكونها من الخض بمعنى الخب بالضاد لا بالظاء (وفي ضنين) من قوله تعالى في التكاثر وما هو على العيب بضنين (الخلاف ساهي) أي على مشهور فقرة ابن كثير وأبي عمرو الكسائي بالظاء بمعنى منهم وقراءة الباقي من السبعة بالضاد بمعنى بخيل والكلمات التي ذكر فيها الظاء في الايات السبعة بعد الظاهر مجرور بعضها بالعطف عليه لفظا أو محلا

فان التنوين فيهما قابل التثنية في مسلمين ومؤمنين وتنوين العوض نحو من فوقهم غواش فان التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة ومنه وانتم حيثما قد تنوينه عوض من الجسلة المحذوفة أي وانتم حين اذ بانعت الحلقوم وانما حركت الال لالتقاء الساكنين ومنه تنوين كل فانه عوض عن المضاف اليه أي وكلهم وتنوين التناسب نحو سلاسل وأفعالا فانه صرف سلاسل عند بعض القراء لتناسبة أفعالا قال خلد فان قلت قد أدخل الناطم بقيد السكون في قوله وفون قلت هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين لان الاشتراك في الحكم يقتضي التسوية في الوصف غالباً ومن المعلوم أن التنوين واجب السكون اهـ وبقيد قوله غالباً يخرج ما يرد على جوابه بدونه وعدم التسوية منهما في كثير من الاوصاف على ما بيناه واذا عرفت مجسلاً أن أحكامها أربعة فاعلم لفصل (فمن عرف الحاق) بالاضافة الجنسية أي عند الحروف الحلقية (أظهر) أي التنوين والمعنى فاعلمهما عندها (وادغم) بتشديد الدال وهو من باب الالتمال لغة في تخفيفها من باب الالتمال وأما ما مضى في بعض النسخ بضم همز أظهر وضم الدال فغير ظاهر وان ذهب اليه ابن المصنف وتبعه الرومي وذكره المصري ووجهه بان نائب الفاعل (في الالام والرا) بخلاف الشيخ زكريا فانه اقتصر على ما اخترناه وبؤيده عطف قوله وادغم بغنة عليه والمعنى وادغم في الالام والرا بالقصر للوزن (لا بغنة لزم) قال خالد أي ادغاما لازماً بغنة وفي بعض النسخ أتم كان لزم يعني ادغاما تاماً مستكملاً للتشديد وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن الناطم حيث جعل لزم صفة لعنة اهـ والمعنى أنه نعمت مصدر محذوف والظاهر أن التقدير لا تدغم ادغاما مقروفا بغنة وأن قوله لزم جملة مستأنفة مبينة أن الحكم السابق من الادغام فيه لزم جميع أفرادهما من غير استثناء عنهما بخلاف قوله

*(وادغم بغنة في يومن * الالبكة كدنيا عنونوا)*

وفي نسخة صنونوا وهو أولى لو رددنا له في التنزيل من قوله صنون وغير صنون بخلاف مجيء العنوان على ما سألناه من البيان ثم قوله وادغم بالنون الخفيفة الملوكة ومفعوله مقدر أي النونين ويقرأ يومن بأشباع الود ولا يكتب بالواو في آخره كافي بعض النسخ ولا همز يومن بل يقرأ بالبدال للمصنوع الواو في اصل الكلمة وسبق حكم الهمزة ولذا قال الشاطبي يمتنع الاستثناء من حروف يومن أي الالواقع بها بكلمة كدنيا وصنون ولم يجيئ فيهما منهما في كلمة واحدة من الميم والنون والافكان القياس كذلك فيهما لوجدهما الاشتراك لعلة بينهما وأما قول الرومي من أن الاستثناء من أدغم فلا يصح بظاهره الا بتكفيل شعفس وأما قول زكريا أن يكون الحرفان بكلمة فمصحح بحسب المعنى الا أنه غير صحيح في حل المتن * والحاصل أن الناطم رحمه الله أمر بظاهر التنوين عند حروف الحاق الستة المتقدمة في الخارج وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والعين والحاء بحسب ترتيبها في مخارجها الثلاثة من الاقصى والوسط والادنى ويجمعها أوائل قولك * أنى هالك علمنا حازه غير خاسر * وهو لم يجشها مرتباً في المبس مع قطع النظر عن المعنى أحسن موقعاً من قول الشاطبي رحمه الله * ألا حاج حكم عم خاليه غفلا * قال المصري وجعت في بيت أيضاً وهو قوله

همزوها ثم جاء عيناها * وخلاه وعين بأحى تأملا

قلت تأملا فوجدنا أن حق الترتيب أن يقول

همزوها ثم عين وحاوها * وعين وخاء ثم كن متأملا

والامثلة ينشأ من آمن عاداً وانما يأتى المثالان لعين من ينقل وينهون من هاجران امرؤ هالك وأنعمت من علم حقيق على وانحر من حاداً راحمة فسينغضون من غل ماء غير آسن والمخنقة ان خفتم يومئذ خاشعة ووجه الاظهار رعاية غاية بعد الخرج مع تنوع الحاق من أدناه وأوسطه وأقصاه قال في التهيد وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أن العنة باقية فيها ود كرشع الداني فارس بن أحمد في مصنفه أن العنة ساقطة منها اذا

أو تقدير ابعاطف مقدر أو مسذكور وبعضها بالاضافة وان جاز نصب بعضها حكاية أو بعامل قبله (وان تلاقيا) أي الضاد والطاء فقل (البيان) لاحدهما من الآخر (لازم) للقارى لتلاخبط أحدهما بالآخر فتبطل به صلاته وذلك نحو قوله تعالى في ألم نشرح (أنقض ظهورك) وقوله في الفرقان (بعض الظالم) على يديه والعرض ان كان يجارحة كسبع وانسان فبالضاد والا فبالطاء نحو وعظا الزمان وعظت الحرب (و) يلزم بيان الضاد من الطاء في قوله تعالى فمن (اضطرمع) بيان الطاء من التاء في قوله تعالى في الشعراء (أوعظت) من قوله تعالى سواء علينا أوعظت و (مع) بيان الضاد من التاء في قوله تعالى في البقرة فاذا (أفضتم) من عرفات (وصف) بفتح الصاد وتشديد الفاء أي خاص (هاجباهم عليهم) ونحو وهم انحر والهمك واهدنا لان الهاء حرف يخفى وينبغي الحرص على بيانه وهاهنا ضافة لما بعدها وقصرها للوزن (وأظهر العنة من نون ومن هم ادا) زائدة (شدد) (شدد)

أظهر أنه مذهب النحاة وبه صرحوا في كتبهم وبه قرأته على كل شيوخ ما عدا قراءة يزيد والمسيب اه
وأقول يمكن أن يكون النزاع لفظيا لأن من قال ببقائهم أراد في الجملة لعدم انفكاك أصل الغنة عن النون ومن
قال بسقوطها أراد عدم ظهورها * ثم اعلم أن القراء السبعة أجمعوا على إظهار النونين عند حروف الخلق
جميعها وانما روى أبو جعفر انتفاءهما عند الحاء والسين من طريق الطيبة إلا في ثلاث كلمات وهي المختفة
بالمائدة استثنائها به من أهل الادغام وان يكن غيبا بالنساء أو فيمنغضون بالاسراء ثم لا يخفى وجه تسمية الإظهار
فإنه الأصل وثني بالادغام لأنه ضد الإظهار المتقدم والشيء يحل على ضده كالحمل على نقيضه إذا الضد أقرب
سما ورا بالبال ولساواته له أيضا في عدة الحروف ثم ذكر القلب لأنه نوع من الادغام وحرفه واحد قريب
إلى الضبط ثم ذكر الانتفاء حفظا للاحصاء ولأنه سأل بين الإظهار والادغام فيتوقف على تحفة هما والله أعلم
ثم أمر بادغام كل من النونين في اللام والراء من غير إظهار غنة نحو من ربه وبشر رسولا وان لو وهدي
للمتقين ووجه ادغامهما فيهما تلاصق بخروجهما عند الجهور واتحادهما عند جمع ثم نفي الغنة عنهما بالغة
في تحفيظهما لأن في بقاءهما نقلا ما قال الروي أو لا تباع الصفة الموصوف وتترلها ما بشدة المناسبة منزلة
المثلين النائب أحدهما نائب الآخر وفيه أن الغنة باقية في حقيقة المثلين من الميم والنون فلا وجه
لنفيهما فيما ينزل منزلهما قال ابن المصنف وإلى عدم الغنة أشار بقوله لا بغنة لزم أي لا بغنة لازمة بل منطكة
هنا فمما سبق لخالفه من أسناد الروي إلى ابن الناطم مني على عدم الفهم نعم ذكر كريا أن في نسخة أم
فيجب إدغامهما في ذلك بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الأول وعليه العمل اه وإظهار أن
لا يجعل أم صفة لغنة لا يتوهم جوازها في قراءة أو رواية لما صرح الشاطبي رحمه الله من الاتفاق بقوله

وكلمهم التنوين والنون أدغما * بلاغته في اللام والراء يجمل

بل يجعل صفة الادغام * وقد ركب سبق في لزم أو خبر بلسد المحذوف هو وهو أفضل التفضيل أي وذلك الادغام
أنه والحكم أعم وهو الملائم لأن الادغام إذا لم يكن مقروبا بالغنة فلا شك أنه أكمل وأتم مما توجد به الغنة
أذهى كنوع فصل بين الحرفين ثم أمر الناطم بادغامهما مقروبا بغنة في حروف يومن وهي أربعة أحرف
الياء والواو والميم والنون نحو ان يروا من فتة ينصرونه ومن وال يمانا وعلى وعن من سنبلة مائة حبة وان
نحن ملكا نقاتل * ثم اعلم أن خلفا روى جزء من القراء السبعة يدغمهما في الواو والياء بلاغنة فاطلاق المصنف
رحمه الله بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه
واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان النحوي وابن مجاهد المقرئ ونحوهما إلى أنها غنة النون تعليلها باللامالة
وذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم كالنون في أنه غنة المدغم فيه وهو اختيار الداني والحقه في وهو الصحيح لأن
الأولى قد ذهبت بالقلب فلا فرق بين من ومن وبين أم من أقول ولا يبعد أن يقال بغنتهما إلا في الواو والياء
فإنه لا غنة فيهما بالإصالة وانما توجد فيهما عند المقارنة فيغيب أن الغنة في النون والميم أقوى من الغنة في الواو
والياء وإذا وقع خلف خلف فيهما وجه التأكيدهما بإظهار غنة النون والميم المدغمتين على ما سبق بيانها ولا بد
أن تكون الغنة في النونين أظهر من غيرهما ثم وجه الادغام في النون هو التماثل وفي الميم التجانس في الغنة
والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفي الواو والياء هو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر
ومشابهة الغنة المد ومن ثم أعرب بالنون في الأفعال الخمسة كما أعرب بحروف المد في الأسماء الستة أما
إذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة نحو الدنيا وبنار وقوان وصنوان ولا خامس لهذه
الأربعة أظهرت لتلايلها بالمضاعف إذا أدغمت وهو ما تكرر أحد أصوله نحو صوان وديا كذا ذكره
المصنف وفيه أن المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف الثلاثي وهو ما تعدى العمل ولا منه من حروف أصوله
كثود فيصير وزن صوان فعلا وزن ديا فعلا ليكو تاء مضاعف الافتعال فانه يصير بقاء على كونه أجوف
وزن فعلا ومع هذا فقد يقال إنه الخفيف لكن في الجملة لا يخلو عن الشبهة ولذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى

والغنة صفة لازمة لهما
مخسرتين أو ما كسرتين
ظاهرتين أو مدغمتين أو
مخففتين وهي في الساكن
أكمل منها في المتحرك وفي
الخفي أكمل منها في المظهر
وفي المدغم أكمل منها في
الخفي ونحو ذلك من الجنة
والناس ومن نذروا ولما
ومالهم من الله (واخفين)
أنت (الميم) أن تسكن بغنة
لدا) أي عند (ياء) على المختار
من) قول (أهل الادغام)
بالقصر للوقف نحو ومن
يعتصم بالله فقد هدي وقيل
بإظهارها وقيل بادغامها
(وأظهرها عند باقي
الأحرف) أي نحو أنعمت
وتسبون وذلك خبر لكم
عند بارئكم كتاب عليكم
(واحذر) إذا سكنت الميم
لدا) أي عند (واو) ونا)
نحو عليهم ولا هم فيها) أن
تخفى) بفتح أن أي
اختفاءها باختفائها لها
لاتحادها بالواو مخدجا
وقربها من الفاء فيظن أنها
تخفى عندهما كما تخفى في
عند الياء ثم أخذ في بيان
أحكام النون الساكنة
والنونين وهو نون ساكنة
تلحق الآخر لفظا لا خطا
لغير تو كيد فقال (وحكم
تنوين و نون) ساكنة
(يلقي) أي يوجد عند
حروف الهجاء محصور في

بمخافة أشباه المضاعف انقلاؤه وأما قول الروي ونحوه عنونوا فإنه إذا ادغم بصير عنونوا بصير عنونوا فخطأ ظاهر
اذعموا الاشك أنه مضاعف وعنونوا على حاله أجوف غايته أنه انتقل من باب فعل إلى باب التفعيل فتأمل في
حروف الاصيل ثم اعلم أن حكم اللام والراء إذا كانتا مع النونين في كلمة كذلك إذا كان حجابا لهما معهما
لثلاثين شبه مضاعفهما إلا أنه لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة لم يحج إلى استثنائه وأما في كلمتين وهو قوله
من رأت فالجمهور على ادغامه وانما سكت حفص حال الوصل على نونه وكذا على لام بل ران خوف اشتباهه
بالمضاعف حيث بصير مراقو بران فيتوهم أن يكون الأول مبالغة مارق والثاني تشبيه البر والمراد بالمضاعف
هنا معناه اللغوي دون الاصطلاحي فتدبر وسيجي وجه سكته على غيرهما في باب الوقف ان شاء الله تعالى
* ثم اعلم أنه لم يثبت لناظم أن يأتي بمثال الواو من القرآن فأتى بلفظ عنونوا من عنوان الكتاب بضم العين
وبكسر هاء وهو ظاهر ختمه الدال على ما في طيه ولذا قيل الظاهر عنوان الباطن وما أحسن ملائمة هذا المعنى
بخصوص هذا المبنى من الانتقال منه إلى المدعى قال ابن المصنف وهو من تعين الكتاب لختمه وقال الروي
من عنوان الكتاب لختمه والظاهر ما قال صاحب القاموس عن الكتاب وعنه وعنونه وعناه كتب عنوانه
اه ولا يخفى أن أصل الكلمة مضاعفة ففيه من الفائدة أن في تصويرها إشارة إلى أن الواو أعم من أن
تكون أصلية أو زائدة * ثم اعلم أن القراء اختلفوا في نون يس والقرآن دون والقسم حال الوصل كجاءه
الشاطبي بقوله ويس أظهر عن قتي حقه بدا * ونون وفيه الخلف عن ورشهم خلا

وكذا في نون طسم عند الميم فأظهرها حجة دون غيره (والقلب عند الباء) بقصرها للوزن (بغنة كذا)
أي وقلب النونين ميماء عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي * وقلهما ميماء إلى الساء * حال كونها
مقرونة بغنة كما هو شأن الميم الساكنة عند الميم من اخفائها السهم مع الغنة كما سبق عن أجلاء أرباب
القراءة في نحو قوله وهم يرجعهم وأنبتهم وأن بورك وعلم بذات الصدور وجه القلب عسر الاتيان بالغنة في
النون والتنوين مع اظهارهما ثم اطباق الشفتين لاجل الباء ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب
فتعين الانخفاء ويتوصل اليه بالقلب ميماء لتشاركه الباء مخرجها والنون غنة وقال سيبويه في تعليل ذلك أي في
وجه تخصيص قلبها ميماء من بين سائر الحروف لانهم يقلبون النون ميماء في قولهم العنبر ومن بذلك فلما
وقع مع الباء الحرف الذي يفرون اليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون إذا كانا حرفي غنة ولم يجعلوا
النون بقاء بعد في المخرج من الساء ولأنها ليست فيها غنة أي في الباء ولكنهم أبدلوا مكانها من أشبه الحروف
بالنون وهي الميم ثم قوله كدامتعلقات المصراع الآتي وأي وكذلك بغنة (لأنها لذي باقي الحروف أخذها)
بصيغة المجهول وألفه لا إطلاقا والتقدير أخذ به أي بالانخفاء ولا يبعد أن يقال أخذها أي بالقلب والانخفاء
أو بما ذكر من مجوع ما تقدم أي عملها والله أعلم ولا يبعد أن يكون الالف للتنبيه والضمير راجع إلى
الحكمين من القلب والانخفاء في هذا البيت وقد أبعده الروي حيث قال وأخذ الميم للمفعول تشبيه أخذ
ونائب فاعله ضمير راجع إلى النونين ثم قال ويجوز أن يكون مفردا ويكون الالف لا إطلاقا ونائب فاعله
راجع إلى النون فتكون اللام في القلب عوضا عن النون الساكنة فقط وعدم التعرض بحال التنوين
لمشاركته النون في الحكم المذكور اه وهو في غاية من الشكاف ونهاية في التعسف مع أن الاسناد غير
صحيح إلا أن يقدر مضاف ويقال اخفأوهما فتأمل فانه موقع ذلك ثم قول الناظم لا خفاء بقصر الهمزة ضرورة
وبسبب حركة الهمزة إلى اللام والاكتفاء بما عن همز الوصل لغة وقراءة كما سبق تحقيقه في الاضراس
والتهدير اخفأوهما لا لانخفاء لهما كما ذكرنا * والحاصل أن الناظم أخبر أن النون الساكنة
والنوين كقلبيهما عند الباء وأخفيا بغنة كذلك أخذ اخفأوهما بغنة عند باقي الحروف الخمسة عشر وهي
ما عدا الحروف السابقة للاحكام الثلاثة وقد جمعها بعض الفضلاء في أوائل هذه الكلمات شعر

صحكت زينب فأبدت نايبا * تركتني سكران دون شرابي

أربعة أقسام وهي (الظهار
ادغام وقلب اخفاء) وأقسام
التنوين مستوفاة في كتب
النحو والنون الساكنة
ثبت لفظا ونحوا ووصلا
ووفقا (فعند حرف الحلق)
نحو من آمن ومن هاجر
ومن حاد الله ومن جاهد
ومن علم وان خفتم ومن
غل ونحو لكبيرة الا
وفريقا هدى وعزير حكيم
وسميع عليم ونداء خفيا
وعزير غفور (أظهر) هما
أي التنوين والنون
الساكنة لصعوبة ادغامها
فيه كالم (وادغم) هما
بتشديد الدال (في اللام
والراء) نحو فان لم وهدي
للمتقين ومن ربكم وغفور
رحيم لتقارب المخرجين
واتحادهما (لا بغنة) مبالغة
في التخفيف اذ في بقائهما
ثقل ما وادغامهما في ذلك
بلاغة (لم) أي لازم وفي
نسخة أتم فبعد جواز
ادغامهما في ذلك بغنة وبه
قرأ جماعة لكن المشهور
الاول وعليه العمل
(وادغم) هما (بغنة في)
حروف (يومن) نحو من
يقوم ولقوم يؤمنون ومن
ورائهم وجنات وعميون ومن
مال وصراط مستقيم ومن
تذبر وحطه تغفرو وجه
الادغام في النون النماثل

طوقني ظلماً لا ندل * جرعتي جفونها كأس صابي
واعلم أن الجيم من جفونها مكررة لا قامة الوزن ولذا لم تميز كثيرها بالاجر فهو كما قال الشاطبي
وربما كان كرر الحرف قبلها * لما عارض والامر ليس بهو لا

والامثلة منضو من ضعف هذا باضعاف ينزل فان ولتم نفساز كية وينفق فان فاذا سطر فعدة ومشوراقن
ثقلت أزواجاً ثلاثة وكنتم ان تبتم جنات تجري ما تنسج أن سيكون ورجلا سلسا لرجل وعنده ومن دخل عملا
دون ذلك وينشئ فن شهنشي شهيد وما ينطق فان طين صعيدا طيبا والنظر ان ظن ظلا طلبلا وينقلب وان
قبل بتابع قبلتهم ولا يند من ذا الذي ظل ذي ثلاث وتجيكم وان جنحوا ولكل جعلنا وأنكالا من كان زرعاً
كلنا وينصرم ولن صبر عملا صالحا ووجه الانهاء تراخي باقي حروف الهجاء عن مناسبة حروف الادغام
مباينتها لحروف الاظهار فأخفيت فان الانهاء حال بين الاظهار والادغام الذي لا تشديد معه وان اخفاء
الحروف نفسه عند غيره لافي غيره بخلاف الادغام قال البني وحقيقة الانهاء أن يذهب ذات النون من اللفظ
مع بقاء صفة الغنة وقال الرومي المراد هنا اخفاء الحروف لا اخفاء الحركة ثم كل ما ذكر من أول هذا الباب
الى هنا ان كانا من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وان كانا من كلمتين فالحكم يختص بالوصل فافهم والله أعلم
فان قلت وجود الغنة مع الادغام في الواو والياء يمنع أن يكون ادغاما فينبغي أن يكون اخفاء كما صرح به
السخاوي حيث قال واعلم أن حقيقة ذلك اخفاء لا ادغام وانما يقولون له ادغاما مجازا والافه في الحقيقة اخفاء
على مذهب من يبق الغنة ويمنع تحض الادغام لكن لا بد من تشديد يسيروفيهما قال وهو قول الاكابر حيث
قالوا لا اخفاء ما بقيت معه الغنة أجيب بان الادغام مع الغنة في الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه
وهو عندهم اذهب الغنة ادغام كامل وتوضيح ذلك ما قاله الناظم في النثر فان قلت الصحيح من أقوال الائمة أنه
ادغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجود معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام في أحطت
وبسطت والدليل على أن ذلك ادغام وجود التشديد فيه اذا التشديد ممتنع مع الاخفاء قلت قال الحافظ أبو عمرو
فن أبقى غنة النون والتنوين مع الادغام لم يكن ذلك ادغاما صحح في مذهبه لان حقيقة باب الادغام الصحيح
أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر اذا كان لفظه ينقلب الى اللفظ المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه بل
هو في الحقيقة كالانتهاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة ألا ترى أن من
أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا فالصالح من جنس ما يدغمان فيه فعدمت الغنة بذلك رأسا في
مذهبه اذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرق أو مخالطة بحرف لا غنة وبسه لانها مما تختص به النون
واليم لا غير اه فان قيل هلا أدغمت النون الساكنة فيهما بغنة اذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق بينهما وبين
المضاعف أجيب بان المما كانت فارقة فرقا خفيا لم يدركه العلامة لم يكن الفرق معتبرا فنع الادغام حذرا من
اللبس ظاهرا هذا وقد قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين التحقيق أنها ثلاثة اظهار
وادغام محض وغيره وسبق بيانه وانتهاء مع قلب ودونه قال المصنف في النثر فلا فرق حيث تدين أن يورك ومن
يعتصم بالله الا أنه لم يختلف في اخفاء اليم المغلوبة عندما ذكر ولا في اظهار الغنة في ذلك بخلاف اليم الساكنة
كما تقدم ثم قال وما وقع في كتب بعض متأخري المعاربة من حكاية الخلاف في ذلك فهوهم ولعله انعكس عليهم
من اليم الساكنة عند الباء والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة فاقع حكى ذلك عن الداني وانما حكى
الداني ذلك في اليم الساكنة لا المغلوبة واختار مع ذلك الانهاء اه كلامه

* (باب المذات) *

(والمذ لازم وواجب أتى) أي المذ (وجائز وهو) أي المذ (وقصر ثبنا) بألف التثنية أي ثبت كلاهما اذال كلام
في المذ الجائز والمذ لغة الزيادة واسم طلالا طالة الصوت بحرف مدى من حروف العلة والقصر لغة الحبس
واسم طلالا حازل المذ وهو الاصل اذ المذ لا بدله من وجود سبب يتفرع عليه وقال الجعبري المد طول زمان صوت

وفي اليم التجانس في الغنة
والجهر والافتتاح والاستفال
وبعض الشدة وفي الباء
والواو والتجانس في الافتتاح
والاستفال والجهر واتفقوا
على أن الغنة معهما غنة
المدغم ومع النون غنة
المدغم فيه واختلفوا مع
اليم فذهب ابن كيسان الى
أنها غنة المدغم من النون
والتنوين للاتصال وذهب
الماقوني الى أنها غنة اليم
كالنون (الا) أن يكون
الحرفان (بكامة كدنيا)
(عنونا) وصوان فلا
تدغمها لاتلتبس الكلمة
بالمضاعف وهو ما تكرر
فيدأحد أصوله نحو صنوان
ولما يتأتى للناظم مثال
الواو من القرآن أتى بعنونا
من عنوان الكتاب وهو
ظاهر ختمه الدال على ما فيه
وفي نسخة صنوان (والقلب)
والاقلاب للتنوين والنون
منهما واجب (عند الباء)
بالقصر للوزن (بغنة) نحو
أنبهم وأن يورك وعلم
بذات الصدور لعسر الاتيان
بالغنة ثم اطباق الشفتين
عند الاظهار ولا خلاف
الخروج وقلة التناسب مع
الادغام فتعين الاخفاء
لقلبهما هما لمشاركتهما
الباء مخرجا والنون غنة
(كدا الاخفاء) لهما بمقل

حركة الهسرة الى الادم
والاكتفاء به من هسرة
الوصل (لذا) أي عند باقي
الحروف (الخمس عشرة
(أخذنا) به بألف الاطلاق
نحصر ولولا أن تبتسالة
والاثنى بالاثني ومن نقطة
ثم لمن صبر وانصرنا وريحا
صرصا لستراخيها عن
مناسبة حروف الادغام
ومباينتها حروف الحلق
والانخفاء لعدة الستر
وامطلاحا نطاق بحرف
بصفة بين الاظهار والادغام
عار عن التشديد مع بقاء
الغنة في الحرف الاول
ويفارق الانخفاء الادغام
لانه بين الاظهار والادغام
وبانه انخفاء الحرف عند
غيره لا في غيره بخلاف
الادغام فيها ثم أخذ في بيان
أحكام المد فقال (والمد)
وهو لغة الزيادة واصطلاحا
اطالة الصوت بحرف مدى
من حروف الهاء وهو ثلاثة
اقسام (لازم وواجب أتى
وجائز وهو) أي المد
(وقصر) وهو لغة الحبس
وامطلاحا ترك المد وهو
الاصل (ثبنا) وقد أخذ في
بيان اقسام المد فقال
(ولا زعم ان جاء بعد حرف
مد) حرف (ساكن حاليين)
بالاضافة أي ساكن في
حال الوصل والوقف

الحرف واللين أقله والقصر عددهما وقسم الناطم المد على القصر مع أن القصر هو الأصل لانه هو المقصود
بالذكر لانه يبحث فيه القراء وأما قول المصري اذ لا فائدة في ذكر حكم القصر فخرج عن الحد فبها القوائد
أيضاً من غير القصر مع أن الاشياء انما تبين بأشدها * ثم اعلم أن حروف المد ثلاثة الألف ولا تكون
الساكنة ولا توجد حركتها قبلها الا من جنسها وهو الفتحة والياء الساكنة اذا كان قبلها كسرة والواو
الساكنة اذا وقع قبلها ضمة أما اذا كان قبل الواو والياء الساكنة كسرين فتحة فتسميان حروف اللين واذا كانتا
متحركتين فاختصا بحرف العلة * والحاصل أن العلة أعم من المد واللين والألف دائماً بخلاف أخويهما ثم
قبل بتباين حرفي المد واللين وعدم صدق أحدهما على الآخر فيمكن أن يكون من المحققين من جعل بينهما عموماً
ونخصوصاً مطلقاً مع قوله بذلك الفرق السابق فاطعاً بصرف حروف اللين على حروف اللين من غير عكس
* ثم المد نوعان أصلي وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينطق عنها بل ليس لها وجود بحدده لا ابتداءً بفتحها عليه
ويسمى مداً ذاتياً وطبيعياً وامتناده قدر ألف واجتمعت الثلاثة في كلمة أو تبتنا فالحروف الثلاثة شرط
لمطلق المد وفرضي وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على مقدار المد الأصلي والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة
لترك أصل المد لا تقدم فاقهم ثم السبب لزيادة المد ما همز أو سكون * والهمز اما ان يوجده مع حروف المد
في كلمة أو في كلمتين والسكون اما لازم أو عارض فالاقسام أربعة لازم وواجب وجائز وعارض وسبباني
تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه قال ابن المصنف والى الأربعة أشار في البيت قلت المصنف ما ذكر سابقاً
في مقام الاجال الثلاثة وأما قسماً سبباني من بيان التفصيل فذكر الأربعة وكلمه أدرج هذا العارض في ضمن
الجائز لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة أو بالنسبة الى اختلاف أهل القراءة (فلازم ان جاء
بعد حرف مد) بتشديد الدال يوقف عليه بالسكون كقوله تعالى تب ورج ونحوهما ويخفف للوزن
(ساكن حاليين وبالطول بعد) أي يزداد حرف المد والياء بالطول قدر ثلاث ألفات على خلاف في اعتبار المد
الأصلي معها أو بدونها ولازم خبر بئسند أمقدر أي فالمد لازم وقوله ساكن حاليين فاعل جاء وهو بالاضافة أي
ساكن في حال الوصل والوقف وقيل هو الذي لا يخلو عن السكون والمؤذي واحد والمعنى متحد وأما العارض
الذي يقابله فهو أن يكون سكونه عارضاً لاجل وقف أو ادغام كسبباني * والحاصل أن الغاء لتفصيل ما أجل
أولاً فأخذ يبين كل نوع من أنواع المد مفصلاً فأخبر أن المد اللازم هو الذي جاء بعد أحد حروف المد حرف
ساكن لازم سكونه في الحاليين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف فلا يضر كون سكونه عارضاً
عند الاعلال نحو دابة فأنم في الأصل كانت دابة على وزن فاعلة فسكت الباء الاولى وأدغمت في الثانية فلا
يسمى سكونه عارضاً عند القراء ثم السكون اما مدغم نحو ولا الضالين وأنحاجوني وهذان واللذان عند
من شدد فونهما والذا كرين في وجه الابدال دون التسهيل وهذا لازم كلي ويسمى لازماً مشدداً واما غير
مدغم كلي فواتع السور من صوف ونحوهما وهذا لازم حرفي باعتبار أصلي كلي ويسمى لازماً مخففاً ويلحق
به نحو آلان في موضعي يونس وكذا واللاتي ومجاي في قراء من أسكن ياءهما لانه اعتبر فيه اللفظ اعتباراً
بالاعتداد بالعارض واختلف في الم في فاتحة البقرة وكذا في فاتحة آل عمران وقفاهل مداللام لكونه مشدداً
أكثر أو مداليم لانه في محل الوقف أظهر والجمهور على التساوي على ما صرح به الجعبري * ثم اعلم أن القراء
أجمعوا على مد اللازم بقسميه مداً مشدداً قدراً واحداً من غير اراط فقد قال الناطم في النشر لا أعلم بينهم في
ذلك خلافاً لها ولا خلفاً لآماد كره الاستاد الجاجان في كتاب حلية القراء اتصالاً عن أبي بكر بن مهران
الحيث قال والقراء مختلفون في مقداره فالحققون منهم على انه الاشباع والا كثرون على اطلاقه يمكن المد
فيه * ثم اختلفوا أيضاً في تفاوت بعض ذلك على بعض فذهب كثير الى أن مد المدغم منه أشبع ممكناً من
المظهر من أجل الادغام مثل دابة بالنسبة الى مجاي عندهم أسكر وينقص عنده ولا مدغم والقرآن
دي الد كرون والقلم عندهم أظهر بالنسبة الى من أدغم وذهب بعضهم الى عكس ذلك وهو أن مد غير المدغم

فوق المدغم وقال لان المدغم يحصل ويتقوى بالحرف المدغم فيه فحركته مكان الحركة في المدغم فيه ماصلة في المدغم فتقوى بتلك الحركة وان كان الادغام يخفى الحرف وذهب الجمهور الى التسوية بين المدغم والمظهر في ذلك كله اذ الموجب للمدغم هو التقاء الساكنين والتقارؤهما موجود في كل فلا حاجة للتفصيل في ذلك كله وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه ويصرح أبو عمرو والداني رحمه الله وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيرهما من نوع الجائز في الادغام نحو الرحيم ملك وفيه هدى كقوله وقراءة أبي عمرو برواية السوسي وكذا لا تيمموا ولا تعاونوا على رواية البرقي عن ابن كثير فليس في مجله اذ كلام المصنف على حسب مراده انما هو في ساكن حاليين والامثلة المذكورة ليست كذلك اذ الادغام عند الوقف على الكلمة الاولى منهما فحقها ان تذكر في المد الجائز لجواز مدتها وقصرها كما اختلف القراء فيها وفي المد العارض لانه العارض كما يكون في الوقف يكون عارضا في الوصل وكذا الم الله في الوصل عند الكل والم أحسب الناس عند الناقل وهو ورش مطلقا وجزء وقمان المد الجائز أو العارض لانه ان اهتم برفبه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالارض جرى فيه وجوه سكوت الوقف من الطول والتوسعا والقصر لكن صرحوا بأن التوسط ضعيف ولعل هذا وجه اقتصار ذكره على ما عداه وان اعتبر الاصل عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر فلا شباع وأغرب المصري حيث جعل نحو والصفات صفا بالادغام عند جزء ونحو فلا انساب بينهم ولا تيمموا من المد اللازم وقال خلافا لبعضهم حيث جعل من القسم الجائز والمعتمد الاول وهذا رذل منه وخطأ فانه ذهب الى خلاف ما صرحوا به فماد كراهه فهو المعول * ثم اعلم ان أهل الاداء اتفقوا على اشباع المد الساكن اللازم في فواتح السور التي وجد فيها حرف المد والسكون وكذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى

وفي نحو طه القصر اذ ليس ساكن * وما في ألف من حرف مد فيمطلا

واختلفوا في قدر مد غير الفواتح فمنهم من مد قدر ألفين كالفواتح وهو اختيار الناطم واليه أشار بقوله وبالطول عد كذا ذكره المصنف بجلاو ينبغي أن يكون كلامه محجولا على أن المراد بقدر ألفين زيادة على المد الاصل ليصح اطلاق الطول عليه فان أقل الطول ثلاث ألفات والتوسط قدر ألفين ليعتد بقدر ألف للقصر ثم قال ومنهم من مد قدر ألف واختاره الاهوازي والسخاوي في قوله شعر

والمد قبل المسكن دون ما * قدم ذلك همزات باستيقان

أقول ومن المعالوم أن أقل مد الهمزات ثلاثة اجزاء فإفراد بقدر ألف غير ما في حرف المد من المد الطبيعي ثم وجه المد اللازم أنه تقر في علم التصريف أنه لا يجمع في الوصل بين الساكنين فإذا أدى الكلام اليه حرك أو حذف أو زبد في المد بقدر محرك أو هذا موضع الزيادة ولذا قال الخاقاني شعر مددت لان الساكنين ثلاثيا * فصارا كتحريك كذا قال ذو الحار

هذا ويسمى مد العدل أيضا لانه يعدل حركته وتساوى القراء في قدر مدده قال ابن المصنف ويسمى مد الجز لانه فصل بين الساكنين وجعله خالدا في شرحه مد الجز كقوله أأندرتهم وأنداسي بذلك لدخول الالف بين الهمزتين حاجزة بينهما ومبعدة أحدهما عن الاخرى عند بعض القراء ممن يدخل الالف بين الهمزتين كراهة تواليهما متحركتين سواء كانتا متفتحتين أو مختافتين * ثم اعلم أن لفظ عين في فاتحة سورة مريم والشورى لما كان ياقه لينية غير مدية وان كان سكون المون لازما لاختلاف القراء في مقدار مدتها فقال ابن المصنف فيه الاشباع والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والمحققون من شرح الشاطبية على جواز القصر أيضا كما أشار اليه الشاطبي بقوله

ومدله عند الفواتح مشبعا * وفي عين الوجهان والطول فضلا

لان الوجهين وقعا بهمين يحتمل القصر والتوسط ويحتمل الطول مع أحدهما فيتحصل جواز الوجوه الثلاثة وجه الاشباع أنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمدغم

(وبالطول عد) بقدر ألفين (واللازم قسمان لازم كلي ونحو دابة والذا كرين في وجه الابدال ولازم حرفي نحو فوص لكن يجوز في عين كل من فاتحة مريم وشورى التوسطا طريقة بين ما قبله حركة من جنسه وبين ما قبله حركة من غير جنسه ليكون لحرف المد منزلة على حرف اللين (وواجب ان جاء قبل همزة) حالة كونه (متصلا ان جمعا) يعني بأن جمع المد والهمز (بكلمة) نحو جاء وبالسوم ومسبأ وسمي متصلا لان اتصال الهمزة بكلمة حرف المد وله محل اتفاق وهو اتفاق القراء على اعتبار أثر الهمزة من زيادة المد ومحل اختلاف وهو تفاوتهم في الزيادة والمد فيه عند أبي عمرو وقالون وابن كثير مقدار ألف ونصف وقبل وربيع وعند أبي عاصم مقدار ألفين وعند عاصم مقدار ألفين ونصف وعند ورش وجزء مقدار ثلاث ألفات وهذا كله تقريب لا يضبط الا بالمشاهدة والادغام (وجائز اذا أتى) حال كونه (منفصلا) بأن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول أخرى نحو بأيها الناس

(أو غرض السكون وقفا)
أو ادغاماً (مسجلاً) أي مطلقاً
أي سواء كان سكواً لمحضاً
أم مع أشباع بخلاف الوقف
مع الروم فإنه كالوصل نحو
تستعين ونحو الرحيم ملك في
قراءة أبي عمرو ونحو ولا
تيمموا في قراءة البري وفي
المد للسكون المسد كور
ثلاثة أوجه الطول جلاله
على الإلزام بجامع اللفظ
والتوسط في العروض
للسكون المخطأ عن لزومه
والقصر لجواز التقاء
الساكنين في الوقف
فاستغنى بالسكون عن المد
وفي المد المفصل خلاف
فورش وابن عامر وعاصم
وحركة والكسائي يثبتونه
بالإدخال وابن كثير
والسومي ينفيهان بالإدخال
وقالون والدوري يثبتانه
وينفيانه وتفاوت الماديين
في الزيادة كتفاوتهم فيما
مر في المد المتصل والحاصل
أن المد قسمان أصلي وهو
المد الطبيعي الذي لا تقوم
ذات الحرف إلا به ولا
يتوقف على سبب نحو الذين
آمنوا وعلى وقرئ وهو
بخلاف ذلك وهو الذي
تكلم عليه الناطم وسببه
همز أو سكون فريدي
حرف المداضعة فتقوى
بالزيادة وليس المد حرفاً ولا

ما فيه من المناسبة لما جاوره من المدود كصافي مريم وسين في شوري ووجه التوسط هو التفرقة بين ما يكون
حركة ما قبله من جنسه وبين ما لا يكون لتوجد ضربية لحرف المد على اليمين ووجه القصر أن المد من خواص
حرف المد فينتفي بالتقاء مع أن القصر هو الأصل وهذه ثلاثة أوجه صرح الناطم به في طبيعته فقال
* ونحو من فالثلاثة لهم * ثبتت الأوجه من الطريق فلا يعاب قوله مخالفاً * ثم أعلم أنه ثبت قبل
بالقصر في كلمة فلا يخرج به عن المد الأصلي الذي لا يقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على وجود سبب مدّه
فالخرج عنه مخطئ لأنه لا يتوصل إليه إلا بسقاط حرف من القرآن (وواجب أن جاء قبل همزة) بالاشباع
(متصلاً بجمعاً بكامة) المشهور على ما في النسخ المحررة والأصول المتبعة بكسرة همزة إن على أنها الشرط قال
اليميني والاولى أن يكون بفتح همزة وتسكون الباء مقدرة قلت لم يقبل وجهه الاولي مع أن النسخة الاولي
مستقيمة في المعنى غير محتاجة الى تقدير في المبنى قال وفي بعض النسخ اذ جعل ليكون تعليلاً للاتصال قلت ان
صحت اذ لم يكن تصحيحاً لان غيبته ينبغي أن يكون للظرفية اذ لم يستحسن تقديم التعليلية أي والمد واجب ان
جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلاً بآباء اجتماع في كلمة واحدة كأمثلة الشاطبي بقوله
* كجئ وعن سوء وشاء آله * ومنه قوله هاهنا ولا فتنبه لهذا الأمر اللغوي فان الاعتبار بالاتصال
الأصلي لا بالاتصال الكسبي ولا بالاتصال الرسمي ومنه النبي عن مد من همز ويسمى هذا المد المتصل لما
ذكره محل اتفاق ومحل اختلاف أما الأول فاتفق القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار
آثار الهمزة اذا كانت بعد المد بخلافه اذا كان الهمز قبل حرف الدكا من وأوغن وإيمان والآخرة فإنه من
مختصات رواية ورش ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر يسمى مد البدل وكذا يجوز له الوجهان في نحو
شيء وسوء مما يقع الهمزة بعد أحد حرفي الهمز وصل ويجوز فيه الأوجه الثلاثة ولغيره وقفا ولم يتعرض
الناظم له إلا لان غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها أما الخلف فيها لانها موضوعة للمبتدئين على أن
مد البدل اقتصر على قصر ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كالجعبري من أن حروف المد
الذي وقع بعدهم متصلة بحقيقة أو مخففة بالابدال أو التسهيل أو الزقل الجائز مقصورة لكل القراء وجهها
واحد إلا أن ورشاً من طريق الأزرق ورد عنه ثلاث طرق القصر وهو مذهب ابن غلبون والتوسط وهو
مذهب أبي عمرو الداني ومكي والطول وهو مذهب الهذلي فيمارواه عن شيخه أبي عمرو وضبطه بالاشباع
المفرط ومذهب الجمهور إلى الاشباع من غير إفراط وهو قدر ثلاث ألفات وممن روى الثلاثة الصفاوي في
أعلاه والشاطبي في تصديده وأما الثاني وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد فالذي نقله السخاوي عن شيخه
الامام الشاطبي أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين طول ولورش وحركة وسطى للباقيين قال ابن المصنف
وكان الناطم يأخذه اذ قرأ من طريق الشاطبي أقول وفي الطولي خلاف هل هو مقدار خمس ألفات أو أربع
وكذا في الوسطى هل هو مقدار أربع أو ثلاث ومنشأ الخلاف ادخال المد الأصلي فيه وتركه بالتزاع لفظي
للتحقيق قال ابن المصنف واذا اعتبرت مراتب القراء في الترتيل والتوسط والحدرتلخص منها أربع
مراتب فيكون أطولهم في هذا النوع ورش وحركة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم أبو عمرو وابن كثير
وقالون أقول وقد جمع الشيخ عبد الله الجزري في بيته

وأطولهم مذاهب جود فاضل * ودونهم ما يوردونه رم كلاً

وأقصرهم هذين حانة بحره * بحافهما والقصر لا تعد مطولا

لكن قوله يحلفهما عما أراد في المد المفصل لهما وقد أوضح المراتب بعضهم بقوله نظم

بمد قدر الجس جود وفاضل * والاربع بحم وثلاث رصى كلاً

ولأمان بردارم ثم حامد * مراتب مد جاء في ذا مسجلاً

ثم فصله ماد كره المصنف في التقريب حيث قل والمتصل اتفق جمهور القراء على مدّه قدر واحد اشباعاً من

غير الخاش وذهب آخرون الى تفاضل مراتبه كما تقدم وهذه طريقة صاحب التيسير وغيره وبه قرأت على عامة مشايخي وبعدهم لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد وصاحب العنوان والشاطبي وبه كان يقرأ وبه أخذ غالباً وقال أيضاً في التقریب بهد كراختلاف القراء في المد المفصل على ما سبق بيانه وهذا بناء على ما عليه أكثر أهل الاداء من المشاركة والمعاوية وذهب آخرون الى أن وراء القصر مرتبتين طولاً لحزة والازرق ووسطى لمن بقي ككل هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل وبه أخذوا اختصاراً وأما المد اللازم نحو دابة فكلهم يقرؤن على نهمج واحد على المختار هكذا نقل عن الجزري مطلقاً والله أعلم وأما ما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلاً عن الهذلي فردود بما صرح به الناطم في التشرحيث قال وهذا شيء لم يقله الهذلي ولا ذكره العراقي وانما ذكر العراقي التفاوت في مدته فقط ثم قال الناطم وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة بل رأيت النص بعده عن ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن مسعود كان يقرأ رجلان فقرأ الرجل انما الصدقات للفقراء والمساكين من رسالة فقال ان مسعوداً هكذا أقرأ أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف أقرأ كها يا أبا عبد الرحمن فقال أقرأ أنها الصدقات للفقراء والمساكين فدها قال الناطم وهذا حديث جليل يحتج ونص في هذا الباب رجال اسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير * ثم اعلم أن القراء اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بم اقبل أول الارب ألف وربع قال زكريا وهذا عند أبي عمرو وقالون وابن كثير ثم ألف ونصف ثم ألف وثلاثة أرباع ثم ألفان وقيل أولها ألف ثم ألفان ثم ثلاث ثم أربع قال الرومي وهذا ذهب الجمهور ولا يخفى عليك أن المراد بالالف ما عدا الالف الذي هو المد الأصلي للاجتماع على ذلك وأما معرفة مقدار المدات المقدرة بالالفات فان تقول مرة أو مرتين أو زيادة وتعد صوتك بقدر قولك ألف ألف أو كتابتها أو بقدر عدد أصابعك في امتداد صوتها وهذا كله تقريب لا تحديد للشأن ادلا بوضوح المشاهدة والادمان ثم وجه المد أن حرف المد ضعيف خفي والهمزة حرف قوى صعب فزيد في حرف المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوى وقيل لينتمكن من التلظظ بالهمزة على حقه من شدتها وجهها ثم لا يخفى أن المد ليس حركاً ولا حركة بل زيادة على كمية حرف المد الا أنما عارضة لا تقوم الا بها كالحركة عليها وسبب زيادة بيان لها (وجاز إذا أتى منفصلاً) أي ولب جاز إذا جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلاً عن الهمزة بأن اجتمع في كلمتين وهو أن يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية والهمزة في أول الكلمة الآتية وقد جمع الشاطبي أمثله في قوله * ومفصوله في أمها أمره الى * مسماعلي أن المعتبر في حرف المد أن يكون ملفوظاً لا أن يوجد مكتوباً ومن اللطافة ما أشار في العبارة من حصول الجمع بين المائتين أو المئتين لا ثالثاً وهو وقوع حرف الالف قبل الهمزة مرة فتأمل فانه عليه المعقول وانما سمي هذا المد جازاً لاختلاف القراء فيه فان ابن كثير والسوسي يقصرانه بلا خلاف وقالون والدوري يقصرانه ويدانه والباقون يمدونه بلا خلاف وتفاوت هذا المد المفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المد المتصل وقد يقال سمي جازاً لانه انما يجوز مده اذا وصل بين الكائتين في القراءة وأما اذا وقف على الكلمة الاولى فلا مد أصلاً كما لا يخفى وتيل سمي جازاً لجواز زوال سببه فيجوز قصره حيث يشاء كما بيناه وأما قول المصري فالجائز ما كان مده حائراً عند جميع القراء مع جواز القصر وقيل ما جاز مده عند جميع القراء والعبارة الاولى أولى ولا يخفى أن كل ما لا يصح عند أرباب المبنى وأصحاب المعنى كما سبق من أن المد المفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز مده عندهم ويجب مده عند آخرين فلا يجوز قصره عندهم وانما جاز الوجهان عند بعضهم نعم يجوز جعل الجائز في كلامه على أحد نوعيه وهو المد العارض لكن اطلاقه في مقام الفرق بين الواجب واللازم خطأ مع أن مؤدى العبارة تبين في كلامه متحد فلهذا القائل شعر

عبارة شاعري وحسن واحد * وكل الى ذلك الجلال يشير

حركة والمد مع الهمزة
قسمان لاحق له نحو آمن
وايمان وأوتوا فلورث المد
والقصر والتوسط وسابق
عليه متصل ومنفصل والمد
مع السكون قسمان لازم
وجاز فاللازم قسمان
لازم كلي ولازم حرفي وقد
مر ذلك لكن اختلف في
مد المسمي في ألم الله ومن ألم
أحسب الناس على قراءة
ورث بالنقل فقبل بمد
اعتباراً به عدم الاعتداد
بالعارض وهو الاكثر وقيل
لا عدم اعتباراً بالاعتداد
بالعارض والجائز ما كان
سبباً لسكون لوقف أو
ادغام وكذا المد المفصل
كما مر هذا وقد ذكر اس
القاصح للمد عشرة ألقاب
ذكرتها في مصنف مفرد
مشمول على أحكام الدون
الساكسة والتمويس والمد
والقصر وما فرغ من
التجويد وأحكامه عقبه

فالرجل كطبيب لا يفرق ما وقع في يده من حصول نيل فوجه المد اعتبارا لهما المطلق في الوصل واعتبار
 العارض كاللازم ولما روي أنه سئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان عد
 سوته مدا وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد كذا ذكره ابن المصنف لكن ينبغي أن
 يفصل ويحسم كل موضع من محال المد على مقداره اللائق به حتى يشمل المد الأصلي والفرعي والاتفاقي
 والاختلافي وأما وجه القصر فهو الغناء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال الوقف فان العارض بمنزلة المدوم
 وأما ما نقل أبو علي الأهوازي عن الحارثي والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جيع ما كان
 من كلمتين تجوز بالتر وهو حذف الالف والواو والياء فقال أبو عمرو الداني هذا مكره قبيح لا يعول عليه
 ولا يؤخذ به اذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا يحل القراءة قالوا لهم أولادوا حذف الزيادة لحرف المد واسقاطها
 وعبروا عن ذلك بحذف حرف المد واسقاطها مجازا (أو عرض السكون وقفاً مجازاً) أو للتوزيع لا لترديد
 عاطفة لما بعده على قوله أي وأي والمجاز أيضاً إذا عرض السكون حال كون السكون ذا وقف أو موقوفاً
 عليه ومعنى مجازاً مطلقاً بأن يكون الوقف بالأسكان سواء يكون معه الأشباع أم لا بخلاف ما إذا كان
 الوقف بالروم فإنه حينئذ حكمه حكم الوصل وسيأتي بيان الروم والأشباع في محله مامع اختلاف محالهما وأما
 عطف الشيخ زكريا وقفاً على قوله أو ادغاماً أي صاحب ادغام فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلاً إلا أنه
 كالمستدرك عليه أو رده فصلاً ويعتذر عن المصنف بأنه إنما حصل هذه المقدمة لما اتفق عليه الامة وذهب
 اليه أكثر الامة ثم الامثلة في الوقف العارض نحو الرحيم ونسبتين والصراط فيجوز في كل منهما الكل
 القراءة ثلاثة أوجه الطول والتوسط والقصر فوجه الطول حله على اللازم بجامع اللفظ ووجه التوسط اعتبار
 لكون الوقف العارض مع حظ عن سكون اللازم أو التعادل بين الحالين رعاية للجانبين ووجه القصر مع
 ما ذكره فيما سبق ان الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً استغنى عن المد أقول وهذه الواجهة الثلاثة
 تجوز في السكون العارض عند الجميع أيضاً ولو كان بعد حرف اللين نحو لا خوف ولا خير إلا أن الطول
 أفضل ثم التوسط وهذا في حرف المد وأما في حرف اللين فالقصر أولى ثم التوسط وقال زكريا وفي نحو
 الرحيم مالك في قراءة أبي عمرو أي برواية السوسي ونحو ولا تيمموا في قراءة البري يجوز ثلاثة أوجه أقول
 فكانهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف فأعطى له حكمه فالشرط أن لا يقع على الكلمة
 الأولى سواء وقف على الأخرى أو وصلها بما بعدهما أن قلت ان ما يفهم من قول الناظم وجاز أن المد جائز
 وكذا قصره بحكم مفهومه أو باعتبار أن أحد الجائزين مذكوراً لا آخر منها قصر بالتوسط أمر زائد لا يؤخذ
 منه ولا يشترط ما يدل عليه فالجواب أن المراد بالمد هو المد الزائد على القصر وهو أهم من أن يكون طويلاً
 أو متوسطاً ولهذا نص المصنف على الأول في اللام المتصل بقوله وبالطول عد لثلاثتهم مطلقاً المد الشامل له
 وغيره أو بأخذ من عموم القصر الذي هو بقبض المد ما يكون قصراً حقيقياً أو إضافياً كما يستفاد من صنيع
 الشاطبي رحمه الله في قوله * بطول وقصر وصل ورش ووقفه * فان الإجماع على أن مراده بقصر هو
 التوسط لكن لو قال بدله ووسط لكأصريحاً على المقصود * ثم اعلم أن هذه دقيقة وهي أن ادخال
 الالف بين الهمزتين على ما هو المقدر عند بعض القراء وان كان حرف مد ليس بواجب لزيادة الامتداد وان
 وقع بعده سبب من هو محقق أو سهل كرواية هشام عن امام الشافعي في نحو أنتم بخلاف ابدال الهمزة
 الثابتة الفاحية يتولد منه المد اللازم والفرق أن أصل هذه الالف موجود في بنية الكلمة بخلاف الأولى
 فإنه ليس له ثبوت في الرسم أصلاً وبعديتين أن صورة الالف إنما هي للهمزة الثانية وأن الأولى هي
 الساقطة فلا فالح في هذه القاعدة * ثم اعلم أن الالف مركبة من فتحين والواو مركبة من ضممين والياء
 مركبة من كسرتين فإذا أشبع الفتحة يتولد منها ألف وإذا أشبعت الضمة يتولد منها واو وإذا أشبعت
 الكسرة يتولد منها ياء كذا ذكره الشارح اليميني وفيه إجماع إلى أن هذه الحركات هي أصول هذه الحروف

بذكر متعلقاته من الوقف
 والابتداء فقال (وبعد)
 معرفة تجوز يدك للحروف
 لايد) لك (من معرفة
 الوقوف والابتداء)
 والوقوف جيع وقف جيعه
 باعتبار أنواعه المذكورة
 بقوله (وهي تقسم اذن)
 زائدة (ثلاثة) هي (ثام)
 بتخفيف الميم للوزن (وكاف
 وحسن) والوقف لغة السكف
 واصطلاحاً قطع الكلمة
 عما بعدهما سكتة طويلة
 فان لم يكن بعدها شيء سمي
 بذلك قطعاً (وهي) أي
 الوقوف المد كورة انما
 تكون (الماثم) معناه (فان
 لم يوجد) فيما وقف عليه
 (تعلق) بما بعده من اللفظ
 ولا معنى (أو كان) فيه تعلق
 به (معنى) لا لفظاً (بابتداء)
 أنت بما بعده في القسمين
 وقيل أما الوقف في الأول
 منهما (ولتام) سمي به
 لتسام الكلام وانقطاع

وختار الشاطبي أن القضية منكسة حيث قال * وأما هاء أو ياء * يؤيد ما ذكره من أن الحروف ذات الحركة عرض محلها * ثم اعلم أن الفرق المذكورين اللازم والواجب اصطلاحاً أما باعتبار المعنى المعنوي وكذا العرفي فلا فرق بينهما فإنه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء فلو قرئ بالقصر يكون لحناً جلياً ونحواً فاحشاً مخالفاً لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة وكذا إذا زاد في المد الأصلي والطبيعي على مد العرفي من قدر ألف بأن جعله قدر ألفين أو أكثر كما يفعله أكثر الأئمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشرعيين في الحرم المحترم فإنه محرم قبيح لا سيما وقد يقتدى بهم بعض الجهة ويستحسن ما صدر عنهم من القراءة وأما إذا قصر المفضل جاز لكن ينبغي أن لا يقع تركيب وتلفيق في قراءته بأن يمد في موضع ويقصر في موضع فإنه مكروه وأما إذا كان في نفس واحد فهو أشد كراهة * ثم اعلم أن الزيادة على مقدار الوارد في حد المد أيضاً ممنوعة فذهب الجمهور أن قدر المد الأول خمس ألفات وقدر المد الطويل أربع ألفات وقدر المد المتوسط ثلاث ألفات وقدر المد فوق القصر ألفان ومذهب العراقيين أن قدر المد الطويل أربع ألفات ثم ينقص النصف في كل مرتبة حتى ينتهي إلى مرتبة القصر وهي ألف واحد ومذهب الصقلي أن المد الطويل ألفان ثم ينقص في كل مرتبة ربع ألف لكن الجعفي رد المذهب الأول في المتصل والمنفصل حيث قال ولا تحصيل لمن قال غايتهم خمسة الخروج عن الحد واختار المذهب الثاني حيث قال وهذا أعدل وبه قرأت أقول والأولى أن يقول مراد الجمهور بالتخمس بناء على إدخال المد الأصلي ومراد غيرهم بالأربع ماعداً فالخلاف اللفظي لا حقيق * والحاصل أنه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس ألفات إجماعاً فما يفعله بعض الأئمة وأكثر المؤذنين فمن أتبع البدعة وأشد الكراهة وأما تقدير الهذلي الطويل بست ألفات وذلك في كمله لورش فيمار وأما الحداد وابن نفيس بن سليمان وابن غلبون فتسبوه في ذلك إلى الوهم كما قال المصنف رحمه الله في نشره والله أعلم ثم لما عرفت أن الهمزة والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مد مع ما يش ودادوا ذلك بعد ألفهما إلا الباع والواو المتحرك كان وهما ليسا من أسباب المد وأما ما ذكره خالد من أن أقسام المد أربعة عشر وكذا عدد غيره تسعة وعشر بن فكاهما من درجة فيما ذكرنا من اختلاف باختلاف الأسماء فكل الصيد في جوف الفرا كما ورد عن سيد الوري هذا وقد أطلق الشاطبي في الفرش المد وأراد به حرفه كقوله * وفي حاذرون المد * واستعمل القصر فيه أيضاً وأراد به حذفه كقوله * وفي لابن القصر * ثم اعلم أن الشارح المصري ذكر أن الساكن العارض بقسميه للقراء فيه ثلاث مذاهب الأول الاشباع كاللزام لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء فهذا قد يتوهم منه أن من طريق الشاطبية ليس لكل القراء إلا المد وليس كذلك لقوله في الشاطبية * وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن * أي من السكون اللازمي لئلا يلبته بقوله * وعند سكون الوقف وجهان أصلاً * مع ما فيه من الإشارة إلى أن الوجهين أصلان وهما المد والقصر وهما وجه فرع يتفرع عن أصل مامع عدم اعتبارهما هو المتوسط فيما بينهما يعدل الأمر بالخط عن درجة الأول وبالرفع في درجة الأخرى * ثم اعلم أن أسباب المد منها اللفظي كما تقدم ومنها معنوي وهو قصد المبالغة في النفي وهو سبب قوي مقصود عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي وعند القراء ومنه مد التعظيم في تحولاته لا الله ولا اله الا الله ولا اله الا أنت وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى كما نص على ذلك أبو عمرو الطبراني وأبو القاسم الهذلي وابن مهران وغيرهم ويقال له أيضاً مد المبالغة قال ابن مهران وإنما سمي بمد المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي الهيئة سوى الله سبحانه وتعالى قال وهذا مذهب معروف عند العرب لأنهم اتبعوا المد الدعاء وعند الاستعانة وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا اله الا الله اشعاراً بما ذكرناه ونما يدل على ذلك ما روي في الحديث عن ابن عمر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله ومد به أصوته أسكبه الله تعالى دار الجلال سمي من نفسه فقال ذو الجلال والاكرام وورقه المظاري وجهه * وفي الحديث عن أنس من قال لا اله الا الله ودها هدمته أربعة آلاف ذنب قال الناطم

ما بعده عنده وأما في الثاني (فالسكافي) سمي به للاكتفاء بلوقف عليه والابتداء بما بعده كالتمام (و) إن كان فيه تعلق بما بعده (لفظاً) ومعنى (فامنعن) الابتداء بما بعده (الارؤس الآتي جوز) أي يجوز الابتداء بما بعده ولو ردد السنة بالوقف على العالمين والابتداء بالرحن الرحيم ولان رؤس الآتي فواصل بمنزلة فواصل السجع والقوافي وأما الوقف على ما فيه التعلق المذكور (فالحسن) سمي به لحسن الوقف عليه والمراد بالتعلق المعنوي أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى لا الأعراب كالإخبار عن حال الكافر بن أو حال المؤمنين أو تمام قصة وباللفظي أن يتعلق به من حيث الأعراب ككونه صفة له أو معطوفاً عليه فمثال الوقف التام وإياك نستعين

في النشر وكذا الحديدين ضيعان إلا أنه يعمل بهما في فضائل الاعمال أقول وعلى تقدير صحة وجواز الهمل
بروایت ليس فيه الاتية لذهب القائل عدل المفضل ولا يلزم منه أن يكون مدمرجها لمن يجوز قصر المفضل
ولهذا ما عرج عليه الشامي وجهه والقراء وانما هو من طريق المصنف وكذا ما جلع من مد المبالغة للنقي في
نحو لا ريب التي للبرية من حجة فانه لا يصح من طريق الشاطبية وعامة أهل القراءة بل هي رواية شاذة عند
أهل الرواية (وبعد تجويدك للحروف) بالاشباع أي وبعد معرفة تحسين الحروف مفردة ومرتبعة
وهي موصولة وموقوفة وتعمينا أولى من تخصيص المصري لها بحروف الهجاء واستراضه على ابن المصنف في
تفسيره ياها بالكلمات فانه عدول عن الظاهر (لا بد من معرفة الوقوف) أي لا بدك من معرفة أماكن
الوقوف (والابتداء هي تقسيم الى) بحذف همزة ال وكسر لامه لانتقاله وبسكون هاء وهي الراجعة الى
الوقوف وتقسيم بصيغة المجهول مخفيا وفي نسخة تضبط بكسرها وهي وسكون يائها وتقسيم بتشديد سينها
والظاهر أنه غير وزون الإبقاء للابتداء (تام وكاف حسن تطعلا) بضم الصاد تمييزا كما اختاره الروي
وبفتحها جلة مستأنفة كما أشار إليه ابن المصنف بقوله أي تبين تقسيم الوقوف فألفه للإطلاق وخفف ميم
تام ضرورة وفي نسخة وهي تقسم اذن ثلاثة تام وكاف وحسن فمضى اذن أي حيثئذ فهو طرف لتقسيم كما
صرح به الروي وقال الشيخ زكريا وتبعه المصري زائدة وفيه أن اذا الزائدة لا تكون منونة ونصب
ثلاثة على المفعولية من تقسم وحذف الى دلالة الحال عليها وقوله تام مخفف خبر مبتدأ محذوف هو هي
وكاف بكسر الفاء معنونة وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة كاعراب فاض مرفوعا وحسن بالسكون
وقفا وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهرى قال ابن المصنف الوقوف جمع وقف وجمعها
باعتبار تنوعها يعني في محل واحد من الاسكان والروم والاشمام وروحدة الابتداء لانه غير متوحد أي كذلك
والاظهر أن الوقوف مصدر كالابتداء ففي القاموس وقف يقف وقفا دام قائما والموقف محل الوقوف
ولا يبعد أن يقدر مضافا فيقال معرفة مواضع الوقوف ومحال الابتداء فالمعنى معرفة المواضع والمبادئ أو
براديهما المعنى المصدري أي معرفة كيفية الوقوف والابتداء ثم قال ابن المصنف والوقف عن الشيء
ترك الاتيان به ولها داسمي في الاصطلاح وقفا لانه وقف عن الحركة أي تركها وفيه أن هذا الحد غير جامع
لانه لم يشمل الكلمة التي يكون آخرها ساكنا أصلها كام يلد وان وفي ونحوها فالاولى أن يقال لانه وقف
على الكلمة ولم يتعدا (وهي لما تم فان لم يوجد) بالاشباع (تعلق أو كان معنى فابتدى) أي وهذه المواضع
المدكورة انما تكون لما تم معناه لا لما اكمل مبناه * والحاصل أن هذه الوقوف للفظ تام الكلام عليه من
حصول ركني الجملة من المسند والمُسند اليه ثم يقسم ذلك التمام الى مافصله في مقام المرام بقوله فان لم يوجد
لما تم من الكلام تعلق بما بعده لا مبني ولا معني أو يوجد له تعلق به معني لا مبني فابتدى أنت بما بعده في
القسمين المذكورين اذا وقفت على ما قبله في المصنفين المسطورين فقوله ابتدى عطف على مقدر أي وقف
حينئذ على ما تم فابتدى بما بعده قال الروي هو أمر حذف الهمزة من آخره وأشبع الدال للوزن وفيه أنه
لا وجه لحذفها مجازا فالصواب أنه ابدال الهمزة الساكنة على قاعدة حجة وهشام وقفا فينبغي أن يكتب بالياء
بعد الدال ليكون دالا على الاعلال

* (فالتام فالكافي ولقفا فامنن * الارؤس الآتي جورا لحسن) *

الفاء الاول للتفصيل أو للتفريع وما بعدهما الترتيب في التوزيع وفيه لف ونشر مرتب في الصيغ وتقدير
الكلام وقل أما الوقف على الاول منهما فالتام سمي به لتمام المبنى وانقطاع ما بعده عنه في المعنى وأما الوقف على
الثاني فالكافي وسمي به لاد كفاء في الوقف عليه والابتداء بما بعده كالتمام واللفظ اعطف على معنى في البيت
السابق أي وان كان فيه تعلق بما بعده لفظا ومعنى لانه يلزم من اللفظ تعلق المعنى بخلاف عكس المبنى كما سياتي
في تحقيق التعاق وقوله فامنن بالنون الساكنة المحذوفة دخات على الامر للتأكيذ والفاء لانه جواب للشرط

وأولئك هم المفلحون
وأكثر ما يوجد في الفواصل
ورؤس الآتي وقد يوجد
قبل الفاصلة نحو وجهوا
أعزة أهلها أذلة اذ قوله
أذلة هو آخر كلام بلقيس
وكذلك يفعلون هو رؤس
الآية وقد يوجد بعد
انقضائها نحو وأنكم
لترون عليهم مصحين
وباليل أذ رأس الآية
مصحين وتعلم الكلام قوله
وباليل لانه معطوف على
المعنى أي بالصبح وبالليل
وكذا عليها يتكئون وزخرفا
فان رأس الآية يتكئون
وتعلم الكلام زخرفا لانه
معطوفا على سقفوا مثال
الكافي لا ريب فيه ومما
رذقناهم ينفقون ومثال
الحسن الحمد لله فالوقف عليه
حسن لان المعنى مفهوم ولا
يحسن الابتداء بما بعده
لكونه تابع لما قبله وليس
رأس آية (وغیر ما تم) معناه

المفسر والمعنى فامنع الابتداء حيث بدأ بما بعده بل ابتدئ بما قبله الرأس الآتي التي فيها التعلق اللفظي يجوز
الابتداء بما بعده فالجواب في الحديث بالوقوف على العالمين والابتداء بالرأس لأن رأس الآية عزلة فواصل
المصحح في التثنية في مرتبة القوافي بالشعر من حيث انها محال التوقف وقوله فالحسن فالله بناء على أنه
جواب ان المقدرة أي وان كان التعلق لفظا فوقفه الحسن أو فاسم وقفه الحسن فاذا عرفت ذلك فاعلم أن
الوقف على ما فيه التعلق اللفظي مطلقا سمي بالحسن لحسن الوقف عليه وان كان تفصيل في الابتداء بما بعده
فقوله الحمد مثلا لفظا غير تام فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة أو ما الحمد لله فوقه حسن لكن لا يحسن
الابتداء بما بعده فلا بد أن يعيد ما قبله كاه أو يعضد أو يارب العالمين فوقه حسن أيضا لكن يحسن الابتداء بما
بعده لسكونه من رؤس الآية على خلاف في أن الوقف على مثله أولى أو وصله بما بعده من أصله أعلى وسيجيء
تحقيقه وكذلك الكلام على الرحيم وأما الوقف على مالك يوم الدين فكاف وكذا على نستعين فلا خلاف أن
الوقف عليه سما هو الأولى قال ابن المصنف والوقف التام عند تمام القصص وأكثر ما يكون موجودا في
الفواصل ورؤس الآية كقوله تعالى وأولئك هم المفلحون زاد الشيخزكريا وإياك نستعين وفيه بحث والله
هو المعين وقد وجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى وجعلوا أمة أهلها آذلة قال ابن المصنف وهذا الوقف
تام لانه انقضاء كلام بلقيس وهو ليس رأس آية اه يعني قوله تعالى وكذلك يفعلون ابتداء كلام من الله
شهادة على ما ذكره وفيه أنه تعلقا معنويا فلا يكون وقفه تاما بل كافيا وقال بعض المفسرين ان قوله
وكذلك يفعلون أيضا من كلامها تأكيدها لما قبلها فالوقف على آذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال انه كاف
أي لان ما بعده من جملة مقولها فله تعاقب معنوي بما قبله ثم قال وقد وجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله
تعالى وأنكم لترون عليهم مصبحين وبالليل لانه معطوف على المعنى أي في الصبح والليل يعني فيهما وفيه البحث
السابق اذ من جملة التعلق المعنوي قوله أفلا تعقلون فهو وقف تام وما قبله كاف ثم قال وأما التعلق من جهة
المعنى دون اللفظ فتحقق قوله حرمت عليكم أمهاتكم والابتداء بما بعده ذلك في الآية كلها وفيه أن الظاهر ان
ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعاقب لفظي فهو من قبيل الوقف الحسن ثم قال وكذلك القطع على الفواصل
في سورة الجن والمدثر والنكوير والانفطار والانشقاق وما أشبهه وفيه أن رؤس آية هذه السور المختلفة
الصور وفي بعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن عند من له المام بالمباني العربية والمعاني التفسيرية خصوصا
في فواصل سورة الجن فان أرباب الوقوف جعلوا الخلاف في جواز وقفها بناء على كسر الهمزة بعد الواو فيها
وتعيين الوصل على فتحها ثم قال وكذلك مثل الوقف على لا ريب فيه وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقوف
ينافيه فبعضهم وقف على لا ريب بناء على ان خبر لا محذوف لحذفه كثير بلا شك وأن قوله فيه خبر مقدم
بقوله هدى للمتقين أي هداية وباعنة عناية للمؤمنين وبعضهم وقف على فيه بناء على انه خبر لا وان هدى
خبر مبتدأ محذوف تقديره هو هدى أو ذهابة وسمى بالمصدر للمبالغة ومثل هذا التركيب يسمى عند
أرباب الوقوف معانقة أو مراقبة بمعنى أنه اذا وقف على الأول يصل في الثاني أو بالعكس فلا يجوز وقفهما
ولا وصلهما وأمثال ذلك في القرآن مواضع جمعها بعضهم ثم اعلم أن الوقف على رؤس الآية سنة لما ذكره
ابن المصنف بروايته عن أبيه بسند متصل الى أم سلمة رضي الله تعالى عنها كان اذا قرأ قطع آية آية يقول بسم
الله الرحمن الرحيم ثم يوقف ثم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يوقف ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يوقف قال وله هذا
الحديث طرق كثيرة وهو أصل في هذا الباب أقول فظاهر هذا الحديث أن رؤس الآية يستحب الوقوف
عليها سواء وجدت تعاقب لفظي أم لا وهو الذي اختاره البيهقي وقال أبو عمرو وهو أحب الى لكنه خلاف
ما ذهب اليه أرباب الوقوف كالسجواني وصاحب الخلاصة وغيرهما من أن رؤس الآية وغيرها في حكم
واحد من جهة تعاقب ما بعده بما قبله وعدم تعلقه والذا جعلوا رخص لا ونحوه فوق الفواصل كما كتبوها فوق
غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤس الآية بخلاف ما سواها مما لا يكون علامة الوقوف فوقها

الوقف عليه (فبيع) كالوقف
على المضاف دون المضاف
اليه وعلى الرفع دون
مرفوعه وعلى الناصب
دون منصوبه وعلى الشرط
دون جوابه وعلى الموصوف
دون صفته اذ الم يتم معناه
بدونها وكذا على المعطوف
عليه دون المعطوف (وله)
أي لا تاري (الوقف) على
ذلك وفي نسخة يوقف أي
ولا جل فجع الوقف على ذلك
يوقف عليه (مضطرا) أي
أو غيره (و) لكن (يبدأ)
بما (قبله) أي من الكلمة
التي وقف عليها ليصل
الكلام ببعضه ببعض وأقبح
من الوقف على ما ذكر من
الامثلة الوقف على قوله
تعالى لقد سمع الله قول
الذين قالوا وعلى قوله
وقالت اليهود وانصاري
فان وقف عليهما مضطرا
فلا يتبدى بقوله ان الله
ففسير ولا بقوله نحن أبناء

وجاء الحديث الوارد على بيان الجواز وعلى تعليم الفواصل فإنه من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره صلى الله عليه وسلم بل فرقوا في رؤس الأسماء بحسب اختلاف القراء المقتضى لاختلاف الأعراب الموجب للتعليق وعدمه فوقفوا في سورة إبراهيم على قوله تعالى العزيز الجيد إذا قرأ النافع والشايع يرفع ما بعده ووسلوا على قراءة غيرهما بجره وأمثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الاعيان وقد ادعاني قراء العجم بهذا الشأن وأهمل أمر قراء العرب في هذا الزمان حتى ذكر مولانا نور الدين عبد الرحمن الجاهلي قدس سره السامى بطريق اللطافة أن قراء مصر والشام تركوا مراعاة الوقوف المكالم فكانت قضائهم لما ضيعوا أوقف كل مكان رفعوا أيضا وقوف القرآن هذا والتعلق اللفظي هو أن يكون ما بعده متعلقا بما قبله من جهة الأعراب كأن يكون صفة أو مفعول أو فاعل أو ما يشبه ذلك كالأما وما التعلق المعنوي فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلق الأعراب كالانحياز عن حال المؤمن في أول سورة البقرة مثلا فإنه لا يتم إلا إلى قوله المفلحون ثم أحوال الكافرين يتم عند قوله تعالى ولهم عذاب عظيم ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله والله على كل شيء قدير حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظا ولا معنى وقد ادعاني أبو عمر والداني برسالة مستقلة مستوعبة لأنواع الوقوف من التام والكافي والحسن في جميع السور وأما قول الأزهري والمختار أن التام والكافي حسن والحسن جائز وكذا حكم الابتداء فخرج عن اصطلاح القراء وتحقق العلماء ومبنى على عدم التمييز بين مراتب الوقوف والابتداء

(وغير ما تم فبيح وله * بوقف مضطرا ويبدأ قبله)

يبدأ بصيغة الجهرول وسكن همزة ضرورة ثم أبدل ألفا وقال الهمزة في يبدأ ساكنة على نية الوقوف كما في رواية قنبل بسبأ وضبط الروي بصيغة الفاعل حيث قال ويبدأ القاري لكه خلاف الظاهر للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقراءة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين يبدأ ووقف على ما فيه من نظام المرام وفي أصل ذكر الوقوف مضطرا نفع همزة أل للابتداء وقال التقدير للقاري الوقوف على ذلك وفي نسخة توقف أي ولاجل قبح الوقوف على ذلك توقف عليه مضطرا الخ وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر وهو كذلك في النسخ باعتبار الأكثر ومعنى البيت مجمل أي غير ما تم من الكلام قبح الوقوف عليه عند القراء الفقهاء حال الاختيار دون وقف الاختيار والانتظار والاضطرار فالمراد بالاضطرار أعم من الحقيقي والحكمي في الاعتبار وقوله مضطرا حال من الواقف بناء على نسخة الوقوف ومن الوقوف على نسخة توقف ولا يبعد أن يجعل المضطر مصدرا للاملة والاطهر أنه صفة مصدر محذوف أي توقف وقطاع مضطرا إلى وحصر وغيرهما لكن حيث ذنبه بدأ بما قبل موضع الوقوف من الكلمة التي وقف عليها وبيان تلخيصه بحسب تشبيهه أن الوقوف على الجد قبح وكذا على بسم الله كما صرح به ابن المصنف وأما ما سبق من المصري أن الوقوف على بسم الله قبح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام فخطأ قبح منه فإن الوقوف على كل من الجلالة والرحمن حسن لأنه مع متعلقه من الفعل أو الاسم المقدور كلام تام كوردي أحاديثه عليه السلام من الاكتفاء على بسم الله في ابتداء الطعام ونحوه من المواضع السكرام وانما قبح الوقوف على بسم الله لأنه لا يعلم لا شيء أضفته وكذا الوقوف على المضاف دون المضاف إليه والصلة دون الموصوف والرافع دون المرفوع والنائب دون المنصوب والمنصوب دون النائب وكذا الوقوف على المعطوف دون ما عطفته عليه وعلى أن وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى كان وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى فلتت وأخواتها دون منصوباتها وعلى صاحب الحال دونها وعلى المستثنى منه دون الاستثناء وعلى المفسر دون المفسر وعلى الذي وما من دون صلاتهن وعلى مولاتهن دون معولاتهن وعلى الفعل دون مصدره وعلى مصدره دون آتته وعلى حرف الاستفهام دون ما استفهم بهاعنه وعلى حروف الشروط دون الشروط وعلى الشروط دون الجزاء وعلى الأمر دون جوابه الآن يكون القاري مضطرا فإنه يجوز الوقوف حال اضطراره كقطعاع نفس ونحوه لكن

الله بل يتسدى بما وقف عليه فان لم يفعل فقد أخطأ (وليس في القرآن من) زائدة (وقف واجب) وفي نسخة لا يجب حتى إذا تركه القاري يأثم (ولا حرام) حتى إذا فعله يأثم (غير ماله سبب) لأن الوقوف والوصل لا يدلان على معني حتى يحتل بتركهما فإن كان له سبب يستدعي تحريره كأن قصد الوقوف على وما من الله وإنى كفرت ونحوهما من غير ضرورة حرم ومع عدم القصد فالأحسن أن يجنب الوقوف على ذلك للإيهام ويجوز رفع حرام عطا على محل وقف لانه اسم ليس وجه عطا على لفظه ومثله لفظة غير فان رفع رفعت وان جر جرت ويجوز نصبها حالا ولما كان القاري يحتاج في الوقوف إلى معرفة المقطوع والموصول بينهما بقوله (واعرف المقطوع

اذ وقف يتدبّر من الكلمة التي وقف عليها يعني اذا حسن الابتداء بها كذا ذكر المصنف وله معنى
 على ان التمام عند ما يحسن السكون عليه من الكلام واما على الظاهر المتبادر من كلام الناطق وتقسيمه
 الى انواع التعلق فبني التمام استيفاء الكلام المسند والمسنود اليه ثم يرد على ابن المصنف في اطلاق أمثله
 اذ وقع شيء منها في رؤس الآتي فانه ليس الوقف عليها بقبيح اجماعا وانما اختلفوا في الوجه الاولي وكذا يرد
 على قوله وعلى المعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه ان الوقف على قوله حرم عليكم أمهاتكم هو
 الكافي ويكفي دونه بأنه أراد عطفا المفرد كقوله والله ورسوله وكذا يرد على قوله وعلى الموصوف دون
 الصفة ما تقدم من حسن الوقف على بسم الله وكذا على الحمد لله ثم قال واعلم أن من الوقف القبيح الوقف على
 غير من غير المعصوب عليهم وعلى الله من الله الناس كما يفعله جهلة القراء ويستدلون برقم السجود ودوى على
 ما قبل هذه الكلمات لا أي لا وقف فليت شعري هل نهك عن الوقف على رؤس الآتي الذي هو سنة وأمرنا
 بالوقف على المضاف دون المضاف اليه من غير والله يعني وتختلف السنة وأئمة الوقوف في القراءة فتقف تارة
 بعد تمام الآتي وتارة قبلها لكون كتابة لا على رؤس الآتي وأما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من
 ليس له الرواية ان الوقف على أعمت عليهم غير جائز بل حرام وكفر وأمثال ذلك فهذا نقل باطل ليس فيه
 وجه طائل وكذا ما ذكره بعضهم من أن الوقف على والسماء ذات الرجوع مبطل للصلاة وكفر في خارجها
 تعمدان أقبح الروايات لأنه يخالف لاجماع أرباب القراءات وقواعدهم المأخوذة من الأصول العربية
 لاسيما وقد وردت الأحاديث النبوية بخصوص رؤس الآتي القرآنية ثم قال وأقبح من هذا الوقف على قوله
 لقد سمع الله قول الذين قالوا القدر كثر الذين قالوا وقالت اليهود وقالت النصارى وفاعبدون وقالوا ومن أمركم
 ليقولون وهم مهتدون ومالي ومن يقل منهم ومن الخاسرين فبعت الآن قالوا أبعث والابتداء بقوله تعالى
 ان الله فقير وان الله هو المسيح بن مريم ويد الله مغلوله والمسيح ابن الله واتخذ الله وولده الله ولا أعبد الذي
 فطرني واني الله من دونه والله غرابا والله بشر الا أن المعنى يختل بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله قلت أما الابتداء
 في المثالين الآخرين فانه يشبهه على العوام حيث لا يميزون بين المصوب والمرفوع في حكم الكلام ونظام
 المرام وأما في سائر الأمثلة فالوقف ليس بقبيح فضلا عن أن يكون أقبح وأما القبيح في غاية القبح هو الابتداء
 بما بعده لما يتلوه على الابتداء من توهم الانشاء وسبأ في تحقيق أساس ذلك البناء من هذا القبيل الوقف
 على بحول يا أيها الكافرون لا والابتداء بقوله أعبد ما تعبدون ثم قال ومثله في القبح الوقف على قوله مبهت
 الذي كفر والله ولدين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله وان الله لا يستحي وان الله لا يهدي ولا يبعث
 الله وشيئا لان المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده أقول وأما قال ومثله وصله عما قبله لان الوقف على هذه
 المواضع قبيح جدا لما يترتب عليه من قبح العطف أو ترك المفعول وأما الابتداء بما بعده فليس بقبيح بخلاف
 الأمثلة التي قبله فقوله ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع الى ما قبله ويوصل الكلام ببعضه
 ببعض فان لم يفعل أثم انما يستقيم في الأمثلة الأولى وأما في الأمثلة الثانية فينبغي أن يعود بالعود أجد ثم قال
 وكان ذلك أي الابتداء في القسم الأول والوقف في الثاني من الخطأ العظيم الذي لو تعمده منه من طرأ بذلك
 عن دين الاسلام لكون اعتقاد ذلك افتراء على الله عز وجل وجهل به سبحانه أقول وأما قول قاضيان من
 علماء الحنفية في تناوؤا وان غير المعنى تعبرا فاحشاً بأن قرأ أعيا يخشى الله من عباده علماء يرفع الهاء
 ونصب العلماء وقرأ ان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وما أشبه ذلك مما لو تعمده به يكفر
 واذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين فسهو صدر عنهم الغفلة عن معرفة قراءة الشاذة ووجوه
 القواعد العربية اذ نصب العلماء روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى امام الفقهاء ووجه بأن يخشى المعنى
 معظم على قاعدة التجريد فان الخشية تخوف مقرن بالتعظيم ووجه كسر رسوله المقروء في الشواذ أيضا
 بأن واو القسم أوجه للجواز كما ذكره صاحب الكشاف ثم قال وان وصل في غير موضعه وفصل في غير

وموصول) بزيادة اللام
 للتأكيد (و) أعرف (ناه)
 التأكيد الشئ تكتب تاء
 بجرورة لاهاء مربوطه كما أن
 ذلك موجود (في مصنف
 الامام) عثمان بن عفان
 رضي الله تعالى عنه الذي
 اتخذ لنفسه (فيما قد أنى)
 رسمه فيه ثم بين المواضع التي
 يحتاج القارئ في الوقف الى
 معرفتها من ذلك فقال
 (فانقطع بعشر كلمات) يعني
 فاقطع كلمة أن الناصبة
 للاسم أو للفعل بان ترسمها
 مقطوعة عن النافية في
 عشرة مواضع وهي (ان
 لا مع ملجأ) في التوبة (و)
 أن لا (لا اله الا هو
 يهود (و) أن لا تعبدوا)
 الشيطان في (يس) وأن
 لا تعبدوا الا الله (ثاني
 هود) بخلافه في أولها فانه
 موصول وأب (لا يشركن)
 بالله شيئا في الممتحنة وأن
 لا (تشركن) بي شيئا في الحج

موضعه فان لم يتغير المعنى تغيرا فاحشاً بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء فقرأت الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بأولئك هم خير البرية أو فصل بين الصلوة والموصوف نحو ان قرأ انه كان عبداً ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فمثل هذا لا يحسن ولا يفسد صلته لانه لا توضع الفصل والوصل لا يعرفها الا العلماء وان تغير المعنى تغيرا فاحشاً نحو ان يقرأ الله لا اله الا الله ثم يتدبر بقوله الا الله او قرأ وقالت اليهود ويقتل ثم يتدبر بقوله عزير ابن الله ونحو ذلك فالعامة العلماء لا تفسد صلته وقال بعضهم تفسد اه وفي الخلاصة لو وقف على قوله وقالت اليهود ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله لا تفسد صلته بالاجماع (أقول) ولعل وجهه ما روى عن عبد الله بن المبارك وأبي حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وغيرهم من ان عدم فساد صلته من ضرورة سبق اللسان ثم قال في الخلاصة ولو لم يقف عند قوله انهم أصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد لكنه قبيح اه ولا يخفى أن أرباب الوقوف جعلوا الميم الذي هو علامة الوقف الا لزم على قوله أصحاب النار لأن في ومله ايهام ان يكون ما بعده صلته لما قبله وهو بغير المعنى تغيرا فاحشاً لان قصد ذلك المعنى يكون كفرا وبهذا التقرير وما سبق به من التحرير تبين معنى قول الناطم التحرير (وليس في القرآن من وقف وجب) وفي نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة للمبالغة في النفي فيجوز وصل الكلمات من أولها الى آخرها في القرآن العظيم ولا يكون فاعله تارك الواجب عليه بمعنى أنه يأثم بترك الوقف لديه وانما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي ويستحب له بالزوم العرفي مراعاة الوقوف القرآن في ما ورد أن عليا كرم الله وجهه سئل عن قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فقال ترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف وما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لقد عينا براهمة من دهرنا وان أحدنا لبوئى الايمان قبل القرآن وتزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها وما ينبغي أن يوقف عندهم منها قال الناطم في كلامه على رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفة وفي كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما برهان على أن تعلمه اجماع من الصحابة رضي الله عنهم ومصحح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح قال ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدا الا بعدم معرفة الوقوف والابتداء وقال الامام أبو زرارة كريا الوقوف في الصدر الاول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء والائمة الفضلاء المطلوب فيما سلف من الأصناف واردة في الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة ففي الصحيحين ان أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف الحديث وروى أن رجلا أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد أحدهما وقال من يماح الله ورسوله فقد رشده ومن يحسنهم ما ووقف فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم شمس الخطيب أنت قال بعضهم انما قال ذلك ليقع لفظا وكان حقه أن يقف على رشد أو على غوى أو يصل الجميع فانظر كيف كره في الخطا وان كان مراده الحسب لا الشر اه ولا يخفى أن قوله وما ينبغي أن يوقف عندهم منها لا يبعد أن يراد به الآيات المتشابهة في معناها فليس في الحديث الثاني نص على الوقف المصطلح عليه (ولا حرام غير ما له سبب) يجوز رفع حرام على أنه معطوف على محل من وقف لانه اسم ليس وجهه للعطف على لفظه كإثري بالوجهين في قوله تعالى هل من خالق غير الله وقوله سبحانه ما لكم من اله غير الله لكن الجمهور بالرفع وأما غيره في البيت فتابع لحرام في اعراييه وجوز نصبه حالا ويمكن نصبه على الاستثناء أيضا وحاصل معنى البيت بكلامه انه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه ولا وقف حرام يأثم بوقفه لانهم لا بدلان على معنى فيجوز بذهاب ما الا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه وموجب يقتضي تأنيبه كأن يقصد الوقف على ما من اله واني كفرت ونحوهما كما سبق من غير ضرورة اذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه واذ لم يقصد فلا يحرم عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه وأما غير الواقفين على معناه في الامر سنة عليهم اذ لا يتصور القصد لديهم لكن الاحسن مع عدم القصد أن يتجنب الوقف على مثل ذلك مطلقا لايهام على خلاف المرام لاسيما اذا كان

وأن لا (يدخله) بها اليوم في
أن وأن لا (تعالوا على) الله
في المدح (أن لا يقولوا)
على الله الا الحق وأن
(لا أقول) على الله الا الحق
كلاهما في الاعراف وما
عدا العشرة فتعوا لا تعبدوا
الا الله اني لكم والا يرجع
اليهم قولوا لا تزرزوا زرة
وزر أخرى موصول لا ترسم
فيه النون واقطع (انما)
في قوله تعالى وانما ترينك
بعض الذي نعدهم (بالرعد)
وما عداه نحو واما ترينك
بيونس وغافر واما تخافن
بالانفصال واما ترين من
البشر أحد ابراهيم موصول
(و) أما (المفتوح) الهمة
(صل) ميم أم منها بالاسمية
نحو أما اشتملت عليه أرحام
الاشقيين في الانعام وأما
يشركون وأما اذا كنتم
كلهم ما في النمل (وعن
ماثوا) في الاعراف
(اقطعوا) وما عداه نحو عا

مستعيا في ذلك المقام ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اتفقوا على أن الخطأ أن كان في الأمر لا يفسد الصلاة مع القنوت كان مما اعتقده كقولنا أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الأعراب قال قاضيان وماتاه المتأخرون أو سمع وماتاه المتقدمون أحوط لأنه لو تعده يكون كقوله أو ما يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكاملا بكلام الناس الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا بما ليس بكفر فكيف وهو كقوله قال شارح المنية ولا يقاس مسئلة زلة القارئ بعضها بما ليس مذكورا عن الأئمة المتقدمين والمتأخرين على بعض مما هو مذکور الا يعلم كامل في اللغة وهو العربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما اعتقده كقوله وما هو متفسر فاحش أو غير فاحش ثم قال وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بأن أراد أن يقول الحمد لله فقال آل فانقطع نفسه أنسى الباقي ثم تذكر فقال الحمد لله أول يتسذكر فترك الباقي وانتقل الى كلمة أخرى ففسد كان الشيخ الامام شمس الأئمة الخواص يفتي بالفساد في مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا لا يفسد لعدم البلوى في انقطاع النفس والنسيان أقول وفيه بحث لأن المثال المذكور لا يصلح أن يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه الحقيقة فان لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال امتزاجها بعد دخولها بعد كلمة واحدة ولا يستحسن قطعها عما بعدهما وكذا فصل ما بعدهما عنه لان اتصالهما مما فاق المثال الا لثقتي فيما نحن فيه أن يقول الحمد لله بأن يعقف على الميم وابتداء بالذال فتأمل في تحقيق تصور المثال قال وأما الوقف في غيره وموضع والابتداء في غيره وموضع فلا يوجب ذلك فساد الصلاة أيضا لعدم البلوى بانقطاع النفس وحصول النسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام وانتفاء القصد المذموم بالنسبة الى الخواص عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسد ان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو أن يقرأ آله ووقف وابتداء بقوله الآله وهذا مثال الوقف أو قرأ أو لقد وصينا الذين أو قوال الكتاب من قبلكم ووقف وابتداء بقوله وإياكم أن اتقوا الله أو قرأ يخرجون الرسول وابتداء بقوله وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم وأمثال ذلك مما تقدم فالصحيح عدم الفساد في ذلك والله أعلم ثم قال ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة أخرى بأن قرأ أياك نعبد وإياك نستعين فوصل كاف أياك بالنون أو قرأ أنا أعطيناك الكوثر وما أشبه ذلك فان صلته لا تفسد على قول العامة من العلماء قال قاضيان وان تعمد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لأن من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الأولى بالثانية قال في فتاوى اللجنة المصلى اذا وصل في الفاتحة أياك نعبد وإياك نستعين لا ينبغي أن يعقف على أياك ثم يقول نعبدك أو الأولى والاصح أن يصل أياك نعبد وإياك نستعين قال صاحب المنية وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلته والظاهر أن مراد هذا القائل إنما هو عند السكت على إياها ونحوها والا فلا ينبغي له أقل أن يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم هذا وبعض المشايخ قد قالوا قالوا ان علم القارئ أن القرآن كيف هو أي علم أن الكاف من الكلمة الأولى لا من الثانية لأنه جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلته وان كان في اعتقاده أن القرآن كذلك أي ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية تفسد صلته لان ما قرأ ليس بقرآن نظر الى ما أراد والصحيح قول العامة لان هذه كلها تكلمات باردة واذا اتسق اللفظ فلا عبرة بالارادة أقول وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القرآن في سورة الفاتحة للشيطان كدامن الاسماء في مثل هذه التراكيب من البناء فطافحش واطلاق فيج ثم سكتهم عن نحو دال الحمد وكاف أياك وأمثالها عاظم صريح ثم اعلم أن الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن النفس والسكت قطع الصوت زمانا أقصر من زمن التنفس ثم الوقف اختياري وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب في جهاته واضطراري وهو ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته واختياري وهو ما يفرضه الاستاذ بقوله كيف تعقف على هذا اللفظ به ليعلم مهارته في وجوه فراغته وانتظاره وهو أن يعقف على كلمة ليعطف عليها غير حاجين جملة لاختلاف رواياته ثم اعلم أن الوقف قد يكون كافيا على أعراب ونحوه وغير كاف على آخر نحو قوله تعالى وما به لم تأويله الآله فانه كاف على أن ما بعده مستأنف وهو قول ابن عباس وعائشة

يقولون وعما يشركون
وعم يتسألون وعما قليل
موصول (اقطعوا من ما)
ملكتم أيمانكم (بروم)
أي بسورة الروم (والنساء)
وأنفقوا من ما رزقناكم
بالمناقض لكن (خلف)
ما في (المناقض) ثبت في
بعض المصاحف مقطوع
وفي بعضها موصول ووجه
القطع فيه وفيما يأتي مما
اختلف فيه كون الأصل
انفصال إحدى الكلمتين
عن الأخرى ووجه الوصل
التقوية وقصد الامتزاج
وفي نسخة بدل مما بروم
والنساء مما ملك بروم النساء
(أم من أسسا) بالالف
الاطلاق أي واقطعوا أم
من قوله أم من أسس بنيانه
بالتوبة ومن قوله أم من
يأتي آمناني (فصلت) ومن
قوله أم من يكون عليهم
وكهلا في (النساء) ومن
قوله أم من (تحاقما في الذبح)

وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم ومذهب أبي حنيفة وأهل العلم وذهب إليه الفراء والاختش وأبو حاتم وغيرهم قال غررة والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون آمنا به وعند غيرهم الوقف كاف على والراسخون في العلم فأنه عندهم محطوف عليه وهو رواية من ابن عباس واختاره ابن الحاجب ومن تبعه والمعمد هو الأول وعند أرباب الوقوف هو المعول ولذا رزوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالجره للإيماء إلى أن الوصول هو معنى فيه خلل من حيث الاعتقاد وأما جعل المصري الوقف على الجلالة تاما فغير تام لأن ما بعده له تعلق معنوي بما قبله بل عند المحققين من أرباب التفسير إثبات تعلق المعنى في جميع الآيات ولو ما بين القصص وبين الصور من سائر السكيمات * والحاصل أن الناطم جعل الوقوف على ثلاث مراتب تبعاً لآبي عمر والداني وأما السجائوندي وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافي لكنه جعلهما على مراتب من وقف مطلق ورمزه الطامخيت لم يجوز فيه الوصول ومن وقف جائز وهو صلة والأولى وقف ورمزه الجيم ومن وقف يجوز وصله أولى ورمزه الزاي وجعل لطول الكلام وقفا سماه من خصا ورمزه الصاد وجعل بعض أنواع المطلق وقفا لازماً ورمزه الميم وذلك لما كان في وصله حصول خلل في المعنى نحو قوله تعالى وما هم بمؤمنين يخادعون الله فان حال الوصول قد يتوهم أن قوله يخادعون قيد للنفي لكونه وصفاً وأحالا والصواب أنه استئناف ونحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم إن العزة لله وأنا تعلم ما يسرون فان وصله وهم أن القول هو ما بعده وليس كذلك بل القول مقدر أي فينا أوفيك أوفي كتابنا ثم الجلة استئناف معالة للنفي الحزن وتسليته صلى الله عليه وسلم وتهديد لهم وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة فتحوقله تعالى يحاسبكم به الله وقف كاف على قراءة من رفع فيعذب ويغفر ووقف حسن لمن يجزئهما لكن لا يستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده وقس على هذا ما وقع في القرآن مثله وقد جاء في سؤال عن بعض فضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالى والى عاد أخاهم هوذا وبين قوله سبحانه والى ثمود أخاهم ما لحاح حيث جعل رزق الوقف على الأول مطلقاً وعلى الثاني لازماً مع أن ما بعدهما قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من الله غيرة بلا تفاوت في الموضوعين فقلت لأن الأول علم جامد لا يصلح أن ما بعده وهو قوله قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من الله غيرة وصفه بخلاف الثاني فانه علم مشتق وتنع في صورة النكرة فقد يتوهم أن ما بعده نعت له ومن تحقيق أرباب هذا الفن وتدقيق نظارهم في التعبير وكال هذا أنهم في علم التفسير أن السجائوندي جعل رزق الوقف على قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال رب السموات والارض وما بينهما ورب المشرق والمغرب وما بينهما ما طلقا وعلى قوله سبحانه وتعالى في النحان رب السموات والارض وما بينهما لازماً مع اتحاد ما بعدهما بقوله تعالى ان كنتم موقنين وقد جاد صاحب الخلاصة وجعل رزقهما مطلقاً من غير فرق بينهما بل اعترض على من ميز باختلاف رزقهما وأقول الصواب هو الأول لأن الوصول في الآية الأولى ليس هو معنى خلل في المعنى بخلاف الآية الثانية لأن ما قبلها مقابلة لخطاب النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال تعالى انا كاسر سائر رجة من ربك فلا وصل لربما يتوهم أن الخطاب في كنتم له صلى الله عليه وسلم على طريق التعظيم أولاً ولائته على جهة التغليب وقد عرفت هذه الدققة على مشايخي في الحرمين الشريفين أعني شيخ القراء بالمدينة السكينة ولانا المنفور أبي الحرم المدني وشيخ القراء بمكة الأئمة أساتذتنا المبرور سراج الدين عمر الشوافي أئمتي فاستحسننا ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق لهما على وجه التبيين وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في وقف اللازم والعوام يحسمون أنه واجب ووصله حرام وينظرون أنه مقيد بما ذكره الناطم من سبب قصد المخالف المرام وقد صنعت كتب في الوقوف القراءاتية بعضها مذكراً ببيان أعراب المباني وأعراب المعاني والمصاحف المحسنة المقررة على قراء الجهم مرهورة في مشتبهات المثاني فان قلت ما وجه أرباب الوقوف أنهم كتبوا لآبي بعض المواضع ولم يستثنوا بعدم كتابة رزق الدال على نفي الوقف في أكثرها قلت لأن تلك المواضع كانت مظنة أنها محل وقف وانقطاع لها عما بعدهما فنهوا على خلاف

أي الصفات سميت به لقوله تعالى وفديناه بذبح عظيم وما عدا ذلك نحو آمن لا يهدى وآمن خلق السموات والارض وآمن يجيب المضطر اذا دعاه موصل واقطعوا (حيث) من قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره في موضعي البقرة (و) اقطعوا (أن لم المفتوح) همزته حيث وقع نحو ذلك أن لم يكن ربك أبحسب أن لم يره أحدو (كسر انما) يعني واقطعوا انما المكسورة من قوله تعالى ان ما تودعون لا تفي (الانعام) ينقل حركة الهمزة إلى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل وما عداها نحو انما صنعوا كيد ساحر وانما تودعون لواقع موصل (و) اقطعوا أن ما (المفتوح) همزته من قوله تعالى وأن (ما يذعون) من دونه (معا)

ما يذهبون من طواهرها هذا وقد وقع اختلاف بين الكوفي والبصري في بعض رؤس الآتي بفصل من آية
الكوفي لب وعلامة خشمهم الهاء وعشرهم رأس العين أو حرف الياء من آية البصري تب وخشمهم خب
وعشرهم تب فقوله بسم الله الرحمن الرحيم في الفاتحة آية الكوفي وأتعت عليهم آية البصري مع الإجماع
على أن سورة الفاتحة سبع آيات وأما البصري في سائر السور فليست بآية اتفاقا وكذا ألم البقرة آية عند
الكوفي خلافا للبصري وتفصيل ذلك بطول ويضرب للملوك والعادل يكفيه الإشارة * ثم اعلم أنه قد يقع
الوقف كافيا على اعراب وحسنه على آخر نحو قوله تعالى هدى للمتقين فإنه ان جعلت الموصول بعده نعتا له
فالوقف حسن وان جعلته مفعولا أو منصوبا على القطع أو مبتدأ فوقه كاف وبجرائع هذه الملاحظات
في اعراب الآيات وسائر الكلمات يحصل الفهم والرواية ويتضح منهاج الهداية ومعراج الرواية قلنا في
التلاوة على وجه الغاية والنهاية وأما إذا لم يلاحظ اعراب والمعنى فقد يقع الوقف في خطأ المبني كما إذا
وقف على نحو قوله تعالى وان كانت واحدة فالحال النصف ولا يؤبره وكذا الوقف على لا تقر بوا الصلاة وكذا
على فويل للصابين وان كان رأس آية ولا يقاس هذا على نحو رب العالمين لما بينهما من الفرق الجلي
المعنوي وأما قول البصري الوقف على ختم الله قريحه والابتداء بالله أقبح فليس بصحيح لان الوقف على ختم الله
حسن الا أنه يبدأ بما قبله والابتداء بختم أحسن من الابتداء بالجلالة ثم قوله وقد يصح كون الوقف قبيحا
والابتداء به جيدا نحو قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا هذا فان الوقف على هذا اقبح لفصله بين المبتدأ والخبر
ولأنه يوهم أن الإشارة إلى مرقدنا وليس كذلك عند أئمة التفسير فليكن تنبيه حسن الا أن الاقبح منه وصل مرقدنا
فان وقفه عند أرباب الوقوف لازم لما سبق وان وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم واختار حفص
بن عاصم السكت على مرقدنا وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنى ولدفع توهم ذلك المبني ولان
هذا وما بعده مع ما قبله داخلان في أجزاء مقواهم فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم فتأمل فإنه موضع
تحقيق ويحل تدقيق كما اختار السكت أيضا على قوله في سورة الكهف ولم يجعل له عوجا وغيره جعل وقفه
مطلقا مع أنه من رؤس الآتي ويتبين لك وجه سكته وسبب العدول عن وقفه مما حكاه بعضهم من أنه سمع شيئا
بمعرب لتلميذه فبما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا فبما صفة عوجا قال فقالت له يا هذا كيف يكون العوج
قيما وترجت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجا وقفة لطيفة ففعلا هذا الوهم وانما قبحا حال
امان اسم محذوف هو وعامل أي أثره قبحا وامان الكتاب وجلة النبي معطوفة على الاقل ومعتضة على
الثاني على ما ذكره المظني (واعرف لمقطوع وموصول وتا) أي كن عارفا بها وعالما بمواضع اختلافها
وقدم المقطوع لانه الاصل الموضوع (في مصحف الامام فيما قد أتى) والمراد بالتأنيذ التأنيث التي
كتبت بالتاء المحروقة ووجهها على القياس أن تكتب بالتاء المربوطة فالجهو ويقفون عابها بالتاء متابعين لارسم
العثماني وبعضهم يقفون بالهاء كما فعله الشاطبي بناء على قواعد كتابة العربية فخرج بما قرنا نحو قوله
والمؤمنات فإنه لا خلاف فيهما رسمهما ووقفهما عند جميع القراء والمراد بمصحف الامام هو مصحف أمير المؤمنين
عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي اتخذ لنفسه يقرأ فيه كقوله الشجر ذكر يا وليس هو بخطه كما توهمه
بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد الدولة أراد الشارح اليمني حيث قال هو المراد بمصحف الامام في البيت ما كتبه
أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لنفسه على الخصوص اه وهو وهم اه اذ هو أمر يزيد بن ثابت
كاتب الوحي وغيره بأن يكتبوا المصاحف المتعددة وأرسلها إلى مواضع مختلفة واختار واحدا منها لنفسه
ولا هل المدينة وما بقي منها ثلثي والاطهر أن المراد بمصحف الامام جنسه الشامل لا اتخذه لنفسه في المدينة
ولما أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها ولا مائة طوع عز يدلتا كيد التعدي والتقوية وقصر
ناه كوقف بجزيرة وهو حجر وللعطاف على مثله فيما قبله وقد أبعد الشيخ ذكر يا حيث قطعه عما قبله وقال
واعرف تاء التأنيث الخ وكذا قول البصري انه يحتمل أن يكون بمعنى على والتقدير اعرف الوقف على

أي في الحج ولقسمان
(وخلف) بما في (الانفال)
بدرج الهمة (وتحل)
أي وفي الانفال والتحل من
قوله تعالى في الاول واعلموا
أنما غنمتم من شئ وقوله في
الثانية انما عند الله هو خير
اكرم (وقعا) بالف الاطلاق
وما عداهما نحو فاعلموا
أنما على رسولنا البلاغ
المبين موصول (و) اقطعوا
لام وآناكم من (كل
ما سألتهموه) بآبراهيم
(واختاف) في قطع كلما
(ردوا) إلى الفتنة بالنساء
وكلمة دخلت أمة بالاعراف
وكلمة جاء أمة رسولاها
كذبوه بالمؤمنين وكلمة أتى
فيها فوج بالملك وما عدا ذلك
نحو أكلها جاء كرسول
وكلمة انضجت جلودهم وكلمة
أوقدوا نار العرب موصولة
وقد نبه الزجاجة على أن
كلما ان كانت ظرفا كتبت
موصولة أو شرطية طارئة

المقطوع والوصول ليس في محله لأن المراد ههنا معرفة المقطوع والوصول رسمها وانما يترتب عليه علم الوقف والوصل فرعا وأما قول ابن المصنف ومن تابعه الروي انما يعني في قوله تعالى ونفس المواز من القسم ليوم القيامة فليس في محله ولذا قال المصري ولا معنى لقول القائل وامر في مقطوع لكني أقول يمكن أن يقال التقدير واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتاء كائنه في مصحف الامام في ما قد وصل رسمه البنا من طريق علمائنا الاعلام والحاصل أنه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام ثم اعلم أن الناطم من جهة المرسوم وهو كثير صنف فيه كتاب المقنع لابي عمرو والداني ونظامه الشاطبي في الرائية وهي مشروحة مبسطة وانما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها من المانع المسطورة أما في المقطوع فانه يجوز الوقف على الكلمة الاولى وكذا الابتداء بالثانية بخلاف الموصول فانه لا يجوز فيه كلاهما وأما ما التائب فلما تقدم والله أعلم وبما يجب التنبيه عليه أنه سئل مالك رحمه الله هل تكتب المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال لا الا هي الكتابة الاولى وقال ابو عمرو والداني ولا يخالف في ذلك من علماء الامة وهذا معنى قول الشاطبي في الرائية وقال مالك القرآن يكتب بالـ كتاب الاول لا مستحدا سطر (فاقطع بعشر كلمات أن لا) ضبط بتنوين كلمات وضافتها والثاني يحتاج الى تقدير أي اقطع أن في عشر كلمات أن لا والا قول أسلس في المبني وأحسن في المعنى فان لا مفعول اقطع أو خبر مبتدأ محذوف تقديره هي أن لا حال كونهم مقارنة (مع ملجأ ولا اله الا) فالاول قوله تعالى في التوبة أن لا ملجأ من الله والثاني قوله في هود أن لا اله الا هو وفتح ملجأ على الحكاية ويجوز جوه متون على الاعراب أو للضرورة وفي نسخة ملجأ أول اله الا وهي أولى كالا يخفى قال ابن المصنف اتفقت المصاحف العثمانية على قطع نون أن الناصبة للفعل وان الناصبة للاسم عن لا النافية في عشرة مواضع اه وتبعه الشيخ زكريا والرومي أيضا والظاهر أن يقال نون المفتوحة الخفيفة عن لا النافية الداخلة على الاسم كالتقدم والناصب الداخلة على الفعل كما في قوله (وتعبدوا يس ثاني هود لا) أي وأن لا تعبدوا الشيطان الواقعة في سورة يس فنصب يس على الظرفية وكان حقه أن يقول وثاني هود بالنصب لحذف العاطف وسكن الياء ضرورة والمراد به قوله تعالى أن لا تعبدوا الا الله واحترز ثانيا عن أولها فانه موصول بلا خلاف ثم قوله لا متعلقة بقوله (يشركن تشرك يدخلن تعالوا) أي على لا يشركن بالله شيئا في الممتحنة وأن لا تشرك في شيئا في الحج وأن لا يدخلنها اليوم في ن وخفف نون يدخلن وقطعت عما بعده من ضميرها المتصل بهارسم الضرورة والوزن وأن لا تعالوا على الله في الدخان وبقيده على بالاع احترز ثانيا في سورة النمل ألا تعالوا على بتشديد الباء (أن لاية ولولا الا قول) أي أن لا يقولوا على الله الا الحق في الاعراف وأن لا أقول على الله الا الحق فيها أيضا في أول السورة وأخر الضرورة ولا أقول عطف على لا يقولوا بحذف العاطف لأن حذف ضرورة كما توهم المصري وقال الروي قوله أن لا يقولوا عطف على ما سبق وكرر أن لا ههنا طول العهد وقوله لا أقول عطف على أن لا يقولوا بحسب المعنى فتقديره أن لا أقول وانما ذكر لا وحذف ان للوزن لكن جعل لا أقول منصوبا ليدل على تقدير أن اه ولا يخفى أن لا معنى لطول العهد أصلا في ذكر ان لافانه على أمه وصلا وفصلا والصواب ما قد مناه من أن لا أقول عطف على لا يقولوا كما هو صحيح المبني فلا يحتاج عطفه على أن لا يقولوا بحسب المعنى وبهذا تمت العشرة والمفهوم من افادة الحصر أن كلما جاء أن لا من غيرها تكون موصولة اتفاقا نحو ألا يرجع اليهم قولا ولا تزرر وازرة وزر أخرى الا في سورة الانبياء من قوله أن لا اله الا أنت فانهم اختلغوا في قطعها ووصلها ويمكن ادراجها تحت عموم قوله سابقا ولا اله الا أو يقال لعل مختار الشيخ أنه موصول وقد ذهب الشيخ زكريا الى ظاهر كلام المصنف رحمه الله حيث قال وما عدا العشرة موصول نعم قال الليب والوصل أشهر ما لقطع هو الاولى فانه الاصل من انفصال احدي الكلمتين عن الاخرى ووجه الوصل هو التقوية وقصر الامتزاج وتنزيله منزلة المحذوف لان النون لما أدغمت بلاغمة فكأنها ذهبت بالكسبة لفظا فسهط رسمها فيجري عليها حكم

فهي ان لم تحتل الظرفية كقوله تعالى وآنا لكم من كل ما سألتهم فقطوعة وان احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفا ففيها خلاف وان تعينت للظرفية فموصولة (كذا) اختلاف في قطع يس من قوله تعالى (قل بتسما) يأمركم به أيمانكم بالبقرة (والوصل صف) في بتسما (خلفتموني) بالاعراف (و) بتسما (اشترؤا) به أنفسهم بالبقرة وما عدا ههنا مقطوع وذلك في قوله تعالى ولبس ما كانوا يعملون ولبس ما شروا به أنفسهم بالبقرة وفي قوله ولبس ما كانوا يصنعون ولبس ما كانوا يفعلون ولبس ما قدمت لهم أنفسهم بالمائدة (في ما اقطع) أي واقطع في عن ما الموصولة في قوله تعالى قل لا أجد فيها

فون بجنة المدحمة من انهم لم ترسم فانهم السكالك اتصالهم اعدت كلمة واحدة واعتبرت تلك الحالة ثم المراد بالوصل وصل اعتباري وهو ان يوجد هنالك حذف حرف لا وصل ضروري لاستعماله اتصال الهمزة بالنون في الكتابة ثم قال (ان ما بالعدد والمفتوح صل ومن ما) أي وكذا اتفقوا أيضا على قطع ان الشرطية عن ما الموصولة في قوله تعالى واما ترى انك بعض الذي نعدهم بالره واتفقوا على وصل ميم أم بما الاسمية حيث جاءت نحو أما اشتملت عليه بالانعام واما يشركون واما إذا كنتم كلاما بالمثل لكن عبارة الناطم قاصرة عن ذلك لعدم تقدم أم هنالك وأما قول ابن المصنف في هذه الأمثلة انهم اتفقوا على وصل أن المفتوحة بما الاسمية فوهم لذكركم هذه الأمثلة في مقابلة ان المكسورة مع ما جاء في سائر السور من قوله تعالى فاما يا أيديكم مني هدى في البقرة واما تخافن بالانفال فاما ترى بنعريم واما ترى بنكبيونس وغافر فقوله والمفتوح وصل أراد به أما المفتوح الهمز ولو كان أصله أم لا انما وانما ذكره بعده استطرادا ولما بينهما من نسبة اللفظ اشتباها ذكرا المصري أنه قال في المقنع وقوله أما اشتملت هي في المصحف حرف واحد ومعناها أم الذي قلت وأطلق الناطم الحكم فيه ولم يقيد بموضع وهو الصواب لاتفاق المصاحف عليه وأنهم كلام المقنع تقيد بما اشتملت وليس كذلك أقول التخطئة خطأ فاحش على امام الكل في هذا الفن وانما نشأ هذا من قصور فهم القائل لان قوله أما اشتملت أول ما وقع في القرآن وقد بينه بتعليل الشامل له أو تعبيره حيث قال معناه أم شيء فكل الصيد في جوف الفرا فافهم بلا مترا واتفقت المصاحف أيضا على قطع عن عن ما الموصولة في قوله تعالى فلما عتوا عن مانهم واعنه في الاعراف واليه أشار بقوله (نموا اقطعوا من ما ملك روم النسا) ففي غير الاعراف تكون موصولة كقوله تعالى عما تعلمون ولئن لم ينتهوا عما يقولون وسبحانه وتعالى عما يشركون وعما يتساءلون وعما قيل هذا وقد ضبط روم بالرفع وبالنصب وهو الأول ليكون نصبه على نزاع الخافض وبؤيده ما في نسخة صحيحة وهي أصل الشيخ زكريا نحووا اقطعوا مما باروم والنساء والمعنى ان المصاحف اتفقت على قطع من الجارة عن ما الموصولة فعوم ما ملكك أي ما ملككم من شركاء بالروم فمن ما ملكك أي ما ملككم من ذبياتكم بالنساء وقد روم لا جل الوزن والخطاب في اقطعوا للقراء ولكتابة المصاحف ومفعوله عن مانهم وما بعد معطوف على ما قبله بحذف العاطف (خلف المناقضين أم من أسسا) بألف الاطلاق معروفا وبوجه ولا كما قرئ به ما في السبعة والاكثر على الأول أقول خلف ضبط بالرفع أي خلف ما في المناقضين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا وبالنصب على أنه ظرف لا قطع وابتنى بضمير مضاف أي مع خلف المناقضين والمعنى اختلف المصاحف في قطع وانفقوا مما رزقناكم في المناقضين بخلاف ما عدا هذه الثلاثة فانه موصول اتفاقا نحو مما رزقناهم ينفقون ومما رزقنا على عبدا وأما قوله من مال الله ومن ماعهم يشبهه فقطوع واعله فبده بقوله ملك لهذا وكذا الاختلاف في نحو ممن منع ومن ان ترى ونحو ذلك في ان من موصولة بمن الموصولة ثم قوله أم من أسسا معطوف على مفعول اقطعوا بحذف العاطف والجاء ما بينهما مترضة والمعنى أنهم اتفقوا على قطع أم عن من الاستفهامية في أم من أسس بنيانه في التوبة وأم من يأتي آمنا في فصلت وأم من يكون عابهم وكبلا بالنساء وأم من خلفنا في الذبح بكسر الهمزة وهو الصافات لقوله تعالى فيها وقد ينسأ بذيبح عظيم كما قال (فصلت النساء ذبح حيث ما) وقصر النساء ردة وكذا حذف العاطف فيهما وقد أعرب المصري حيث قال أبعاد المصنف في الدلالة بقوله وذبح ولو قال فصلت النساء خاتما حيث ما * لكان أقرب كما دلت عليه لعدم نظيره اه وغرابة تعبيره لا تخفى وأما قول الرومي ان النساء عطف على فصلت بحسب المعنى فلا معنى له اذ يصح من حيث المبني واتفقوا على وصل ما عدا الاربعة نحو آمن لا يهتدي وآمن خلق السموات وآمن يجب المضطر اذا دعاه فوجه الفصل كونه الاصل ووجه الوصل التقوية ووجه الخاف الجع ثم قوله حيث ما معطوف المحل على مفعول اقطعوا والمعنى أنهم اتفقوا على قطع حيث عن ماني موضعي البقرة ولم يأت غيرهما وهما قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وقوله وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره

(أوحى) الى محسر ماني
الانعام وفي قوله لمسكم في
ما (أفضتم) فيه في النور وفي
قوله فيما (اشتمت) أنفسهم
في الانبياء وفي (يبار) من
قوله تعالى ليسوا كمن
ما أنا كم (معا) أي بالمسادة
والانعام وفي (ثاني ذملن)
من قوله تعالى ما فعلن في
أنفسهن من معروف
بالبقرة وفي قوله ننشككم
فيها لا تعلمون في اذا
(وفعت) وفي قوله تعالى
في ما رزقناكم في (روم) أي
في الروم وفي قوله في ما هم
فيه يختلفون وفي ما كانوا
فيه يختلفون بالزمر والى
ذلك أشار بقوله (كلا
تنزيل) وفي قوله أتركون
فيما هاهنا آمنين في
(الشعرا) وهذه الأحدى
عشر متفق على قطعها وأما
الاخير فمختلف فيه فذكره
مع المتفق على قطعه سهو
(وغبر ذي) أي المواضع

لثلا وقد دل اطلاق التظلم على ارادة شعراؤها وفاقا للشاطبي في الرأية وقد نص المقتنع على موضع البقرة
و (أن لم المفتوح كسر ان ما) بثب المفتوح على أنه مفعول تقديره واقطعوا أن لم المفتوح همزته وهو
ان المصدرية عن لم الجازمة أينما وقعت لا تطلق حكمه نحو ذلك أن لم يكن ربك في الانعام أي حسب أن
لم يره أحد في البلد وقيد بالمفتوح احترازا عن المكسور فان بعضه مقطوع وبعضه موصول كما سيأتي
وكسر ان ما منصوب أيضا على المفعولية أي اقطعوا ان المكسورة عن ما الموصولة بالانعام فقط نحو ان
ما توعدون لا تن ولا هذا قال (لانعام والمفتوح يدعون معا) اعلال لانعام سبق في الاضراس وهو
منصوب على تزع الخافض والمفتوح منصوب أي اقطعوا أن ما المفتوح همزته من قوله تعالى وانما
يدعون من دونه هو الباطل في الحج وأن ما يدعون من دونه الباطل في لقمان على خلاف في خطابهما
وغيبتهما وهذا معني قوله مع أي في الموضعين جميعا وحذف تنوينه وقفا (وخلف الانفال) بالنقل (ونحل
وقفا) بألف الاطلاق نظرا الى افراد لفظ الحلف أو بألف التثنية نظرا الى وقوع الحلف في السورتين
والتقدير وخلف ما فيه ما وقع في رسوم المصاحف وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق لفاونشرا
مشوشا من أن المكسور والمفتوح مع ما * والحاصل انهم اختلفوا في وصل ان ما المكسورة وقطعه في قوله
تعالى ان ما عند الله هو خير لكم في النحل والوصل أثبت كفي الرأية والباقي موصول اتفاقا نحو انما صنعوا
كيد ساحرا نعوذون لصادق انما توعدون لواقع انما الله له واحد انما أنت منذر انما أنا نبشركم
وكذا اختلفوا في وصل انما المفتوح وقطعه في قوله واعلموا انما غنمتم من شيء بالانفال والوصل أثبت كافي
الرأية واتفقوا على وصل ما عداه نحو يوحى الى انما الحكم له واحد ان يوحى الى الانما أنا نذير مبين واعلموا انما
على رسولنا البلاغ المبين * ثم اعلم أن في كلامه ما لا يخفى من الابهام والابهام فانه أوهم أن كلامه من
مفتوحة وأبهم المكسورة مع أن في النحل ثمانية واضع غير هذه مكسورة قال بحرق وانما تعينت لكونها
اسمية وما عداها فعالية انما يابوكم اعلم سلطانه انما قولنا شيء اه وخطوه مما لا يخفى لان كلاما من المثاليين
الاخرين اسمية ولا يفيد وقوع الجمل الفعلية بعدها من قوله اذا أردناه ومن قوله يتولونه لا يتكاف لا يتخلو
من تعسف في الجملة نعم لو قال وما عداها عرقية لكان تفرقة منه خطية (وكل ما سألتموه واختلف) بكسر كل
على الحكاية والاهو منصوب على المفعولية أي اقطعوا لفظ كل عن ما في سألتموه في سورة ابراهيم
واختلف ارباب الرسوم في غيره فوقع الاختلاف في كل ما (ردوا كذا قل بشما والوصل صف) فكل ما
ردوا الى الفتنة بالنساء مختلف في فصله وقطعه وكذا وقع الاختلاف في كل ما دخلت أمة في الاعراف
وكل ما جاء أمة بالموثبين وكل ما ألقى بالملك كائن أو عمر والداني في المقتنع على الخلاف في هذه الثلاثة ففي
هذا فصور من الساطم للكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المصنف وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف الى هذه
الثلاثة وأما قول الروي وله سكنت عنها كفاء يذكروا احدا منها ولا شتما ما عداه عندهم فعذر بارد
وعن خطور انهم شارذ فظمت فقات شعرا

وجاءت وألقى دخلت * في وصلها وقطعها واختلفت

فما عدا الحسة اتفقوا على وصله نحو أفسك ما جاءكم رسول كذا نصحت كلما أو قدروا نار الحرب هذا ومن
المعلوم أن خطير لا يقاسان خط العروض وخط المصحف وانما يتبع الرسم تبعدا وتبركا واقتداء بالصحابة
الكرام كتابة أو قراءة وقد نبه الزجاج على أن كلما كان كذا نصحت موصولة أو شرطية طاعة فهي
ان لم تحتل الظرفية كقوله تعالى وآتاكم من كل ما سألتموه فمطوعة أي قطعا وان احتملها وعدمها
كالموضع المذكور آتاكم فيها خلاف وان تعينت لظرفية فموصولة قلت فكأنه أخذ هذه القاعدة
الذكر من رسم كذا المسطورة وأما ما عداها نحو كلما أضاء لهم فموصول ثم قال (كذا قل بشما) أي
بش ما يأمركم به إيمانكم بالبقرة مختلف أيضا في وصله وقطعه ثم حزم بقوله والوصل صف

الاحد عشر نحو فيما فعلان
في أنفسهن بالمعروف في
البقرة وفيما كنتم وفيما
أتم (صلا) أي صلاه
(فاينما كالنحل صل) أي
صل أينما في قوله تعالى
أينما تولوا فثم وجهه الله في
البقرة كالنحل أي كما صلاه
به في قوله تعالى أينما توجهه
لا يأت بخبر في النحل
(ومختلف) أي والاختلاف
في أينما كنتم تعبدون (في
الشعراو) أينما تفتوا في
(الاحزاب) أينما تكونوا
يدرككم الموت (في النساء
وصف) أي ذكره أهل
الرسم وما عدا الثلاثة نحو
فاستبقوا الخيبرات أس
ما تكونوا يأت بكم الله جميعا
وأن ما كنتم تدعون وأن
ما كنتم تشركون وأن
ما كانوا مقطوع (وصل
قال) يستجيبيوكم في
(هود) وما عداه نحو فان
لم تفعلوا وان لم ينتروا فان

(سلفتموني واشتروا في ما قطعنا) أي صف الوصل في به سماً خلفتموني من يعدي بالأعراف وبسما اشتروا به أنفسهم بالبقرة اتفاقاً ومفهوم كلامه أن ما عدا هذه الثلاثة مقطوع بالاختلاف وهو حيث ما وقع بسماً مقروناً باللام وهي خمسة ولبس ما اشتروا به أنفسهم بالبقرة لبس ما كانوا يعملون لبس ما كانوا يصنعون لبس ما كانوا يفعلون لبس ما قدمت لهم أنفسهم بالمائة أو مقروناً بالفاء وهي موضعان فلبس ما يشترون في موضع آل عمران فالجمهور سبعة لا ستة كما توهم المصري ثم قوله في ما قطعنا ابتداء كلام وأصله اقطعن قابت النون المحظوظة ألقاها الوقف بالضرورة الوزن كما ذكره اليميني وفيما مفعول مقدم والمعنى اقطع في عن ما الموصولة في أحد عشر موضعا كما بينا بقوله (أوحى أفضتم واشتبهت بيالومعا)

*(ثاني فعلن وقعت روم كلا * تنزيل شعراء وغيرها صلا) *

أي صلن أمر بالوصل مؤكداً بالنون المحظوظة المبدلة ألقاها الوقف أراد قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرم بالانعام وفيما أفضتم فيه بالنور وفي ما اشتبهت أنفسهم بالانبياء ولكن ليلوكم فيما آتاكم بالمائة ليلوكم فيما آتاكم آخر الانعام واليهما أشار بقوله معاني فعل احتراراً من أوله وهو قوله فيما عدا في أنفسهم بالمعروف ونشككم في ما لا تعلمون بالواقعة وهل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم بالروم ويحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزم وأشار بقوله كلا تنزيل إلى قوله تعالى أتركون في ما ههنا آمنين بالشعراء ثم الضمير في قوله وغيرها صلا راجع إلى سورة الشعراء لكونها أقرب مذكور ولأنه المطابق لكتب الرسم والموافق لما صرح الشاطبي في قوله وفي سوي الشعراء بالوصل بعضهم وفي نسخة وغير ذي صلا في أخرى وغيره صلا بالتدكير فهو راجع إلى لفظ الشعراء فإنه لا خلاف في قطعه وبخلاف ما عدا المذكورات فإنه لا خلاف في وصله سواء كان ما خبر به أو استتفهامية نحو فيما عدا في أنفسهم بالمعروف في أول البقرة كما فهم من قيد ثاني البقرة ونحو فيم كنتم وفيم أنتم وقوله تعالى ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون فحصل أن ما في سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به المصنف وسائر المذكورات قد اختلفوا في وصلها أو قطعها وانما حكم عليها بالقطع أولاً ثم جوز وصلها آخر استعارة بأن القطع هو الأول لأنه هو الأصل في رسم المبنى فقول خالد الأزهرى وأما آية كون فيما ههنا آمنين في الشعراء فهو من المختلف فيه فذكر مع المتفق عليه سهو منه خطأ فاحش صدر عنه حيث عكس القضية وأما قول ابن المصنف أي وغير هذه الاحدى عشر موضعاً صلا بلا خلاف في فهم منه أن المواضع الاحدى عشر كلها ليس فيها خلاف وليس كذلك لما تقدم ولما صرح أيضاً من أن قطع في عن ما الموصولة في عشرة مواضع بخلاف وفي موضع بالاختلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناطم لأنه لم يذكره صريحاً ولا إشارة اه فتبين لك أن ضمير غيرها إلى جميع المذكورات خطأ طاهر وترتب عليه فساد باهر وقد غفل عنه المصنف أيضاً وأما قول الروي وقد جزم الناطم في جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف في العشرة الأولى منها والجزم في الحادي عشر فقط اللهم إلا أن يرجع عنده جانب القطع فيها أيضاً فغلط منه وكأنه تبع خالد في نقله وقد ادب ابن المصنف في مرجع ضمير غيرها وأما الشيخزكر فقد استراح في هذا المقام واكتفى بتخصيل المرام حيث قال وهذه الاحدى عشر فيم اختلاف الاخير فتفق على قطعه لكن غفل عن موضع حله اذ قال وغير ذي أي المواضع الاحدى عشر فتدبر في قوله لا أي صلا غير صحيح لان مفعول صل غيرها وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخزكر في باقي هذا المحل وقد وقع في الوهل من جهة الحل ولهذا اعترض المصري عليه بقوله انه أجرى الخلاف في التي في الشعراء وجزم بالقطع في العشرة وهو يخالف لما في المقنع اه ولا يخفى أنه ليس بخالف المقنع لاعتبار أول كلامه ولا بالنسبة إلى آخر مراده فتأمل فانه موضع زال والله سبحانه هو الملهم بالصواب واليه المرجع والمآب

*(فأينما كالتحل صل ويختلف * في الشعراء الاحزاب والنساء وصف) *

لم يستحيوا لك مقطوع وصل نحو (ألن نجعل) أي ألن نجعل لكم موعداً بالكهف وألن (تجمع) عظامه في القيامة وما عداهما نحو ألن ينقلب الرسول وألن تقول الانس والجن وأن لن يقد عليه أحد مقطوع وصل (كيداً) من قوله لكيداً (تخزنوا) على ما فاتكم بال عمران ولكيداً (تأسوا على) ما فاتكم بالحديد في لكيداً يعلم من بعد علم شيأني (ح) أي في الحج ولكيداً يكون (عليك حرج) بالاحزاب وما عدا ذلك وهو لا يكون على المؤمنين حرج بالاحزاب وكيداً يكون دولة مقطوع (و) ثبت (قطعهم) عن في قوله تعالى ويصرفه عن من يشاء بالنور وعن (من تولي) عن ذكرنا في النجم وما عداها ما موصول ويوم في

بصفة المجهول أي صف الاختلاف في السور الثلاثة قال النبي وفي بعض النسخ تصفوا المعنى واحد أقول
وفيه أن المبني مختلف لأن الفعل اللازم لا يبنى مجهولا ثم قوله مختلف اسم فاعل والتقدير مختلفا بوجهه والربهم
مختلف وقوله وصف الجلة استثنائية وأغرب يعرق حيث قال ومختلف حال أي صف لنا مختلفا وقصر الشعراء
والنساء ضرورة وفي نسخة بدل الشعراء القالة وهي أصل الشيخ ذكر بالسجاء في السورة عذاب يوم القالة أي
اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى فأينما قولوا آمين وجه الله بالبقرة وكذلك أينما وجهه لا يأت بخير بالتحل
فالقاء في الآية الأولى من نفسها وقوله كالتحل بالعطف على المعنى أو على أصل المبني لتلازم التشبيه من جميع
الوجوه كما لا يخفى ثم تصرف الأولى للبقرة لانها في الاطلاق أول سورة وهي أول ما وقع فيها وقال النبي وعلم
كونه في سورة البقرة من الظاهر أي بما بالفاء لان أينما بالظالم يقع في غيرها والمعنى يصل بالبقرة كوصلك
بالتحل وأما قول أينما كنتم تعبدون في الشعراء وقوله أينما تقفوا بالاحزاب وأينما تكونوا بذكركم الموت في
النساء فأكثر المصاحف على قطع أين عن ما كذا ذكر الشراح والمفهوم من الرائية أن وصل النساء قليل
ويستوي الأمران في الاحزاب والشعراء وأما ما بقي فتفق على قطعه نحو قوله فاستبقوا الخيران أينما
تكونوا وقوله أينما كنتم تدعون وفي بعض نسخ ابن المصنف أينما كنتم تعبدون وهو وهم وسهو قلم وأينما
كنتم تشركون وأينما كانوا فوجه القطع الأصل ووجه الوصل شبه التركيب للجزم وهو معنى قول ابن
قتيبة لانها أحدثت باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون الميم بخلاف حيث كما قال الجعبري

(وصل فالم هو ذا لن نجعل) بألف الاطلاق وهو معطوف بالعاطف المقدر على فالم هو وهو منصوب على
الاضافة لكونها علم السورة أو على ترع الخافض واعتبار الظرفية والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل
ان الشرطية بلم في قوله تعالى فالم يستجيبوا لكم ويودع على قطع ماء دعاهم فان لم تفعلوا لن يمتنعوا وان لم
يستجيبوا لك فوجه القطع هو الأصل ووجه الوصل اتحاد على ان ولم وكذلك اتفقوا على وصل أن المصدرية بلن
الناصبية في موضع قوله تعالى أن نجعل لكم موعدا بالكهف وأن نجعل عظامه بالقيامة وعلى قطع
ماسواهم نحو أن لن ينقلب الرسول وأن لن تقول الانس والجن وأن لن يقدر عليه أحد وأما قوله أن لن
نخصوه فقال بعضهم موصول وقال آخرون مفعول على مافي المقنع ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الأصل
ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه فوجه القطع الأصل مع التنبيه على أن العمل للثاني ووجه الوصل التقوية
مع مجازاة الادغام وهذا معنى قوله (بجمع كيلا تحزنوا تأسوا على) بجمع عطف على بجمع وكيلا عطف
على فالم وتأسوا على تحزنوا وعلى يتعلق بتأسوا والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل كي بلا في أربع
مواضع لكيلا تحزنوا على ما فاتكم بال عمران كيلا تأسوا على ما فاتكم بالحديد لكيلا يعلم من بعد علم شيئا
بالج لكيلا يكون عليك حرج وهو الثاني من الاحزاب ولهذا احتز بقوله عليك من أوله لانه متعلق على
المؤمنين واتفقت على قطع ما عداها وهو الاول من الاحزاب لكي لا يكون على المؤمنين حرج وكي لا يكون
دولة بالحشر ولكي لا يعلم بعد علم شيئا بالتحل فوجه القطع الأصل ووجه الوصل التقوية مع تحقق عدم الحرج
وهذا معنى قوله * (حج عليك حرج وقطعهم * عن من يشاء من نولي يومهم) *

أي ثالثها موضع ح أي ما وقع في سورة الحج ورابعها الذي بعده عليك حرج كما سبق ثم قوله وقطعهم مبتدأ أي
مقطوع أرباب الرسوم واتفاقهم على قطع عن من الموصولة في موضعين وهما قوله وبصرفه عن من يشاء
بالنور وعن من تولى عن ذكر بالنجم وايس ثم غيرهما كنبه عليه ابن المصنف وتبعه الازهرى وقد قال
في المقنع وليس في القرآن غيرهما قال الجعبري أي لا لمصولا ولا موصولا وأما قول الشيخ ذكر يا توبه
الرومي بأن ما عداها موصول فوهم منها وكذا اتفقت المصاحف على قطع يوم عن هم المرفوع المحل
وحده في موضعين ويومهم بارزون بعافرو يومهم على النار يقتضون في الذار يات واتفقت على وصل يومهم
المجرورة المحل نحو من يومهم الذي يوعدون حتى يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون فوجه القطع أن هم مرفوع

قوله (يومهم) بارزون
بعافرو يومهم على النار
يفتنون بالذاريات لانهم
مرفوع بالابتداء فيها
فالمناسب القناع وما عداها
نحو يومهم الذي يوعدون
وحتى يلاقوا يومهم الذي
فيه يصعقون موصول
لان هم مجرور فالمناسب
الوصل (و) ثبت قطعهم لام
الجر عن مجرور هاء في قوله
تعالى (مال هذا) الكتاب
بالكهف ومال هذا الرسول
بالطرقان (و) قال (الدين)
كفروا بالمعراج وقال
(هؤلاء) القوم بالنساء
وما عداها نحو فالكهف
كيف تحكمون ومالك
لاتأمننا وما لاحد عنده من
نعمة تجري موصول وأبو
عمر ويغف في الاربعة التي
في الظام على ما والكسائي
عليها وعلى اللام ونافع
وابن كثير وابن عامر وعاصم
وحذرة على اللام اتباعا

الرسم وما في الاربعة

للاستفهام (تحين في الامام
صل) أي وصل التامع
تحين من قوله تعالى ولات
حين مناص في ص كاهو
في مصحف الامام (وهلا)
أي غلط قائله وفي نسخة
وقيل لا أي لا تصلها بها
ولان هي لا النافية دخلت
عليها التاء علامة لتأنيث
الكلمة كما دخلت على رب
وتم كذلك واختلاف القراء
في الوقف عليها فالكسائي
يقف بالهاء لاصلا انها
والباقون بالتاء وقال أبو
عبيد الوقف عندي على
لا والابتداء بتحين لاني
نظرتها في مصحف الامام
تحين وقال وهذه التاء تزداد
في حين يقال هذا تحين
وزنهم وكالوهم) بالطفقين
(صل) أي صلها كما
لانهم لم يكتبوا بعد الواو
ألفا (كذا من آل) ولو
معرفة (وها) التثنية (وباء)
البداء أي كذا (لا فصل)
ما بعد الثلاثة منها بل صله
بها قراءة ورسم وان كانت
كلمات مستقلة لشدة الامتزاج
نحو الكتاب والرجل
والمتقين ونحوها أتم
وهؤلاء وهذا ونحوها أيها
ويا آدم فلا تقف على آل
وهاو يا ويتسدى بكتاب
رجل ومتقين وأنتم وأولاء
ولاوذا وأبها وأدم (تمة)
نعم بالهقرة والنساء ومهما
بالاعراف وربما في الحجر
موصول وكذا على كل كلمة
على حرف واحد نحو بانه

بالابتداء متصل فيناسبه الفصل مع كونه هو الاصل ووجه الوصل أن الجور ومرتصلا حكما في الامام لوصل وقد
أقرب المعنى حيث قال وقطع لفظهم الساكن الميم وقطعوا وصلا ثابتا في السورتين قال وانما قدما
بالساكن الميم احتراز من يومهم الذي فانه موصول اه ووجه غرابته أن هذا فرق عام لفظي لاحكام خاص
حقيق مع أن سيم الاولين ليس سا كافي الوصل عند الكل بل فيه خلاف لبعضهم وأما الوقف فلا فرق أصلا
(ومال هذا الذين هؤلاء) أي وجب قطعهم أو وكذا قطعهم لام الجر عن مجرورها في أربعة مواضع مال هذا
الكتاب في الكهف ومال هذا الرسول في الفرقان فالمراد بهذا جنس هذا الواقع بعد مال قال الذين كفروا
بالمعارج قال هؤلاء القوم بالنساء وعلى وصل لام الجر مجرورها في ما عداها نحو فالكلم ومالك لا تأمنا
ومال احد عنده فوجه قطع لام الجر هو التنبيه على أنها كلمة برأسها ووجه وصلها بما بعدها تقويتها لانها على
حرف واحد ولا تم اغيير مستقلة ولانها تكتب موصولة بما دخلت عليه غالبا كاهو قاعدة كتابة العربية ثم
في هذه الاربعة للاستفهام فالجمهور يعقون اختيارا واضطارا لا اختيارا على اللام اتباعا للرسم وأبو عمرو
يقف في هذه الاربعة على ما والكسائي يقف على ما في رواية وعلى اللام في الاخرى وفي نسخة بعدها ولانها
من تمام المسئلة السابقة ولا متعلقة بالقضية اللاحقة وهي قوله (تحين في الامام صل وهلا) بالفاء الاطلاق
وبضم الواو وتشديد هامكسور أي ضعف وغلط قائله وانسب الى الوهل والوهم ناقله وفي أكثر النسخ وقيل
لا كائن عليه الروي واختاره الازهرى أي وقيل لا وصل أو المعنى لا تصل بل اقطع التاء عن حين لكن تعبيره
بقيل مشعر بتضعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور فالصواب الاول وهو مختار الشيخ زكريا وعليه المعقول
فتكتب التاء مفصولة من الحاء على هذه الصورة لان حين مناص لا على هذه الكيفية لا تحين (واعلم) أن
أبا عبيد قال رسم في الامام يعني مصحف عثمان رضي الله عنه الخاص به لا تحين نص على أن التاء متصلة بتحين
وفي رسم المصاحف الجارية والشامية والعراقية التاء منفصلة عن حين خطأ ومتصلة بالحاء وذلك لان لات في
قول الا كثرين هي لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على رب وتم لذلك فقيل ربة
ونحوه هي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها والمعنى ليست تلك المدة حين الفرار واختلاف القراء فالكسائي
يقف بالهاء لاصلا انها والباقيون يعقون بالتاء تبعلا رسمها فأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على لا ولا الابتداء
بتحين وبهذا يظهر صحة نسخة وهلا واعلم انهم أبو عبيد حيث قال الوقف عندي على لا والابتداء بقوله تحين
فيكون قراءة شاذة لانها مخالفة لقواعد العربية في المبنى والمعنى وان وجه قراءته بقوله لاني نظرتها في الامام
فوجدتها تحين قال وهذه التاء تزداد في حين فيقال هذا تحين كان كذا أو نشد شعرا

العاطفون تحين ما من عاطف * والطاعون زمان أين المطم

قال الماطم في التشراف رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الامام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه
لام مقطوعة والتاء موصولة ورأيت به أثر الهم وتثبت فيما ذكره أبو عبيد فرائته كذلك وهذا المصحف
هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة اه وقال القسطلاني الا كثرون على خلاف ذلك وجعلوا
ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرج في خط المصاحف عن القياس وأما قول المصري فحيث صح النقل عن أبي
عبيد أنه وجد ذلك كذلك في مصحف الامام فيكون كافي في حكم المرسوم فيكون حكمه كحكم غيره اذا فرق
فدفع لان الفرق هو مخالفة الجمهور مع مخالفة لسائر المصاحف فغايتة أن وصله شاذ حيث لم يثبت التواتر
في نقله (وزنهم) بالاشباع (وكالوهم صل) بالاشباع أي كتب أرباب الرسوم اذا كالوهم أو وزنهم
موصولين أي حكما لانهم لم يكتبوا بعد الواو الفاء عدم الالف يدل على أن الواو غير منفصلة فتكون موصولة
بخلاف قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون في سورة الشورى فان الالف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف
على غضبوا وكذا الابتداء بقوله هم قال ابن الانباري قال أبو عمرو وعادم وعلى يعى الكسائي والاعمش أي
من الاربعة عشر كالوهم حرف واحد أي حكما والاصل كالوهم فحذف اللام على حد كاتك طعما ما حذف

وربه الامام فيما تقدم
وكذا حيث نزل ونحو
منسككم وأنزلكموها
وكذا ينؤمن بعباده وأما قال ابن
أم بالاصراف ففصل ثم في
المنفصلين وقفان على آخر
كل منهما وقف وفي المتصلين
وقف واحد آخر الثانية
وويكأن الله وويكأنه
موضعان في القصص يوصل
فيهما الياء بالكاف قاله
الداني في مقنعه والشاطبي
في عقيلته ووقف أبو عمرو
على الكاف والكسائي
على الياء ويكن كلمة تندم
وتنبه على الخطأ (واعلم)
أن كل اسم منادى أضافه
المتكلم لنفسه فالياء منه
ساقطة نحو يا قوم أعبدوا
الله ويا قوم اذكروا الله
ورب ارجعون ويا عباد
الذين آمنوا اتقوا ربكم
الاياء عبادي الذين آمنوا
ان أرضي واسعة ويا عبادي
الذين أسرفوا على أنفسهم
فالياء فيهما ثابتة بالاتفاق
واختلفت المصاحف في
قوله تعالى يا عباد لا خوف
عليكم وسقطت الياء أيضا
باتفاق في نحو فارهبون
وفاتقون ولا تكفرون
وأطيعون وبالواد المقدس
وثبت باتفاق في نحو واخشوني
ولا تم نعمتي ويا بني بالشمس
وفاتبعوني بحبيبكم الله
وثبت قراءة لارسمها
بخلاف وادي النمل
فالكسائي يقف بالياء
والباقون يحذفونها والوادي
الاعمى بالقصص ويهمل

اللام وأوقع الفعل على هم فصار حرفا واحدا لا الضمير المتصل مع ناسبه كمثل واحدة وكان عيسى بن عمرو
يقول كلوهم أو وزنهم كلمتان أي كل منهما ما كان يقف على كلوا ووزنواو يتنهي بهم والمعنى أنه كان
يجوز الوقف على الواو والابتداء بقوله هم لأنه كان يفعل اختيارا بخلاف القراء أجمع فانهم لا يجوزون
الوقف على الواو أصلا ولذا قال أبو عبيد والاختيار الأول أي قال مختارا بالجمهور وهو المعول * ثم اعلم أن في معنى
وزنهم نحو وزنهم وأعطيتك وأتزلنا وأنزلهم كسرها وأورثتموها وأمثال ذلك (كذا من آل وها
و لا تفصل) بالاشباع أي لا تفصل مدخول لام التعريف من آل ولو قرأه لا كتابة ولا قراءة وكذا مدخول
هاء التنبيه وياه النداء وإن كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج بينهما في الصورة نحو الحمد والحق والارض
والاخرة ونحو يا أيها ويا آدم ويا بني ونحوها أتم وهو لا وهذا وأمثال ذلك فلا وقف على آل وياوها
ولا يتبدأ جد وحق وأرض وأخرة وآدم وبني وأتم وأولاء وذافي الامثلة المذكورة وأمثالها كما يفعله كثير
من جهالة القراء وقفا عليها ويبدأ بما بعدها وقد أخطأ الروى حيث قال في اعراب البيت واطاعة الياء إلى الضمير
العائد إلى آل لا المناسبة بينهما في التعريف فان الصواب أن هاء عطف على يا وليس تلك الواو علامة ضمة
الهمزة وفي نسخة بالعكس وهو الأول كما اخترنا لما فيها من دفع التوهم كالاخفى وأيضاً من في البيت ليست
زائدة كما قررناه خلافا للروى ثم قول الدانم كذا محمول على التشبيه المعنوي بين قوله صل ولا تفصل لان
مؤداهما واحد وان كان بين الامر والنهي خلاف ضروري وبما يجب التنبيه عليه أن نعوامهما ورمما
موصولة في جميع المصاحف قال ابن الانباري حدثنا خلف قال قال الكسائي نعوام حرفان أي كلمتان لان
معناه نعم الشيء وكتب بالوصل أي كلمة واحدة ثم قال ابن الانباري عن الكسائي ومن قطع لم يخطئ أي في
اللفظ بناء على الاصل وان أخطأ من حيث انه خالف الرسم ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة إما أو لا واما
آخر ابعلاف واو العاطفة نحو ماله ورسوله وكلمة ربه وحيث نذر ونحو موصولات ومن كنه موصول
وأنزلكموها كذلك وان عمل هو موصول وكتبوا ابن أم في سورة الاعراف مفصولا وصورة ينؤمن بعباده حرف
النداء موصول بالياء وكتبوا صورة الهمزة وواو متصلة بالنون ومن المعلوم أن في المنفصلين يجوز الوقف على
آخر كل منهما بخلاف المتصلين فإنه لا وقف الا في آخر الثانية وويكأن الله وويكأنه في موضع القصص يوصل
فيهما الياء بالكاف كما قال الداني في مقنعه والشاطبي في عقيلته لكن وقف أبو عمرو على الكاف والكسائي
على الياء والجمهور على آخرهما على وقف رسمهما ومعناه تندم وتنبه على الخطأ فاما يا عبادي الذين آمنوا ان
أرضي واسعة ويا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم فباء الاضافة ثابتة فيهما اتفاقا كما تفقوا على حذفها
في يا عباد الذين آمنوا اتقوا ربكم في الزمر واختلفوا في قوله سبحانه وتعالى يا عباد لا خوف عليكم في
الزخرف وحذف ياء الاضافة أيضا بعد نون الوقاية كثيرا نحو قوله تعالى فارهبون ولا تكفرون وان يردن
الرجن وكذا من غير نون الوقاية كقوله مناب وما تب وحمل بسطها كتب الرسم ومما واخشون فهي
محذوف بالمائدة في الاول وهي التي بعدها اليوم وثابتة في البقرة وهي قوله واخشوني ولا تم اجماعا فيهما
كتابة وقراءة وأما الثانية في المائدة وهي التي بعدها ولا تشروا فمحذوفة رسميا ويثبتها أبو عمرو وصلا
ومن المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة نحو قوله وسوف يؤن الله المؤمنين ويقض الحق على قراة الضاد
المحجة ونحو المؤمنين بيونس وبالواد المقدس وواد النمل الأبا الكسائي يقف فيه بالياء وبها العمدى بالروم
الآن حزة والكسائي يقفان بالياء وصال الجحيم فثمن الذر الجوار المنشآت الجوار الكسائي وأما قوله ومن
آياته الجوار محذوفة الياء أيضا لكن أثبتها مع أبو عمرو وصلا وب كثير في الحالين ثم قوله ذا الابد وكذا
والسماء بنيناها بأيد يصح الاخر لان وزنه فعل فمعنى الايد القوة بخلاف أولى الايد لانه جمع يد أصلها يدي
وأما هادو والو بان وواق ومحذوف الياء الآن اب كثير يثبتها وقف والمهندسى بالاعراف ثابتة وفي غيره
محذوفة لكن فيه انحلال كما سبق في ومن آياته الجوار وأمثال ذلك كثير بحمله الشاطبية الصغرى وهي الراجحة

المسمى بالروم المحذوف

والكسائي يقسمان بالياء
والباقون يحذفونها وقد عد
ابن الناطم وغيره المواضع
المتفق على حذف الياء اليها
والمواضع المتفق على اتيانها
فيها وكل واو في الواحد
والجمع ثابتة نحو ورجو
رجزبه وبعو عن كثير
وبنو اسرائيل ويعجوا لله
ماشاء وصالو النار وصالو
الخير الأربعة مواضع
حذفت فيها واو الواحد
وهي ويدع الانسان بالشعر
ويع الله الباطل ويوم يدع
الداعي وسندع الزبانية
(ورجت) ربك في موضع
(الزخرف بالهاء) لا بالهاء
(زبره) أي كتبه عثمان
رضي الله عنه وزبر أيضا
بالتاء ورجت الله في
(الاعراف) بالنقل
والاكتفاء بحركة اللام
عن همزة الوصل وفي
(روم) أي في الروم وانظر
إلى آثار رجعت الله (هود)
من قوله رجعت الله وبركانه
ورجت ربك في (كاف)
أي كهي مصدرك رجعت
ربك ورجعت الله في (البقرة)
من قوله تعالى أولئك
يرجون رجعت الله وما عدا
هذه السبعة ترسم بالهاء
وأبو عمرو وابن كثير
والكسائي يهملون بالهاء
كسائر الهاءات الداخلة
على الأسماء كفاطمة
وقائمة وهي لغة قريش
والباقون يهملون بالتاء
تعليلها لجانب الرسم وهي

من جهة الرسم والكسائي من جهة اختلاف القراء حذفت الواو من لام الفعل من غير جازم في أربعة مواضع
يدع الانسان بالشعر ويوم يدع الباطل وسندع الزبانية وليس منه وقل لعبادي يقولوا التي كما
في بعض مصاحف العجم فانه خطأ عظيم في هذا المقام وصالح للمؤمنين فاحذف ألفا على خلاف في كونه
بمعاً أو مفرداً أريد به الجنس ثم اعلم أنه كان مكي يقول في نحو يقض الحق بأنه لا ينبغي للقارئ أن يفتن عليه
لأنه ان وقف على الرسم خالف الأصل وان وقف على الأصل خالف الرسم قال الحافظ أبو عمرو والداري وكان أبو
حاتم سهل بن محمد وغيره من النحويين لا يميزون الوقف على ذلك إلا بدماء حذف وهو القياس في العربية قال
على أن الاتمة على خلاف ذلك والقراءة سبعة متبعة اه وفيه بحث لا ينبغي إذ لم يثبت القراءة بالوقف عن
العصاة في مثل تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة وانما ثبت على خلاف القياس رسم الكتابة فالتحقيق
ما قاله المكي حيث لا ضرورة في العدول عن الرواية من غير ثبوت الرواية قال المصري فان قلت كيف يوقف
على نحو يحي الارض قلت يوقف على ذلك برد الياء لانها حذفت من الكتابة لكراهة الجمع بين صورتين
متفتتين واكتفاء بالكسرة التي قبلها وما حذفت لذلك لم يحذف في الوقف بل يرد ما حذفت والله أعلم قلت
يرد عليه أن هذا اختلاف ما أجمع عليه القراء وكان اختيار بعض النحاة في هذا الاكتفاء على أن عروض
السكون في الوقف لا يقع حكم كسر ما قبلها ولا يجوز النحاة أيضا اجتماع الساكنين حيث لم يعتبروا
بالعارض (ورجت الزخرف بالنزير) برفع رجعت ونصبها أي رسم عثمان رضي الله عنه أو كتب أهل
الرسم بالتاء المجرورة لفظ رجعت في سورة الزخرف وكذا (في الاعراف روم هود كاف البقرة) يحذف العاطف
في السك للوزن والنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في الاعراف وضبط هود وكاف بالفتح
لانهم اسما سورتين وأما قول الروي وإضافة الاعراف إلى الروم والكاف إلى البقرة لفظا لا دليلا على الملازمة
فمعمول على عدم الملاحظة لانه من حسن المقابلة * ثم اعلم أن هاء التأنيث في المصحف الكريم
ينقسم إلى ما رسم بالهاء وهو المسمى بالتاء المربوطة وإلى ما رسم بالتاء وهو المسمى بالتاء المجرورة فاما ما رسم
بالياء فان الوقف عليها بالهاء مما اتفق عليه القراء وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية وأما ما رسم بالتاء فانه
يختلف في الوقف عليه فابن كثير وأبو عمرو والكسائي يهملون بالهاء كسائر الهاءات الداخلة على الأسماء
من نحو فاطمة وقائمة اجراء لهاء التأنيث على ستن واحد وهي لغة قريش يترتب عليه أيضا مائة الكسائي
وكذا جوار الروم والأشمام وعدمهما للكل والباقون يهملون بالتاء تعليلها لجانب الرسم وهي لغة طي فلا بد
للقارئ من معرفة ما رسم بالتاء والهاء ليتحرى في جميعهما الصواب في الأداء وقد خص الناطم ما رسم من
ذلك بالتاء لقلته ويعرف ما عداها بكثرته ومجموع ما ذكره من رجعت سبعة لانها في الزخرف موضعان
أهم يقسمون رجعت ربك ورجعت ربك خبير مما يحجهمون والعموم يفهم من إطلاق الناطم ومن الإضافة
الجنسية وفي الاعراف ان رجعت الله قريب من المحسنين وفي الروم فانظر إلى آثار رجعت الله وفي هود رجعت
الله وبركانه وفي مريم ذكر رجعت ربك عبده ذكر ياد في البقرة يرجون رجعت الله وما عدا هذه السبعة
بالياء نحو قوله تعالى لا تفتنوا من رجعة الله (نعمتها ثلاث نحل ابرهم) يفتح الراء والهاء بلا ألف لغت في ابراهيم
كما صرح به صاحب القاموس فلا يحتاج إلى قول برهان الدين الحلبي في شرحه للمقدمة حذف منه
الألف والياء لانه اسم أعجمي والعرب اذا عربت متخالف بين ألفاظه للخطو ينضم إلى ذلك ضرورة الوزن اه
وفي جملة معر يانظر لا يخفى والمراد به سورته وثلاث بالرفع عطف على نعمتها يحذف العاطف والمفهوم من
كلام الشيخ ذكر يأنهم منصوبان حيث قال وزر بالتاء أيضا نعمتها ولا يصح قول الروي انه نصب على
الظرفية اذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفا له وجعله ظرفا لقول نعمتها نحل بالمعنى لان ضمير نعمتها
راجع إلى البقرة والحاصل أن لفظ نعمت رسم بالتاء في أحد عشر موضعاً في البقرة واذا كروا نعمت الله
عليكم وما نزل عليكم وفي النحل ثلاث مواضع وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا

لغة طي ونسبوا ونسبوا
في التاء الموجودة في الوصل
والهاء الموجودة في الوقف
أيتهما الأصل للآخرى
فذهب سيويه وجماعة
إلى أن التاء هي الأصل
مستدلين بحريان الأعراب
عليها دون الهاء وبأن
الوصل هو الأصل والوقف
عارض قالوا وانما أبدلت
هاء في الوقف فسرقا بينها
وبين التاء في عسريت
وملكوت وقال ابن كيسان
بل للفسوق بينهما وبين تاء
التأنيث اللاحقة للفعل
نحو خرجت وضربت وذهب
آخرون إلى أن الهاء هي
الأصل فلذا سميت هاء
التأنيث لان تاء التأنيث
انما جعلوها تاء في الوصل
لانها حينئذ تتعاقبها
الحركات والهاء ضعيقة
تشبه حروف العلة لخطأها
فقلبوها إلى حرف يناسبها
مع كونه أقوى منها وهو
التاء وزر بالتاء أيضا
(نعمتها) أي البقرة من
قوله تعالى واذكروا نعمت
الله عليكم ونعمت الله
(ثلاث) أخيرات في (نحل)
في قوله تعالى ونعمت الله
هم يكفرون ويعرفون
نعمت الله واشكروا نعمت
الله وفي (إبراهيم)
(معا) أي في موضعين منها
آخرين وهما بدلوا نعمت
الله كفرا وان تعدوا نعمت
الله لا تحصوها فقوله
(أخيرات) صفة ثلاث
النحل وموضعي إبراهيم

نعمت الله وفي إبراهيم موضعان بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها واليهما أشار بقوله
(معا أخيرات عقود الثمان هم) ضبط أخيرات بالنصب على الحال من مجموع ثلاث نحل وموضعي إبراهيم
احتراز من أوائل النحل وأول إبراهيم وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهن أخيرات وقال ابن المصنف
أخيرات صفة ثلاث النحل وموضعي إبراهيم الانحسين اه ولا يخفى أن الانحسين في قوله ليس في محله
واحترزه عما في أول النحل وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها وعما في أول إبراهيم اذكروا نعمت الله عليكم ثم
ضبط قوله عقود الثمان بضم الميم وفصحها والضم هو الاتم على أنه عطف على ثلاث والمراد بالعقود سورة
المائدة ووقع نعمت فيها في موضعين والمراد هنا الثاني المقرون بهم بتشديد الميم الساكن وقطأ أي بقوله هم
يعني في قوله اذكروا نعمت الله عليكم اذكروا قوم وأما ما في نسخة بدل هم ثم يفتح المثناة أي هناك كأنه
الشيخ زكريا فهو تصحيف للمبني وتخريف للمعنى وأغرب من هذا ما ذكره البني من أن في بعض النسخ
ثم بضم التاء أي ثم لقمان (لقمان ثم فاطر كالطور) برفع لقمان و فاطر وفي نسخة نصبهما على منوال ما سبق
في عقود ولعل وجه النصب على ترع الحافض أو على أنه مفعول زبر كما تقدم وكذا قوله (عمران لعنتها
والنور) إلا أن قوله لعنت مبتدأ منقطع عما قبله والنور مجرور وعطفها على ضمير المجرور وفيها الرجوع إلى
عمران المراد به سورة من غيبتا كيد بالمفصل على مذهب البعض من الكوفيين وجمع من البصريين
وهو مختار المتأخرين من القراء والمفسرين كما حققناه في الحاشية المسماة بالجاليين للعللين عند قوله تعالى
تساءلون به والارحام حيث قرأ حزة بالجر * والحاصل أن في لقمان عند قوله تعالى في البحر بنعمت الله وفي
فاطر نعمت الله عليكم هل من خالق غير الله وفي الطور فما أنت بنعمت ربك وفي آل عمران واذكروا نعمت
الله عليكم اذكروا أسماء مكتوب بالتاء المجرورة ولم يرتب بين السور للضرورة وما عدا هذه المواضع
المذكورة فكل نعمة بالهاء مسطورة بحقوقه وأما بنعمة ربك فحدث ثم أخبر أن لفظ لعنت مرسوم
بالتاء في موضعين في آل عمران فجعل لعنت الله على الكاذبين وفي النور والخامسة أن لعنت الله عليه هذا
وعبارة الناطم قاصرة عن المراد بما في سورة آل عمران حيث أطلقها ولم يقيد بما يفهم المقصود منها اذ جاء
فيها أيضا أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله وهو بالتاء المر بوطه فليس المراد عموم ما فيها كما سبق في رحمت
الزخرف مع أن المتبادر من إطلاقها العسوم فرحم الله الشاطبي حيث تفتن لها وفيه في الرائية بقوله
* فجعل لعنت الله ابتدرا * مع الأشعار بأنه هو الواقع في أولها ثم ما عدا هذين فبالهاء كقوله تعالى أولئك
عليهم لعنة الله * (وامرات يوسف عمران القصص) * بتنوين امرأت على أنه مبتدأ أو بنصب يوسف وعمران
على الظرفية أي الكائنة فيهما وكذا القصص وسكن بالوقف والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أن امرأت
منصوبة مضافة حيث قد وزر فتدبر وقال البني مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره ومنها امرأت أي
ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة امرأت وقوله يوسف مبتدأ خبره محذوف أي محلها سورة يوسف وقوله
عمران القصص معاوفان على يوسف وحرف العطف محذوف للوزن وأغرب الروي حيث جعل امرأت
مضافة إلى يوسف وهو مضاف إلى عمران وهو إلى القصص بناء على أن الاضافة لادنى الملازمة ووجه الغرابة
لا يخفى على ذوي النهى ويستفاد عموم موضعي يوسف مما قدمناه في رحمت الزخرف فتدبر

(تحریم مصیبت بعد سمع يخص) فتحريم منصوب أيضا على الظرفية أو على المفعولية والمراد به سورة التحريم
ومصیبت ممنون لكونها مبتدأ أو جواز حكاية لأنها وردت في القرآن مجرورة ويخص بصيغة المجهول
ويجوز تذكيره باعتبار لفظ قد سمع وتأنيثه باعتبار سورة والمعنى أن امرأت مرسومة بالتاء في سبع
مواضع امرأت العزيز تراود وامرات العزير الآن كلاهما يوسف واذ قالت امرأت عمران في آل
عمران وقالت امرأت فرعون في القصص وامرات نوح وامرات لوط وامرات فرعون في التحريم وما
سواها بالهاء والقاعدة السكية ان المرأة المذكورة مع زوجها مرسومة بالتاء وغیرها بخلافها كما في قوله

استرازا عما في أولهما

وذكر بالتاء نعمت الله في
(عقود اثنين) أي في ثاني
العقود الذي فيه (هم) من
قوله اذ كروا نعمت الله
عليكم اذ هم قوم وفي نسخة
بدل هم ثم أي هناك وذكر
بالتاء نعمت في لقمان (ثم)
في (فاطر كالطور وعمران)
أي كافي الطور و آل عمران
من قوله تعالى في الأولى
ألم تر أن الفلك تجري في
البحر بنعمت الله وفي
الثانية والرابعة نعمت الله
وفي الثالثة فما أتت بنعمت
ربك وما عدا هذه الأحدى
عشرة مرسوم بالهاء وذكر
بالتاء (لعنهم) أي
بآل عمران (والنور) من
قوله تعالى في الأولى فجعل
لعنت الله على الكاذبين ومن
قوله تعالى في الثانية
والخامسة أن لعنت الله
عليه وما عداهما مرسوم
بالحاء (و) ذكر بالتاء
(امرأت) إذا أضيفت لزوجها
وذلك في قوله تعالى امرأت
العزير في موضع (يوسف)
وفي قوله امرأت (عمران)
في آل عمران وفي قوله
امرأت فرعون في (القصص)
وفي قوله امرأت نوح
وامرات لوط وامرات
و-رعوب في (تحریم) أي
التحریم وما عدا هذه السبعة
مرسوم بالهاء وذكر بالتاء
(معصيت) من قوله تعالى
معصيت الرسول في موضعين
(بقدر سمع يخص) ذلك وذكر
بالتاء (شجرت) من قوله

تعالى وإن امرأتك قالت ثم أنجب أن لفظ معصيت مخصوص بموضع قد سمع ويتناجون بالاثم والعدوان
ومعصيت الرسول فلا تتناجوا بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول ولا ثالث لهما ويستفاد العموم من
الطلاق (شجرت الدخان سنت فاطر) بغير الدخان على الإضافة بمعنى في ويجوز نصبه على الظرفية بترفع
الخاص وأمكن ما سنت ضرورة وهي مضافة إلى سورة فاطر (كلا والانفال وأخرى غافر) فقوله كلا
حال من سنت الواقعة في فاطر والانفال بالنقل عطف على فاطر وأخرى أي وسنت أخرى هي في غافر
فأخرى في محل جر وعائده وفي بعض الأصول وحرف غافر بالجر مضافا والمعنى وكذلك قوله أن شجرت
الزقوم في سورة الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى الزقوم أيتها الشجرة وكذلك سنت في
خمسة مواضع مرسومة بالتاء ثلاثة في فاطر الاسنت الأولين قلن تجدلنت الله تبدل اولن تجدلنت الله
تحويلا إلى هذه الثلاثة أشار بقوله كلا وفي الانفال مضت سنت الأولين وفي غافر سنت الله التي قد دخلت في
عباده ونحسر هناك الكافرون وهي آخر السورة لكن قول ابن المصنف أخرى غافر أي آخرها غير مستقيم
للفرق بين الآخر والآخرى كما لا يخفى على ذوي النهى ومع هذا هو بيان لمحل لا استرازا عن أوله أو آخره لعدم
تحقق تعدده ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى سنة من قد أرسلنا ثم كان حقه أن يذكر سنة أولا
لكونهما من اللفاظ المكررة ثم يذكر شجرت الدخان فانه من الكلمات المفردة والاعتداد بارتكاب
الضرورة (قرن عين جنت في وقعت) أي وكذلك رسم بالتاء قوله تعالى حكاية من امرأة فرعون قرن عين
لي ذلك في القصص وبالإضافة إلى لفظ عين استرازا عن المضاف إلى عين في قوله تعالى قرأ عين في الفرقان
ومن قرأ عين في السجدة وريحان وجنت نعيم في سورة الواقعة التي أولها اذا وقعت بخلاف غيرها نحو جنة
الخلد (فطرت بقيت) بسكون التاء فيهما (وابنت) بالتنوين (وكلت) ولو قال كلمة كن أكرم سلاسة أي وكذا
رسم بالتاء فطرت الله بالروم و بقيت الله خير لكم في هود ولعلها كتبت باللفظ عن القيد بعدم التنوين
أول وجودها كذلك في هود فخرج ببقية البقية المنونة في قوله تعالى وبقية مما ترك آل موسى وأل ببقية
ومريم ابنت عمران في التحريم ولم يقع غيرها ونعت كتم ربك الحسن في الاعراف بقوله (أوسط الاعراف)
بالنصب على الظرفية وغيرها بالهاء بحقوقه تعالى وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا لكن
كلمت التي في الانعام بالتاء أيضا لأنه مندرج في ضمن قوله (وكل ما اختلف * جمعا وفردا فيه بالتاء عرف)
بصيغة الجاهول فيهما فائدة كلية تحتها أفراد جزئية وهي كل ما اختلف القراء في إدراده وجهه فإداه
يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة والمراد أن مفردة أيضا بالتاء اذ لا خلاف في أن الجمع المؤنث السالم يكون
بالتاء سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية ولذا أجمع القراء في الوقف عليها بالتاء واختلفوا
في مفرداتها ونحوها اثنا عشر موضعا وذلك قوله تعالى ونعت كتم ربك صدقا وعدلا في الانعام قرأها بالتوحيد
عاصم وحزرة والكسائي وكذلك حقت كلمت ربك على الذين فسقوا أول يونس قرأها بالتاء بالافراد غير نافع
وابن عامر واختلف المصاحف في ثاني يونس ان الذين حقت عليهم كلمت ربك لا يؤمنون وكذلك حقت
كلمت ربك على الذين كفروا في العاقل والقياس فيهما التاء اذ قرأها غير نافع وابن عامر بالتوحيد وآيات
للساتلين في سورة يوسف قرأها ابن كثير بالافراد والقوم في غيايب الحب وان يجعلوه في غيايب كلاهما في
يوسف أيضا قرأها غير نافع بالتوحيد ولو أنزل عليه آيت من ربه في العنكبوت قرأها بالافراد ابن كثير
وأبو بكر وحزرة والكسائي وهم في العرفات آمنون في سباق قرأها بالتوحيد حزة فهم على بيت منه في فاطر
قرأها بالافراد ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحزرة وما يخرج من ثمرات من أكلها في فصلت قرأها بالتوحيد
ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحزرة والكسائي وجالت صفر قرأها بالافراد أي صورة والانهى جمع حقيقة
حفص وحزرة والكسائي * ثم اعلم انهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة في الوقف أيتهما
الاصل للآخرى مذهب سيدو به وجاعلة إلى أن التاء هي الاصل مستدلين بغير بيان الاعراب عليها دون الهاء

تعالى ان شجرة الزقوم
في (النجان) و (سنت)
باسكن التاعن قوله تعالى
سنت الاولين ولست انت الله
تبدلا ولست انت الله تحويلا
في (فاطر كذا) أي في حالة
كون كل منهما في فاطر
(و) من قوله سنت الاولين
في (الانفال) من قوله
تعالى سنت الله التي قد دخلت
من (حرف غافر) أي آخرها
أي في آخر غافر و بر بالتاء
(قرن عين) لولك في
القصص و (جنت) من
قوله وجنت نعيم (في) اذا
(وقعت) و (فطرت) من
قوله فطرت الله في الروم
و (بقيت) من قوله بقيت
الله خير لكم و (وابنت)
من قوله تعالى و مريم ابنت
عمران في التحريم (وكلت)
من قوله تعالى و كنت كلت
ربك الحسن في (أوسط)
الاعراف و كلما اختلف
جمع و فردا فيه بالتاء عرف
أي رسم بها و ذلك في قوله
تعالى آيات الساتلين يوسف
قرأها ابن كثير بالتوحيد
والباقون بالجمع وفي قوله
فيها أيضا ألقوه في غيابت
الجب و أن يجملوه في غيايات
الجب قرأها ابن دافع بالجمع
والباقون بالتوحيد وفي
قوله تعالى لولا أنزل عليه
آيات من ربه بالعنكبوت
قرأها ابن كثير وشعبة و حزة
والكسائي بالتوحيد
والباقون بالجمع وفي قوله
وهم في العرفات آمنون
يسبق قرأها حزة بالتوحيد

وبان الوصل هو الاصل والوقف عارض قالوا وانما أبدلت هاء في الوقف قرأ بينهما وبين التاء التي في عطريت
وملكوت وقال ابن كيسان بل قرأ بينهما وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وضربت وذهب
آخر ون الى الهاء والهاء هي الاصل ولهذا سميت هاء التانيث تاء التانيث وانما جملوها تاء في الوصل لانها
حيثما يندفعها الحركات والهاء ضعيفة لشبهها بحروف العلة لخطأها فقلبوها الى حرف يناسبها مع كونه
أقوى منها وهو التاء و مما يجب التنبيه عليه أن قوله يا أبت مرسوم بالتاء والمشاخي يفتحها ويقف عليها بالهاء
واقفه ابن كثير وكذلك هيئات مرسوم بالتاء ووقف عليها البري والكسائي بالهاء وكذا مرضات ولات
واللات وذات وقف عليها الكسائي بالهاء وقد تظمتها في بيت وقلت شعر

واللات مع لات كذب مرضاة * ويا أبت وذات مع هيئات

* (وابدأ بهمز الوصل من فعل يضم) * مع ضم الهمة لـ كـ لا مطلقا في جميع الاحوال بل كما قال
* (ان كان ثالث من الفعل يضم) * بصيغة المجهول نحو كان أي مضموما (اعلم) أن الهمة في أول الكلمة
اما همزة قطع وهي التي تثبت وصلها وابدأ اما همزة وصل وهي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الارجح قال
ابن المصنف ووقع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة
الوصل ليعلم بذلك ان ما عداها همزة قطع اه وفيه بحث لا يخفى والظاهر ان همزة الوصل أكثر وجودا من
همزة القطع في الكلام الا أن الضابط في همزة الوصل أقرب وأظهر فلذا اختار بيانها من المعلوم أن الابتداء
لا يمكن إلا بتحرك فأول الكلمة ان كان متحركا فظاهر وان كان ساكنا فاحتاج الى همزة الوصل وسميت همزة
وصل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن ولذا سماها الخليل سلم اللسان ثم همزة الوصل توجد في الاسماء
والافعال والحروف ومن شأنها أن تكون في مضارع مطلقا ولا في ماض ثلاثي كما مر أو رباعي كما كرم بل في
النجاسي كاطلق والسادسي كاستخرج وحكمها في الماضي المعروف الكسر لا غير وأما في المجهول فلا يكون
الامضموما وأما الامر الحاضر ففيه تفصيل كذا كره الناظم وقدم حكم الافعال لان همزة الوصل في الافعال
بالاصالة وأمر بالابتداء بهمزة الوصل مضموم من فعل الامر اذا كان ثالثه مضموما ماضيا لازما لا عارضا كما
سيأتي نحو انظر واعبد وانما عدل عن الكسرة الى الضمة مع أن الاولى هي الاولى لكونها أكثر في همزات
الوصل لثلاثي لم يخرج من الكسرة الى الضمة والحال أن لا عبرة بالساكن بينهما حيث انه ليس بحاجة
ولمناسبة عين الفعل وأما ان كان ثالثه مكسورا كسر الا زما أمليا أو مفتوحا فابتدى بهم مكسورة على أصلها
نحو اضرب واذهب وأشار الى ذلك بقوله (وا كسر حال الكسر والفتح وفي) أي وا كسر الهمة حال كسر
ثالث الفعل أو فتحه أما وجه كسره في مكسوره فهو لمناسبة بينهما كما في ضمهم مع مضمومه وأما وجه كسره في
مفتوحه فالجمله على مكسوره كظاهرة في اعراب المثني والجمع كذا ذكره الشيخ زكريا والظاهر لدفع الاشتباه
في بعض الصور بقاء تبار بعض الصيغ ولأن همزة القطع غالباً تكون مفتوحة فلا بد من ظهور المغايرة وأما
اذا كان ثالث الفعل مضموما ماضيا غير لازم بان يكون عارضا لعل كسره أيضا نحو امشوا فان أصله امشيوا
نقلت ضمة الياء الى الشين بعد ما سب حركاتها لتبقى ساكنا فذفت الياء فصارت امشوا وكذا قوله انتوني وقد
ذهب ابن المصنف وتبعه الشراح الى حصر تصور الامثلة تحتها بالاوامر من الثاني المجرد ولعلمهم غفلا وان
أنه كذلك حكم الامر مطلقا والماضي من الثلاثي المزيد ما عدا باب الافعال فان همزته مطلقا نطعية سواء كان
ذلك الفعل الماضي معلوما أو مجهولا نحو اجتمعت واجتست واستكبر وأوتن واشترى واتخذناهم سخرى بالان
قرأ بالانخبار و نحو وانطلقوا واستغفروا وبعد ذلك التعميم أشار الناظم حيث قال ثالث من الفعل ولم يقل عين
الفعل فافهم وقال الشيخ زكريا وابدأ ووجوبه بالوله أشار الى الخلاف الواقع في نحو قل ادعوا الى الوصل كما
بينه الشاطبي رحمه الله بقوله وضمك أولى الساكنين لثالث * يضم لزوما كسره في ندحلا

ثم قول الناظم وفي حرف جرم دخولها قوله (لاسماء غير اللام كسره وفي) بتشديد الياء سكن وقفا أو خطف فهو

* (ابن مع ابنة امرئ وثانين * وامرأة واسم مع اثنتين) *

ف قوله ابن الجربل من الاسماء كذا كره الشيخ زكريا أو عطف بيان وهو الاظهر فالمراد بالاسماء الالمانية وقوله
قول الرومي في الاسماء خبر مقدم لقوله كسره وفي ابن عطف على قوله وفي الاسماء فليس في محله بل خطأ
من جهة المبني وكذا من طريقة المعنى أملا المبني فلانه يلزم منه عيب في كلام الساطم وهو الابطاء بخلاف
ما قدمناه في تحقيق المبني وأما المعنى فلان الاسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف في الاسماء المذكورة
فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المسماة بالهمزة وأيضاً لا يصح جعل الاسماء على العموم ويكون العطف
من قبيل التخصيص لان جميع همزات الاسماء ليست موصولة ولا كلها مكسورة وكان الشيخ أراد بالاسماء
ما فيه الهمزة المكسورة السماعي فلا يرد عليه القياس وهو كل مصدر بعد ألف فعله أربعة أحرف فصاعداً
كلا فتعل والافتعال والاستفعال مما ورد في القرآن أو لم يرد أو لانه اكتفى بما يطعمهم من كسره همزة في الفعل
كسره همزة في مصدره بالقياس وأما تنقسم الهمزة بالاسماء بالصادر من نحو ابتغاء الفتنة واختلاف الليل
والنهار وانتقام فليس في محله قياس بق من تحقيق المرام وأما سائر الاسماء فحذف الهمزة في اولها فتكون
كأتم أو مكسورة كبراهيم أو مضمومة كأجاج وقد يقال ان هذا كله يندفع بان الضمير في كسره الهمزة
الوصل لا الى الهمزة مطلقاً ثم ما اختاره الساطم من أن التعريف باللام وحده والهمزة زائدة ادلو كانت مقصودة
لم تحذف كالاتحذف همزة ثم وأن هو مذهب سيبويه وأكثر النحاة خلافاً لما ذهب اليه الخليل من أن الهمزة
ثاني تفيد التعريف لانهم من خصائص الاسماء وتفيد معنى فيها وهي بمنزلة قد وهل في الافعال وذلك نشأ
فكذلك هذه أقول ولعل وجه حذف همزة كسره الاستعمال والحاصل أن الساطم يريد همزة الوصل في
السماعي وهو عشرة أسماء وقد ذكر سبعه منها للورد في القرآن الا أنه ترك باقيها ضرورة الظن كما قاله
المصري وسبقه الرومي منها ابن وأصله بنو بنو فحينئذ لقولهم في تكسيره ألباء وأفعال في الاصل جمع فعل نحو
بناءوا أبناء بنو وأخبار فأعل بان استقل الضمة على الواو وحذف اللام لالتقاء الساكنين وأسكن الاول
وأدخلت عليه همزة الوصل ومنها ابنة وأصله بنوة كشجرة وهي مؤنثة ابن فحكمها حكمه ومنها امرؤ
للمذكر وامرأة للمؤنث وفيها لغة أخرى مرؤ ومرأة وانما أدخلوا الهمزة عليها وان كانا ميمين من حيث
ان لهما همزة ويلحقهما التثنية يقال امرأة ومرؤ فبما جرى ابن وابنة ومنها اثنان للمذكر واثنان
للمؤنث وأصلهما اثنين وثنيان كملان وشجرتان بسبيل قولهم في النسبة تدوى فحذفت اللام وأسكنت التاء
وجيء بمرؤ الوصل ومنها اسم وأصله سمو بوزن قنوصنو فحذفت الواو لاستقلالهم تعاقب الحركات الاعرابية
عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها وأتى بهمزة الوصل وهذا مذهب البصريين
وفيه أن الهمزة المذكورة منقوضة في دلوا اللهم الا أن يقال بان استعمال الاسم أكثر من التلو والطراد العلة غير
لازم وأما مذهب الكوفيين ان أصله وسم أي علامة لان الاسم علامة للمسمى ويعرف هو به والخطأ في مذهب
البصريين لقولهم في تكسيره أسماء لا أو سام وفي تصغيره سمي لا أو سم وعندها سند الضمير المرفوع المنعزل

لقد ثبت الياء في نحو في ضم
همزة نحو اقروا اسماءه
بالكسر بان نحو بالضم
نحو الكسرة (وا كسره)
أي الهمزة (حال الكسر
والفتح) لثالث الفعل نحو
اضرب وارجع واش
واذهب واسلم وانطلق
واستخرج وابدى بهمزة
الوصل فيما ذكر مكسورة
ليتم وصل بها إلى النطق
بالساكن ومن هنا سميت
همزة وصل ولذلك سماها
الخليل سلم اللسان ووجه
الضم في مضموم ثالث
الفعل وكسره في مكسورة
المناسبة فيهما وطلب الخلة
ووجه كسره في مفتوحة
الجله على كسوره كنظيره
في اعراب المثني والجمع
وذكر ابن الناطم هنا فوائد
لا يفتقر إليها المشروح (وفي
الاسماء) الآية بدرج
الهمزة والاكتفاء بحركة
اللام عن همزة الوصل
(غدير اللام) أي لام
التعريف (كسرها) أي
كسر الهمزة قبلها (وفي)
أي تام بخلافها في لام
التعريف فانها تفتح طلبا
للخفة فيما يكسر دور
واستثناء لام التعريف
من الاسماء استثناء منقطع
لانها حرف لاسم ومن ثم
قال ابن الناطم ايسر مستثنى
منها بل من قوله وا كسره
يعني من ضميره أي وا كسر
الهمزة فيها فيما ذكر غير
همز آل المعرفة وفيه بعد من
جئت اللفظ وقد بين الناطم

سميت لا وسميت كوهدت قال ابن الناطم ومنها استواء أصله منه يكمل لتكسيرة على أستاذ وأهله الناطم
لان البيت لم يسعه قلت الصواب في الاعتذار أن يقال لعدم وروده في الكتاب لا سيما لو ذكر مستثنى عن عند
أولى الابواب وأما قول خالد ويبنى أن يزيد آل الموصولة وأيم لعن في أيمن فان قالوا هي أيمن خذفت اللام قلنا
وابنم هو ابن فزيدت الميم وحكمها مع ما ذكرنا الكسر ومع لام التعريف الفتح فالجواب أن لام التعريف
يشمل نوعيه وأيم ليبنى في القرآن العظيم وكذا ابنم مع أنه علم حكمه من ابن فان الميم زائدة للتوكيد والمبالغة
كفي زرقم يعني الأزرق ومراة المصنف بيان ما في الكتاب والله أعلم بالصواب وأما قول ابن المصنف وقد تبعه
الروى لو قال الناطم مكان كسرها أيمن وفي لوف قد فزع كما لا يخفى على أرباب الوفاء لهم وجود الاستيفاء وقال
الشيخ زكريا ذكر ابن الناطم هنا فوائد لا يفتقر إليها المشروح قلت وهو كذلك وانك أعرضت عما فيه من
الغلط والمفتوح (واحد الوقف بكل الحركة) الجار متعلق بالوقف وهو مفعول واحد أمر به أي احذر على
المبالغة فان المبالغة اذا لم يصح منها المبالغة فهي للمبالغة والمعنى احذر الوقف بنمات الحركة كما يطعمه جهال
القراء في نحو تب ثم اعلم أن الوقف لغة مصدر ووقف الدابة وقفها جستها فوقفت هي وقفا فهو لازم ومتعد
والفرق بينهما بالمصدر كرجع ورجعوا ومصدره واحد واصلها قطع الكلمة عما بعدها ان كان
بعدها شيء والاقصى قطعا كذا ذكره ولا يدعى أو يسمى وقفا أيضا لان بعض القرآن يتعلق ببعض
ويستحب الحال والمرتل فيصدق الوقف على أول السور وعلى آخر القرآن غاية أن بسمة الفاتحة مبتدأة
حكما كما عرف في محله ثم أنواع الوقف ثلاثة أولها الاسكان المحض وهو الاصل لان الغرض من الوقف هو
الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة وثانيها الروم وهو اتيان بعض الحركة بصوت شقي وكأنه
يضعف صوته القصر زمانها فيسميها القريب المصغى دون البعيد لانها غير تامة والمراد بالبعيد أعم من أن
يكون حقيقة أو حكما فيشمل الاصم والقريب اذا لم يكن مصغيا وثالثها بالاشتمام وهو أن تضم شطبتين بعد
الاسكان إشارة إلى الضم وترك بينهما بعض افراج ليجرح النفس فبراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك
أردت بضمهما الإشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها فهو شيء يختص بأدراكه المعين دون الاذن لانه
ليس بصوت يسمع وانما هو تحريك عضو فلا يدركه الا على والروم يدركه الا على والبصير لان فيه مع بعض
الحركة صوتا ما يكاد الحرف أن يكون به متحركا واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان
هيأت العضو للنطق بها والمراد بالاشتمام هو الفرق بين ما هو متحرك في الاصل فأسكن للوقف وبين ما هو
ساكن في كل حال فاذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناطم (الادارت في بعض الحركة) استثناء مطرغ من
أعم الاحوال والبعض مضاف إلى الحركة وهو مفعول لفعل مقدر أي واحذر الوقف بنمات الحركة في جميع
أحوال الوقف وأنواع حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع والنصب والجرح والضم والفتح والكسر
نحو نستعين وقيل والعالمين والصراط والرحيم وسير الاذارت وقف الروم فان بعض الحركة لكن محله اذا
كانت الكلمة الموقوف عليها مرفوعة أو مضمومة أو مخفوضة أو مكسورة بخلاف ما اذا كانت مفتوحة
أو منصوبة ولهذا قال (الابفتح أو ينصب) وينسخة وينصب (وأشم) أي وقف به بالاشتمام (إشارة بالضم في
رفع وضم) أي للإشارة إلى ضمة الحركة من الكلمة الموقوف عليها في رفع وضم أي اذا كانت تلك الكلمة
مرفوعة أو مضمومة بخلاف ما اذا كانت منصوبة أو مفتوحة أو مخفوضة أو مكسورة والمغايرة بين أنواع
الاعراب لا فائدة عموم الحكم بين الحركات الاعرابية وبين الحركات البنائية فان الرفع والنصب والجرح من
ألقاب الاعراب والضم والفتح والكسر من ألقاب البناء فيستوى في الاحكام المذكورة المون وغير المون
والمعرب والمبني من الاسم ونحوه ثم اعلم أن الروم والاختلاس يشتركان في التبعية لأن الروم أخص
من حيث انه لا يكون في الفتح والنصب ويكون في الوقف دون الوصل والثابت من الحركة أقل من الذهاب
والاختلاس أعم لكونه يتناول الحركات الثلاث كفي لا يردى ونعما ويا مكرم عند بعض القراء في الامثلة

الاسماء بشنوله (ابن)

بالجربدل من الاسماء (مع)
ابنة امرئ وثاني وامرأة
واسم) أصله سمو وقيل رسم
(مع اثنتين) وبنى من
الاسماء المشهورة التي
تكسر همزة الوصل فيها
قياسا لثان واست وأصله
سنة لجمعه على استاء وبنم
بمعنى ابن زيدت فيه الميم
نا كيدا ومبالغة يقال في
امرأة امرأة ومرة (وحاذر)
أى احذر (الوقف بكل
الحركة) بل وقف بالاسكان
الحض أو مع الاسماء الاتي
بيانه لان الغرض من الوقف
الاستراحة وسلب الحركة
أبلغ في تحصيلها (الاداء
ومت فبعض حركة) أى
انتهى فالروم والاثبات
ببعض الحركة ومن ثم
ضعف صوتها فصرز منها
ويسمى القريب المصغى
دون البعيد (الافتح) وهو
حركة البناء (أو نصب)
وهو حركة الاعراب فلا نرم
فيها لثقلها وسرعتها في
الانطلاق ولا تكاد تخرج
الاعلى حالها في الوصل
والروم يشارك الاختلاس
في تبعض الحركة ويخالفه
في أنه لا يكون في فتح ولا
نصب كما عرف ويكون في
الوقف دون الوصل والثابت
من الحركة فيه أقل من
الذهب والاختلاس يكون
في الحركات كلها كفى أمن
لا يهدى ونه ما هي ويا صر
عند بعض القراء ولا يختص

الثلاثة ولا يختص بالآخر وهو محل الوقف والثابت من الحركة أكثر من الذهب وذلك أن يأتي بسببها وهذا
لا يضبط إلا بالمشافهة بالسماع من أفواه أرباب أداء القراءة * ثم اعلم أن الروم والاشمام لا يدخلان في هاء
التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضة كما بينه الشاطبي رحمه الله في قوله

وفي هاء تأنيث وميم الجمع قل * وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

أما هاء التأنيث فانها تنقسم الى ما رسم بالهاء نحو وهدى ورجة وتلك نعمة والى ما رسم بالتاء نحو يرجون
رحمت الله واذا كروا نعمت الله فما رسم بالهاء لا يوقف عليه إلا بالهاء الساكنة اذا المراد بالروم والاشمام بيان
حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الاصل اذ هي مبدلة من التاء والتاء معدومة
في الوقف وأما ما رسم بالتاء فان الروم والاشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء لانها تاء محضة وهي
التي كانت في الوصل ولذا قال الشاطبي وفي هاء تأنيث ولم يقل في تاء تأنيث وأمام ميم الجمع نحو عليهم واليكم
فهى تنقسم الى ما تحرك في الوصل للجمع نحو وأتتم الاعلان ونحوه مما يقع قبل السكون والى ما تحرك بالضم
أو الكسر موصولا لبعض القراء ويسكن لبعضهم فالما النوع الاول فلا يدخله روم ولا شمام لان حركته
عارضة كحركة وأنذر الذين وأنذر الناس ولم يكن الذين كمراد والغرض من الروم والاشمام انما هو بيان
حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الاصل وأما النوع الثاني فعند من يقرأ بالاسكان فلا يدخلان فيه
على قراءته لانها ما لا يدخلان في المتحرك ومن قرأ بالضم والصله لم يدخل أيضا على قراءته روم ولا شمام
عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي رحمه الله لان ميم الجمع لا حركة لها في الاصل وانما
حركاتها عارضة لاجل واو الصلة والتقاء الساكنين وقال مكى يدخلان عليه لان حركتهما ثابتة كهاء الحكاية
وفرق الداني بين ميم الجمع وهاء الحكاية بان الهاء حركة قبل الصلة بخلاف الميم يعنى بدليل قراءة الجماعة
فعملت حركة الهاء في الوقف معاملة ساثر الحركات ولم يكن للميم حركة فعملت بالسكون فهو كالذى تحرك
لالتقاء الساكنين وهذا قول ثالث فيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله * وفي الهاء لا ضمارة قوم أبوهما *
البيتين وحاصله أنه ان وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو باء نحو لا تخطه وجزخه وعلقوه ولا ريب فيه فبعض
يجوز الروم والاشمام وبعض يمنعهما فوجه الجواز اجراؤه على القاعدة ووجه المنع استئصال الخروج من
ثقل الى مثله والاشارة اليه في موضع الاستراحة وأما ان انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له أو ناداه
دخله الروم والاشمام بخلاف لعدم العلة المانعة منهما وأما الحركة العارضة وهو ما حرك لساكن
بعده متصل أو منفصل نحو ولا تنسوا الفضل وأنذر الناس ويومئذ وجهه يندو قل أو حي وقد أفلح ومن
استمرق فلا يجوز في هذا روم ولا شمام لان الحركة انما عارضت لساكن لقيه حال الوصل وزالت عند الوقف
لذهب المقضى فلا يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام بخلاف نحو ملء ودفء اذا نقلت حركة الهمزة على
ما قبلها في قراءة حمزة وهشام حيث قرأ بالروم والاشمام فيهما لانها حركة الهمزة وهي تدل عليها فكانت
الهمزة ملفوظ بها كما صرح به مكى فقلبت هذه الاحكام التي في حكم المستثنى من المرام فقلت

وهاء تأنيث وعارض الكلام ٢ * تمتع الروم مع الاشمام

ولا يخفى أن العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج الى الفرق هذا وفي النظام أيضا تكرر
الحركة وهو عيب فلو قال بعض بركة برفع بعض على ان تنوينه بدل من المضاف اليه أى وبعض من الحركة
بركة وكفاية وقد ختم المصنف مباحث التجويد بمباحث الوقف ايماء الى حسن المقطع واقد احسن في ذلك
وأجاد فيما أفاد والله الهادى الى الرشاد والملمهم الى السداد (وقد تقضى تقضى المقدمة) فتح ياها الاضافة على
استعمال لغة لا كما قال المصري انه لا ضرورة والنظام مصدر ويحتمل أن يراد به المعنى المفعول واللام في المقدمة
للعهد الذى تقدم وبينها وبين ما يجيء من لفظه صفة الجنس نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم على
ما هو مقرر ومحرر في صنع البديع (منى لقارئ القرآن تقدمه) تقضى أصله تقضى فأبدلوا من الضاد الاخبر

بالوقوف والاثبات من الحركة
قد أكثر من الذهاب كان
يأتي بثلاثها يكون الذهاب
أقل (واشم إشارة بالضم
في رفع وصم) خاصة نحو من
قيل ونستهين لانه لو ضمت
الشفتين في غيرهما
لاوهت خلافة وحقيقة
الاشهاد أن تضم الشفتين
بعد الاسكان إشارة الى
الضم وتدع بينهما بعض
انفراج ليخرج منه النفس
فيراهم المخاطب مضمومتين
فيعلم أنك أردت بضمهما
الحركة فهو شئ يختص
بالدلالة العين دون الاذن
فلا يدركه الا على بخلاف
الروم واشتقاقه من الشم
كانت أشبهت الحرف
رائحة الحركة بان هيأت
العضو للناطق به والغرض
منه الفرق بين ما هو متحرك
في الوصل فسكن للوقف
وبين ما هو ساكن في كل
حال (واعلم) أن الروم
ر دهم لا يدخلان في هاء
التأنيث التي لم ترسم تاء
تشبهها بالفاء التأنيث
أي أما التي ترسم بالتاء ولا
في ميم الجمع نحو قال لهم
النام وأتم الاعلون قطعاً
لان الغرض من الروم
والاشهاد بيان حركة
الموقوف عليه حالة الوصل
وحركة الميم فيما ذكر عارضة
لحركة وأنذر الناس ونحو
لكم واليكم ولو على قراءة
ابن كثير وفاقا للذاتي
والشاطبي وخلاف المسكي

بأن لا يستقلهم ثلاث ضادات متواليات مشتق من انقض الحائط سقط والمراد انقضى نظمى المقدمة وفي بعض
النسخ وقد انقضى والاول أصح كذا ذكره الرومي لئلا يكون تقضى مضاعفاً صحيح بل هو ناقص ففي
الصحيح تقضى وانقضى بمعنى واحد وان كان بابهم ما مختلفاً فباب الفعل أصله للتكليف فعناء الانقضاء
شياً فشيئاً والظاهر ان المراد هنا مجرد الانتهاء أي وقد انتهت نظمى لهذه المقدمة في علم تجويد القراءة وهي
منى لقارى القرآن تحفة متقدمة مهدية متصلة بجزء الله عنا خير الجزاء والثبوتية فتقدمة متقدمة تدأموخى وقال
البيهقي حال كونها تقدمت فليها متعلقة ويجوز أن يكون قارى القرآن مفرداً بمراد به الجنس أو جمعاً
حذف نونه للاضافة (والحمد لله لها ختام) بكسر الخاء ووجه الحمد لله بما يحتمل به للمقدمة ليكون الشكر أولاً
وآخر على جزيل النعمة وجيل المنة وليكون ختامه مسكاً كما قال الله تعالى في حق رحيق الجنة يسقون من
رحيق مختوم ختام مسك أي آخر ما يجدون رائحة المسك بعد تمام الشربة في مقام اللذة وامل الختام الطين
الذي يحتمل به الاناء للعصمة أو الحرمه ففيه تلويح الى تأكيده ختم المقدمة وتلبيح الى ذكر صاحب ختم النبوة
ولذا قال (ثم الصلاة بعد والسلام) أي ثم الصلاة على خاتم الانبياء بعد حمد الله تعالى ختام وكذا السلام ويحتمل
أن يكون السلام معطوفاً على الصلاة وخبرهما محذوف لانه معلوم بقرينة المقام ولتعيينه عليه السلام بهذا
المرام ولذا جاء في نسخة بعد قوله (على النبي أحمد وآله) بتعوين أحد الضرورة وفي نسخة بدل لفظ أحد
المصطفى وهو أولى كما لا يخفى (ومعهم موتا بغير منواله) بكسر الميم أي طريقه وحاله في أفعاله وأقواله
وفي بعض النسخ على النبي المصطفى المختار * وآله وصحبه الاطهار

وحاصله ان الصلاة والسلام لها ختام كما ان الحمد لله سبحانه لها ختام ولا يبعد أن يقال الصلاة والسلام والحمد
ختام ففيه إيماء الى معنى كلتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة لا رباب التأييد ويحتمل أن يكون
قوله والسلام كلاماً مبتدأ ما له تمام اكتماء بالمرام كما هو عادة بعض الكرام من ختم كتابهم بلفظ
والسلام كما قيل وكنت ذخرت أفكارى لوقت * فكان الوقت وقتك والسلام
وكنت كطالب الدنيا لحر * فأنت الحر وانقطع الكلام
وسلام على خاتم الانبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى أهل طاعتك أجمعين والحمد لله رب العالمين
(* هذه مقامات الامام أبي القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى) *

وحيت وفق الله اللطيف لاتمام شرح هذا المتن الشريف فلنختمه بترجمة المصنف المنيف فنقول هو الامام
الولي بالاتفاق أحد الاثني في الآفاق أبو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خاف بن أحمد الرعيصى الشاطبي
كان اماماً في القراءة والتفسير وحافظاً في الحديث صحيح نسخ البخارى ومسلم من حفظه وعلى النكت على
المواضع المحتاج اليها من لفظه أستاذ في العربية عارف بعلم الرواية كرامات كثيرة شهيرة ولد سنة ثمان
وثلاثين وخمس مائة وأخذ القراءة عن أبي هذيل عن أبي داود عن أبي عمر والداني عن شيوخه المذكورة في
أسانيد قراءتهم في التيسير وغيره وجمع الحديث من السابق ونحوه وكان ضريباً ومع ذلك لا يظهر منه لذكائه
وسلطته ما يظهر من الاعمال في حركاته وكان لا يتكلم الا بما تدعو الضرورة اليه ويسمع الاذان من غير المؤذن
كرامة لديه ويعبد أصحابه عن أشياء أخفوها عليه ولا يجالس الا أفاضل طهارة في هيئة حسنة وخضوع
واستكانة ويمنع جالساً من الخوض في العلم والقرآن وكان يعقل العلة الشديدة ولا يشتكى ولا يتأوه
واذا سئل عن حاله قال العاقبة لا يزيد على ذلك وله غير هذه القصيدة اللامية كالقصيدة الرائية في مرسوم
الخط العثماني وقصيدة دالية خمسمائة بيت لخص فيها التمهيد لان عبد البر وهو اثنا عشر مجلداً وقد تطلعات
بهذا الشرح على جنبه وجاء الدخول في زمرة أصحابه وتوفي الشيخ رحمه الله تعالى يوم الاحد بعد صلاة العصر
وهو اليوم الثامن من بعد العشرين من جادى الآخرة سنة تسعين وخمس مائة ودفن يوم الاثنين في مقبرة
النيسابى وتعرف تلك الناحية بسارية وقبره بمصر برار وبتبرك به وأما طريقى الى المصنف في رواية القصيدة

اجازة فبها ذكره شيخ مشايخي خاتمة المجتهدين والحافظ العلامة في علوم الدين جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى أخبرني شيخنا شيخ الاسلام علم الدين البلقيني اجازة أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن أحمد المقرئ اجازة أخبرنا العلامة بدر الدين بن جماعة قال أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الأزرق قال أخبرنا الامام أبو القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى وقد نقل القرطبي أن الشاطبي رحمه الله لما فرغ من تصنيفها طاف بها حول الكعبة الشريفية اثني عشر ألف أسبوع كذا جاعلي أما كن الدعاء قال اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادت قرب هذا البيت العظيم انقم بها كل من قرأها وروى عنه أيضا أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقام بين يديه وسلم عليه وقدم القصيدة اليه وقال يا سيدي يا رسول الله نظرت هذه القصيدة فتناولها النبي صلى الله عليه وسلم بيده المباركة وقال هي مباركت من حفظها تدخل الجنة زاد القرطبي بل من مات وهي في بيته دخل الجنة وأما سنده في تحقيق القراءات وندقيق الروايات فعلى المشايخ العظام والقراء الكرام من أجلهم في هذا الفن الشريف وأكملهم شيخ القراء بمكة الغراء وحيد عصره وفريد دهره العالم العامل والصالح الكامل الشيخ سراج الدين عمر البسني الشوافي بلغه الله سبحانه المقام العالي الوافي وجزاه عنى وعن سائر المسلمين الجزاء الكافي وقد قرأ على جماعة قرأوا على الامام العلامة محمد بن القطان خطيب المدينة المنورة واما ما هو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الرحمن الهيمى المصري وهو عن خاتمة القراء والمحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري قدس سره السري وهو أخذ عن شمس الدين بن الكفاني عن اللبان عن التقي الصانع كمال الدين العباسي عن الامام مولى الله أبي القاسم الشاطبي عن ابن نجاح عن ابن هذيل عن أبي عمرو الداني وسنده مذكور في كتابه التيسير منتهيا الى البشير النذير صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأحبابه وعلى الأئمة المجتهدين في أنواع علوم الدين وعلى اخوانه من النبيين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي أول القرآن وجعله هدى للناس وسهلا ثلاثه للالسنة فأزاح عن القلوب الغواية والالتباس والصلاوة والسلام على سيدنا محمد وآلته من المعجزات بأعظم آية المخصوص باستمرار شريعته لا الى غاية وعلى آله الطاهرين وصحابة المتخلين بحق اليقين أما بعد فقد تم بحمد تعالى طبع كتاب المنهج الفكرية على متن المقدمة الجزرية وهو كتاب حوى من فن التجويد كل غره ومن الفوائد العوائد للأقراء ما هو في سماء التحقيق زهره وكيف لا وناسج برود تحقيقه ومجتملى عرائس مبتكراته العلامة الفاضل والفهامة الكامل ذو الفضل الساري الملا علي بن سلطان القاري منحه الله الرضوان وأتابه الخلد في الجنان وقد حليت غره ووشيت طوره بشرح شيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه الله على هذه المقدمة أيضا فجاء حار بالكل نفع ضامنا لقارائه كل رفع وذلك بالمطبعة الميمية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الأزهر المنير ادارة المفتقر لعموره القدير أحمد الباني الحلبي ذي العجز والتقصير وذلك في شهر ربيع الاول سنة ١٣٠٨ هجرية على صاحبها أركى الصلاة وأتم التحيه آمين آمين آمين

لغرض حركتها أيضا لانها انما حركت لاجل واو الصلة بخلاف هاء الكساية فيما يأتي لانها حركت قبل الصلة بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة فعولت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات وعولت الميم بالسكون كالحرك لا لتقاء الساكنين وأما هاء الكساية فان وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو لا تخطئه وبمخرجهم وعقوب ولا يأتية فبعضهم أجاز فيها الروم والاشمام احراء لها على القاعدة وبعضهم منعها لاستثقال الخروج من ثقل الى مثله فان انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له وناداه دخل فيها بلا خلاف لاتقاء العلة السابقة (وقد تقضى) أى انتهى (نظمى) لهذه (المقدمة) وهى (منى) لقارئ القرآن (تقدمه) أى تحفة وهدية (والحمد لله لها ختام) ثم الصلاة بعد والسلام أى ثم بعد حمد الله الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الاطهار ختام لها كما ان ذلك ابتداء لها كما مر وفي نسخة بعد والسلام (على النبي المصطفى وآله وصحبه وتابعي منواله أيمانها قاف وزاى في العدد من بحسن التجويد يظفر بلرشد)

٢	خطبة الكتاب
٧	مطلب بيان وجوب التجويد
٨	مطلب بيان مخارج الحروف
٨	مطلب بيان أن الالف على نوعين لينة وغيرها
١١	مطلب بيان أن الاسنان على أربعة أقسام الخ
١٤	مطلب بيان أن الحروف المهموسة مجتمعة في كلمات مركبة منها
١٧	مطلب بيان تحتم الاختيار بالتجويد
١٩	مطلب بيان أن كتاب الله يقرأ بالترتيل مع نبذة لطيفة من الاحاديث
٢٣	مطلب بيان أن الالف لا توصف بترقيق ولا تقحيم
٢٨	باب الالامات
٣٩	باب التحذيرات
٤٠	مطلب بيان أن الاختفاء حال بين الاظهار والادغام
٤١	باب حكم النون الساكنة والتنوين
٤٣	مطلب بيان أن القراء السبعة أجمعوا على اظهار النونين عند حروف الحلق جميعها
٤٥	باب المدود
٤٦	مطلب بيان أن حروف المد ثلاثة الخ
٤٧	مطلب بيان أن أهل الاداء اتفقوا على اشباع المد للساكن الخ
٥٠	مطلب في بيان دقيقة لطيفة
٥١	مطلب بيان أن أسباب المد منها المظلي الخ
٥٢	مطلب بيان الوقوف وتقسيمها الى تام وكاف وحسن
٥٣	مطلب بيان أن الوقف على رؤس الآي سنة
٥٨	مطلب بيان أن الوقوف على ثلاث مراتب
٥٩	مطلب بيان المقطوع والموصول
٦٧	مطلب في رسم هاء التأنيث على ما في المصحف الكريم
٧٤	مقامات لابي القاسم الشاطبي

